

# مصر والعالم العربي

مركز الدراسات والوثائق  
الاقتصادية والقانونية والاجتماعية

مجتمع

اقتصاد

قانون

رقم ٤

الاصلاح الاجتماعي والاسكان الاقتصادي، الفاعلين والانتماط [١٨٤٨ - ١٩٦٤]

مرسيدس فوليه

الاصلاح عن طريق الصحة العامة ، توفير الخدمات الصحية للريف

سيلفيا شيفولو

دولة الحد الادنى

جان قوسى

تدوير سوق العمل فى مصر - المصاعب والعقبات

فرانسواز كليمان

تحديد النسل ام السيطرة على الاسرة ؟

تفسير سياسة مصر الديموغرافية من الاشتراكية الى الليبرالية

فيليب فارغ

الاستقبال المبكر للداروينية فى بعض البلاد الاسلامية

أ. د. عبد الحافظ حلمى محمد

مجلة الجمعية المصرية ١٨٧٥ - ١٩٩٥

أوليفيه سان مارتان ، جاك سيجان



# مصر والعالم العربى

رقم ٤

يونيو ١٩٩٥

# مصر والعالم العربى

رقم ٤

يونيو ١٩٩٥

المشرف العام : فيليب فارچ

رئيس التحرير : ايمان فرج

التنسيق : سامية رزق

الجمع والإشراف الفنى : صبرى حنا

مجلس التحرير :

أعضاء من المركز : ايمان فرج ، فرانسوا إيرتون ، آن لوجال - كازازيان ،  
الآن رويسون ،

أعضاء من الخارج : محمود أمين العالم ، كريستيان ديكوبر ، مديحة دوس ، نيللى حنا ،  
نيكولا هوبكينز ، حسام عيسى ، ريشار جاكمون ، هناء خير الدين ، نازلى معوض ،  
سليم نصر ، (مينة رشيد ، هدى وصفى ،

## مصر والعالم العربى

تصدر عن مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية

CEDEJ - القاهرة

الاشتراكات والمراسلات

مصر والعالم العربى

مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية CEDEJ

١٤ شارع جمعية النسر - صندوق بريد ٤٩٤ - الدقى - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٦١١٩٣٢ - ٣٦١٣١٤٧ فاكس ٣٤٩٣٥١٨

Hors d'Egypte

2 numéros par an : 150 FF-hors Europe: 200 FF (ou équivalent US\$)

au numéro : 100 FF (ou 125 FF hors Europe)

CEDEJ - Egypte/Monde Arabe

Ambassade de France en R.A.E. - Service de la valise diplomatique

128 bis rue de l'Université - 75351 PARIS 07 SP

## فهرس

صفحة

٩

الإصلاح الاجتماعي والإسكان الاقتصادي،  
الفاعلين والإزمات [١٨٤٨ - ١٩٦٤]  
مرسيدس فوليه

٥٥

الإصلاح عن طريق الصحة العامة ،  
توفير الخدمات الصحية للريف  
سيلفيا شيفولو

٨٧

دولة الحد الأدنى  
جان قوسي

١١٧

تدوير سوق العمل في مصر - المطاعب والعقبات  
فرانسواز كليمان

١١٣٣

تحديد النسل أم السيطرة على الأسرة؟  
تفسير سياسة مصر الديموغرافية من الاشتراكية إلى الليبرالية  
فيليب فارغ

١٦٩

الاستقبال المبكر للداروينية في بعض البلاد الإسلامية  
أ. د. عبد الحافظ حلمي محمد

١٩٣٣

مجلة الجمعية الجغرافية ١٨٧٥ - ١٩٩٥  
أوليفيه سان مارتان ، جاك سيجان

الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن آراء مجلس التحرير أو مركز  
الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية



## افتتاحية

فى العدد الرابع من مصر و العالم العربى، يتواصل البحث حول الإصلاح الاجتماعى، بوصفه الشكل المركزى لطرح و معالجة القضية الاجتماعية و قضية التحديث على السواء، على امتداد العهد الليبرالى، و تكتسب بعض المجالات التى يتعرض لها هذا العدد - المسكن و الصحة، و صحة القرية تحديداً - أهمية مزدوجة.

فهى تمثل من جانب أول معايير معتمدة من جانب أنصار الإصلاح، لقياس مدى اقتراب المجتمع مما ينبغى أن يكون عليه، سواء كانت المدينة الفاضلة مستوحاة من الماضى أو من حاضر مجتمعات أخرى، و لم يكن من المصادفة أن يتوأكب الاهتمام المكثف بهذه القضايا مع صياغة إشكالية و اللحاق بركب التقدم، و مع انتزاع مصر لأشكال استقلالها السياسى، و سعيها لتثبيت مكانتها بين أمم العالم ذات السيادة. و لم يكن من المصادفة أيضاً أن ترتبط الخيارات الفنية و السياسية التى حكمت أساليب بناء و إعداد نخبة الفتيين الضرورية لإنجاز هذه المهام، بالتصورات العديدة حول أولويات التحديث، و أن يكون تمصير هذه النخبة و تمصير المؤسسات الحديثة التى تتولى إعادة انتاجها، هو موضع صراع مع المستعمر أو مع ما خلفه من إرث. فضلاً عن ذلك، و كما

توضح الدراسات، فإن الاهتمام بالصحة و المسكن قد ارتبط فى كثير من الأحيان بالمنحنى الأوبى لأرباب الأعمال، فى سعيهم نحو توفير ظروف معيشية أفضل، تضمن تحقيق قوة العمل لانتاجية أعلى. إلا أن حدود هذا المنحنى ما تلبث أن تتضخ، إذ أن الإصلاح الاجتماعى ينتهى عادة حيث تبدأ المصالح الآنية للطبقات المالكة، و حيث يشترط تعميم الخدمات، البدء فى طرح قضية إعادة توزيع الثروة.

إن قضايا الصحة و المسكن، مثلها مثل التعليم، تحيل من جانب ثان إلى تعريف حقوق المواطن و دور الدولة، أى مسؤولياتها الاجتماعية، بل و الأخلاقية. و هو ما ينقلنا دون تعسف من مبحث الليبرالية البائدة إلى مبحث الليبرالية الجديدة.

فهل تكفى الدولة بدور الحكم المحايد فى نزاعات العمل التى تدور بين أطراف تتفاوت فى قوتها أم أنها تعيد تعريف انحيازاتها بشكل واضح؟ و هل تركز الدولة إلى معايير «الرشادة الاقتصادية» و التخصيص الأمثل للموارد، كما طرحها صيغة الإصلاح الهيكلى، بما يعنى تخليها عن بعض ما كانت تضطلع به من مسؤوليات، أم أن هذه الصيغة تنطوى على وظائف جديدة لدولة «الحد الأدنى من التدخل»، خاصة فيما يتعلق بالتفاوض مع الخارج؟ و هل تمثل صحة العمل الخيرى بديلاً عن سياسات العدالة التوزيعية؟ و هل يكون فى تراجع الدولة فى بعض الميادين، تأكيد على حضورها القوى - و لو سلباً - فى ميادين أخرى، ذات تأثير مباشر على حياة الأفراد و الجماعات مثل السياسات المتعلقة بالأسرة؟

هذه الأسئلة طرحها بعض الدراسات الواردة فى هذا العدد، و التى و إن لم تتعلق جميعها بمصر، إلا أنها تصلح لاستكشاف مسارات التحول الليبرالى فى مصر، بقدر ما تبرهن على أن ذات الأسئلة يتم طرحها فى مجتمعات مختلفة، بما فيها تلك التى كان لها سبق اختبار الليبرالية.



وعلى محور آخر، تتناول إحدى دراسات هذا العدد، أشكال الاستقبال  
المبكر للداروينية في العالم العربي والإسلامي، وهو ما يطرح قضية الظروف  
الموضوعية التي تحيط باستقبال المعارف الوافدة من مجتمعات أخرى، وشروط  
اندراجها ضمن عملية التراكم المعرفي.

رئاسة التحرير

يصدر العدد الخامس من مصر والعالم العربي مع بداية ١٩٩٦.



## الإصلاح الاجتماعي والسكان الاقتصادي، الفاعلين والانشاط [١٨٤٨ - ١٩٦٤]<sup>(١)</sup>

مرسيس فوايه  
CNRS/URBAMA

شهد أهل الريف والحضر على السواء العديد من التجارب فيما يتعلق بالإسكان الاقتصادي<sup>(٢)</sup> في مصر، وذلك منذ أن تأسس في الإقليم الجنوبي للإمبراطورية العثمانية ما اتفق على تسميته بالدولة المصرية الحديثة. غير أن معرفتنا بهذه التجارب لا تزال حتى يومنا هذا محدودة للغاية، فقوائم الكتب العديدة التي تنشر في مصر الحديثة لا تفسح لموضوع الإسكان الاقتصادي إلا مكاناً هامشياً للغاية، ولا يكاد عدد المؤلفات التي تعرضت لهذا الموضوع يتجاوز ستة عناوين<sup>(٣)</sup> و يصدق الأمر على المرجعين الأساسيين عن مدينة القاهرة وهما

(١) نشرت هذه الدراسة في المؤلف الجماعي

Alain Roussillon (dir.), *Entre réforme sociale et mouvement national : Identité et modernisation en Egypte (1882-1962)*, CEDEJ, le Caire, 1995.

(بين الإصلاح الاجتماعي والحركة الوطنية: الهوية والتحديث في مصر ١٨٨٢-١٩٦٢).

الدراسات التي قام بها كل من مارسيل كلرجيه Marcel Clerget و جانيت أبو لغد Janette Abu Lughod<sup>(٣)</sup>.

فرغم وجوهه في القاهرة عند بدء تشييد مجمع سكني عمالي تحدثت عنه الصحف كثيراً آنذاك، لا يذكر M. Clerget، ولو في سطر واحد، شيئاً عن هذا النوع من الإسكان. أما J. Abu Lughod فهي لا تذكر سوى ما تم إنجازه بعد عام ١٩٥٢ على اعتبار أنه حتى هذا التاريخ لم تكن هناك سياسة في هذا الشأن<sup>(٤)</sup>.

وبذلك ترسخت مقولة واسعة الانتشار وهي أن نشأة الإسكان الاقتصادي في مصر قد تزامنت مع بداية الحكم الناصري؛ مما يفسر فكرة أخرى شائعة، بموجبها تعد أهم أعمال حسن فتحي المعمارية (قرية القرنة النموذجية) عمل لاحق لثورة ١٩٥٢، في حين أن هذا المشروع يرجع إلى عام ١٩٤٧، ضمن سلسلة من الأبحاث الفنية التي قام بها حسن فتحي لحساب بعض المؤسسات منذ عام ١٩٤١<sup>(٥)</sup>. ذلك وقد أوضح روبرت إلبير R. Ilbert أن مثل هذه الموضوعات لم تكن جديدة وأن مسألة المباني قليلة التكاليف كانت موضع العديد من المناقشات منذ بداية القرن العشرين، على الأقل في مجلس بلدية الاسكندرية، بل وادى الأمر إلى بعض الإنجازات في هذا المجال<sup>(٦)</sup>. كما يعرض R. Ilbert كذلك لمشروع «الحي البلدي» الذي وضعت شركة مصر الجديدة في عام ١٩٠٧<sup>(٧)</sup>. و من جهة أخرى يشير T. Mitchell في كتابه Colonising Egypt إلى مشروعات أخرى تعود إلى عام ١٨٤٧ وتدخل في إطار برنامج طموح «لإعادة بناء القرى المصرية» نتطرق إليه فيما بعد<sup>(٨)</sup>. أخيراً، وإذا ما نظرنا إلى محتوى أول مجلة معمارية تصدر باللغة العربية (عام ١٩٣٩) وهي مجلة «العمارة» لتكتنا من أهمية الإسكان الاقتصادي والمكانة المرموقة التي احتلتها هذه المسألة من قبل جيل يكمله من المعماريين المصريين وما قاموا به من أعمال<sup>(٩)</sup>.

إن هذه المراجع الأولى، وإن كانت متناثرة وجيزة، قد دفعتنا إلى مواصلة البحث بطريقة منهجية، خاصة بتفحص بعض المراجع مثل المجالات المهنية<sup>(١٠)</sup> والتقارير السنوية الصادرة عن الأقسام الفنية التابعة للحكومة<sup>(١١)</sup> وكذلك الصحف<sup>(١٢)</sup> والدراسات الجامعية التي قام بها المعماريون المصريون<sup>(١٣)</sup>، ونتيجة لهذا العمل أمكن تحديد أكثر من ثلاثين مشروع إسكان اقتصادي بالنسبة للفترة من ١٨٤٨ إلى ١٩٦٤ (أكثر من ثلثها في القاهرة وضواحيها). وقد تبع ذلك إجراء المسوح الميدانية بهدف تحديد مكان المشروعات التي تم رصدها في المراجع، وكذلك تحديد خصائص موقع هذه المشروعات حيث أن الخرائط المتوفرة (و هي ناقصة بالنسبة لبعض الفترات) والبيانات التي أمكن جمعها لم تسمح بذلك على نحو وافٍ. وعليه فقد أعدت رسوم بأنواع المساكن التي تعذر إيجاد وثائقها كما أجريت الحوارات المفتوحة مع السكان الحاليين<sup>(١٤)</sup>. إلا أن هذه البيانات لم يتم بعد دراستها بالكامل، ومن جهة أخرى وبما أن هذه البيانات مستمدة من مصادر «ثانوية» (لصعوبة تحديد مكان المحفوظات الخاصة بالجهات القائمة بمشروعات الإسكان الاقتصادي)، فما تثيره من قضايا يفوق ما توفره من اجابات. وفي المرحلة الحالية لهذا البحث، يمكننا على الأقل طرح بعض العناصر والعمل على تحديد الفترات الزمنية التي شيدت فيها المساكن الاقتصادية في مصر، وتحديد أهم الفئات المستفيدة من هذه المشروعات، وكذلك إلقاء الضوء على المفاهيم العمرانية المطبقة.

### العالم الزمنية

ترجع أقدم الإنجازات في هذا المجال إلى عام ١٨٤٧ وهو التاريخ الذي طرح فيه محمد علي برنامج إعادة بناء قرى الدلتا والذي استلهم من أجله عدداً من الخبراء الفرنسيين، فبدية من العزب النموذجية التي أنشأها في أواخر القرن التاسع عشر كبار ملاك الأراضي وخاصة أعضاء الأسرة المالكة، وحتى أشهر

أعمال حسن فتحي، مروراً ببرنامج وإصلاح الريف المصري، الذي وافق عليه البرلمان في عام ١٩٣٦، يعتبر بناء مساكن الفلاحين أقدم مشروعات الإسكان الاقتصادي وأكثرها عدداً. وأن تكون مسألة استقرار وتثبيت الأيدي العاملة الزراعية من أهم ما يشغل الأذهان ويثير الاهتمام في بلد زراعي يعتمد أساساً على ما تجنيه الأرض، فهذا أمر لا يثير الدهشة. أما في الحضر (حيث انتشر وباء الكوليرا) فجاء النظر في الطول من الزاوية الصحية متأخراً، وكانت هذه الطول - على الأقل في بادئ الأمر - أكثر محلوية رغم أن مشكلة الطبقات الفقيرة في المدن كانت مطروحة منذ عام ١٨٦٧ إذا ما صحت دلالة الإعلان في ذلك العام عن إنشاء مدينة عمالية كبيرة بالاسكندرية بتمويل من الخديوي اسماعيل. وفي عام ١٨٨٣ صدر قانون «المساكن العمالية»، إلا أن كل ذلك كان - أو كاد أن يكون - حبراً على ورق ولم يدخل حيز التطبيق إلا في العشرينيات من هذا القرن، حيث بدرت بعض الإجابات العملية الملموسة لمسألة الإسكان نو التكاليف المحددة بمبادرة من حكومة محمد محمود (١٩٢٨ - ١٩٢٩)، ثم غداة الحرب العالمية الثانية عندما صدر قانون ملزم للنواة بطريقة حاسمة. وشهدت السنوات التالية بناء المساكن المنفصلة (detached houses) ثم إنشاء مجمعات سكنية صفيرية حتى بدأ في عام ١٩٦٢ وفي إطار اللامركزية، تطبيق نموذج المجمعات السكنية الكبيرة (وهو النموذج السائد حالياً). وسوف نتناول هنا الانجازات السابقة على هذا التاريخ الذي يعتبر حجر الزاوية بالنسبة للإسكان الاقتصادي.

### الحكم الخديوي والتحديث

أول التجارب في هذا المجال قام بها إثنان من الحكام بهدف بناء مصر الحديثة بعد التخلص من ولاء البلاد للنواة العثمانية. فكانت التغيرات المكانية (على مستوى البلاد وكذلك على مستوى المدن) من أهم أساليب التحديث. وحيث

أن معظم الأراضي كانت ملك للدولة، أى للحاكم<sup>(١٥)</sup>، فقد ارتبطت «المصالح الخاصة» «بالمصلحة العامة» (إذا صح القول)، وظل الوضع على هذا النموذج تفريق بين ممتلكات الخديوى الخاصة وممتلكات الدولة، حتى عام ١٨٧٩ عندما اضطر الخديوى اسماعيل إلى التنازل عن كافة ممتلكاته تقريباً ضمناً لعدد ديون مصر.

لا تزال الأسباب التى دعت محمد على إلى طرح برنامج إعادة بناء القرى المصرية فى السنوات الأخيرة من حكمه (١٨٠٥ - ١٨٤٨) غامضة، فبينما يرى T. Mitchell أن هذا البرنامج كان يشكل جزءاً أساسياً من سياسة «تطوير» السكان التى اتبناها محمد على - وإن كانت هذه الرؤية لا تلخذ فى الاعتبار نظام الإيجار والقهر الإدارى (إن لم يكن البولىسى) المفروض على القرية المصرية - فهناك وجهة نظر معاصرة تنتقد بشدة أعمال محمد على، وترى أن لمشروعه عدة أبعاد منها «المضارية» و«السياسية» و«الأبعاد الإنسانية»<sup>(١٦)</sup> على السواء.

و هذا تحليل على قدر كبير من الوعى والبصيرة، فوجود الطبيب انطوان كلوت بك فى اللجنة المكلفة بوضع تصميم للمسكن النموذجى يدل على أن هذا المشروع كان له أيضاً جوانب صحية. فمئذ عام ١٨٧٠ لم يكف كلوت بك عن العمل على تحسين الظروف الصحية فى مصر، كما أن Joseph Pons d'Arnaud، المهندس المسئول عن تخطيط القرى الجديدة ومتابعة عملية التنفيذ، كان مهتماً بالأفكار والطموحات السان - سيمونية<sup>(١٧)</sup>، ومن هنا قد يكون هذا المشروع واحداً من الآثار العديدة لتيار السان سيمونى فى مصر.

فى بادئ الأمر، كلفت اللجنة بوضع مشروع غاية الطموح، إذ كان يرمى إلى إعادة بناء كافة التجمعات الريفية فى أنحاء البلاد تدريجياً وعلى «نفقة» الدولة (غالباً عن طريق نظام السخرة)، وخصصت لذلك مبالغ لا يأس بها. ويبدو أن وفاة محمد على قد وضعت حداً لهذا المشروع الذى لم ينقذ إلا فى ثلاث من القرى<sup>(١٨)</sup> حيث لقى شيئاً من التحفظ من قبل السكان المعنيين<sup>(١٩)</sup>.

أما المشروعات التي تخص الفئات الحضرية الفقيرة فلها يرجع إلى عهد اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) الذي جعل تحديث مدينتي القاهرة والاسكندرية من بين الأعمال الضرورية. ودير بالذكر أن الظروف الصحية السائدة في الحضر في ذلك الوقت كانت سيئة و أن وباء الكوليرا كان يفتك بحياة السكان. ففي عام ١٨٦٥ تسبب هذا المرض في وفاة أكثر من ٦٠.٠٠٠ نسمة (٢٠)، وأثارت محبوبة، بل و انعدام، الزيادة السكانية في مصر بعض القلق، وأثر زيارة الخديوى اسماعيل للمعرض الدولي عام ١٨٦٧، والذي خصص قسم منه للإنجازات النموذجية في مجال الإسكان العمالي، أمر الخديوى بإعداد مشروع مدينة عمالية تقام بالقرب من مدينة الإسكندرية (٢١). و تدل كل الشواهد على أن هذا المشروع لم يدخل حيز التنفيذ. وفي عام ١٨٦٨ قام أحد مهندسى الخديوى، R. de Curel، وهو من مدينة مرسيليا الفرنسية، بوضع نموذج «للمنزل العمالي» وذلك بعد دراسة مطولة لنماذج الإسكان المحلية، واقترح الاحتفاظ بالتركيبات الأساسية مع إدخال بعض التعديلات (٢٢). وفي عام ١٨٧٠، قام الخديوى بتكليف طبيبه الخاص، الألماني W. Reil، بتصميم مدينة علاجية بضاحية حلوان حيث اكتشفت قبلها يخضع سنوات عيون مياه كبريتية. و بناء عليه تم تخطيط المدينة على شكل مربعات متساوية منتظمة تماماً، و خصصت منطقة للمساكن العمالية بنى بعضها وفقاً للنموذج الذي وضعه de Curel.

بعد هذه التجربة، وبينما أودى وباء جديد بحياة نحو ٥٦.٠٠٠ مواطن عام ١٨٨٢، و وضع لأول مرة تشريع ينص على مقاييس البناء التي يجب أن تخضع لها كل «المساكن العمالية» التي يتم انشائها. إلا أن المؤشرات المختلفة تدل على عدم دخول هذا القانون حيز التطبيق (٢٣).



## عمل المجالس البلدية

فى عام ١٨٩٧، بعد البحث الذى أجرته بلدية الاسكندرية حول موضوع العشش، أُميد النظر فى مسألة مساكن الطبقات الفقيرة. و جدير بالذكر أن هذا البحث الواسع النطاق كان الأول من نوعه فى مصر.

إن إجراء مثل هذا البحث فى الاسكندرية أمر يرجع جزئياً إلى الوضع الخاص الذى كان يتمتع به المجلس البلدى فى هذه المدينة. ففى عام ١٨٩٠ تم تشكيل لجنة بلدية، بعض أعضائها منتخبين، ولها ميزانيتها الخاصة. ولم يحدث مثل هذا فى القاهرة إلا بعد عام ١٩٤٩.

و نتيجة لهذا البحث صدر تقرير ضخم وزع على أعضاء اللجنة. وقد نص هذا التقرير على هدم العشش تدريجياً وإحلالها بمساكن صحية تشبهها البلدية. إلا أن عملية الاقتراح على هذا المشروع تأجلت من جلسة إلى جلسة، حتى أنه فى عام ١٩٠١ لم تكن الإنشاءات قد استكملت إلا فى المجموعة الأولى من المساكن (وكانت أيضاً الأخيرة). ثم جاءت الموافقة على المشروع الثانى عام ١٩٠٧ وكان أيضاً مشروعاً محدوداً<sup>(٢٤)</sup>.

أما فى القاهرة فلا يوجد نظير لهذه التجارب الناشئة ولا يعنى ذلك أن السلطات لم تكن مدركة أن المساكن غير الصحية تمثل بؤراً للعوى - فأكثر من ثلث مساكن العاصمة كان يندرج فى هذه الفئة - فى حالة انتشار الأوبئة. إلا أن أقسام الأجهزة البلدية كانت متناثرة وموزعة بين مختلف الإدارات المركزية ومنها وزارة الأشغال العامة المسئولة عن شبكة المياه وتطوير الطرق الزراعية وكذلك من تنفيذ المشروعات الخاصة بالموارد المائية من أجل زيادة الموارد الزراعية للبلاد. وفى ظل الاحتلال البريطانى لمصر أعطيت الأولوية فى إدارة شئون البلاد للرى. ولذا يبدو أن تشييد المساكن الاقتصادية وتطوير الحضر لم يشغل كثيراً السلطات الجديدة، فظلت الميزانية المخصصة للخدمات بمدينة القاهرة محدودة للغاية وتكفى بالكاد صيانة وإضاءة الشوارع الرئيسية. وعند انتشار وباء

الكوليرا كما حدث عام ١٨٩١، اقتصرت الخدمات الصحية على دهان الأماكن التي اعتبرت أكثر تعرضاً للوباء بالجير (أو حتى الكلور)، وأهملت السلطات البريطانية الصحة العامة و التعليم ساعية قبل كل شئ إلى تحقيق الرخاء المادى للبلاد أو بالأصح إصلاح أوضاعها المالية فى أقصر وقت ممكن (٢٥).

### العمل الحرى حدود وأفاق

إن المبادرات الوحيدة التى أمكن حصرها بالنسبة لفترة بداية هذا القرن صدرت عن المطبعة الأميرية وشركة وأحات مصر الجديدة للتعوير. وفى كلتا الحالتين كان الهدف هو توفير المسكن اللائق للعاملين بهاتين الهيئتين وذلك بأسعار فى متناول اليد. إذ قامت المطبعة الأميرية فيما بين ١٩٠٣ و ١٩٠٧، وهى هيئة عامة تابعة لوزارة المالية، ببناء نحو خمسين مسكن لموظفيها (غالباً بعبارة من مديرها المهندس والجغرافى (Alfred Chélu)<sup>(٢٦)</sup>، وفى عام ١٩١١، انتهت شركة مصر الجديدة، إحدى شركات مجموعة Empain التى تأسست عام ١٩٠٥، من بناء نحو مائتى مسكن أعطيت الأولوية فيها لصغار العاملين بالشركة، وكانت الشركة قد حصلت من الدولة على مساحة كبيرة من الأرض شمال القاهرة بشروط مالية مجزية للغاية. بعض هذه المساكن كانت عبارة عن شقق مكونة من غرفة واحدة أو غرفتين و مرفقاتها فى أبنية من طابقين ممتدة طولاً وبها ممرات مكشوفة توصل إلى مختلف الشقق.

أما النوع الثانى من المساكن فكان عبارة عن بيوت ريفية صغيرة مكونة من حجرتين يسبقهما فناء تقع فيه المراحيض و حنفية المياه، وكانت هذه المساكن مجمعة فى صفوف بحيث يكون كل مسكن متلاصقاً من الخلف لمسكن آخر، داخل «حى بلدى» تحيط به الأسوار العالية و لا يمكن الدخول إليه إلا من مدخل واحد نو بوابة ضخمة تطلق ليلاً<sup>(٢٧)</sup>.

إن التخطيط العام لهذه المساكن وتنظيم هذه المدينة التى أطلق عليها قاطنوها «عزبة البستان» يتركنا بالتنظيم المكانى لمشروعات إسكان العمال الزراعيين التى شيدها كبار الملاك (٢٨).

ذلك ويرى J. Vallot، مؤلف دراسة عن وضع العمال فى مصر فى بداية القرن العشرين، أنه لا يصح إعتبار أن هذه المدينة «عمل انمائى» فحسب، فهو يرى أن شركة الواحات عندما بنت وصممت مصر الجديدة كانت ترمى أولاً إلى استغلال الأرض التى حصلت عليها بسهولة ويزدهد الأسعار. (...) إلا أنها عملية مفيدة فى حد ذاتها. إذ أنها وفرت لعمال الشركة مسكناً قريباً من الورش، كما وفرت للعمال المقيمين فى القاهرة وسيلة انتقال قليلة التكلفة (خط مترو مصر الجديدة الذى يربط هذه الضاحية بمدينة القاهرة) كما وفرت لهم مساكن أصح وأجمل من مساكن القاهرة (٢٩). إلا أن مثل هذه الانجازات لم تتكرر قبل مضى وقت طويل.

والواقع أن مساكن الطبقات الفقيرة فى الحضر لم تلق اهتمام السلطات البريطانية إلا بعد الحرب العالمية مباشرة، حيث أن سنوات الحرب قد شهدت توقفاً تاماً للاستيراد وارتفاعاً كبيراً فى الأسعار. وقد أدى توقف وصول مواد البناء إلى مصر وتعذر تصنيعها محلياً نظراً لقلة الوقود إلى تباطؤ عمليات البناء - إن لم يكن توقفها نهائياً. ونظراً للآزمة الحادة فى مجال المساكن التى حدثت نتيجة لذلك - قدر العجز بـ ٨.٠٠٠ مسكن فى القاهرة وحدها - وكذلك رغبة الحكومة فى إظهار اهتمامها بالشعب بعد اضطرابات عام ١٩١٩، تمخضت النواة أولاً على المستوى التشريعى؛ فصدر قانون ١٩٢٠ الخاص بتحديد زيادة الإيجارات. وظل هذا القانون سارياً حتى عام ١٩٢٥. غير أن هذا الإجراء لم يكن كافياً بالنسبة لمحدوى الدخل الذين مانوا الكثير من التضخم الذى بلغ خلال فترة ١٩١٤ - ١٩٢٠ ٣٠٠٪، علماً بأن الشعب المصرى لم يعرف هذه الظاهرة من قبل (٣٠).

و عليه جاء وضع موظفي الدولة على قمة اهتمامات السلطة، فتقررت علاوة عامة بنسبة ٢٠٪ من المرتب بالإضافة إلى تعويض مؤقت يسمح لهم بمواجهة غلاء المعيشة الذي بلغ مستوى غير مسبق، أما بالنسبة لمشكلة الإسكان قليل التكلفة، فقد تم طرح حلين: الأول أن تتدخل الدولة بصورة مباشرة بأن تنشئ من المال العام وعلى أراض مملوكة للدولة، مساكن ذات إيجار معتدل، ووقع الاختيار على منطقة العباسية كموقع لمشروع يشمل ١٨٠ مسكنًا، وكلفت مصلحة التنظيم بدراسته وإعداده<sup>(٣١)</sup>. إلا أن هذا المشروع لم ينفذ لما كان يتطلبه من تجميد جزء كبير من رأس المال العام مقابل عائد محدود بطبيعة الحال<sup>(٣٢)</sup>. الحل الثاني كان مبنياً على أساس سياسة تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق عدد من الإجراءات التحفيزية مثل تقديم الضمانات على الإيجارات وعلى معدلات الفائدة على رؤوس الأموال المقترضة، وقد تبين أن هذا الحل الأخير هو الأنسب، إذ أن المشاورات التي أجريت مع كبرى شركات العقارات والمقاولات بالقاهرة انتهت بتعاقد الدولة مع كبرى هذه الشركات وهي شركة وأحات مصر الجديدة، وذلك في الشهر الأول من عام ١٩٢٠. وبموجب هذا التعاقد التزمت شركة مصر الجديدة ببناء ما لا يقل عن ٦٠٠ وحدة سكنية بإيجار معتدل ومحدد مسبقاً وفقاً لمفتر المواصفات الذي أعدته وزارة الأشغال العامة مع احتفاظ الوزارة بحق الرقابة على أنواع المساكن التي يتم بنائها. ومقابل ذلك تضمنت الدولة للشركة الحصول على قرض من البنك العقاري تغطي قيمته ثلثي رأس المال اللازم، كما تتكفل الدولة بعد انتهاء عمليات البناء، بإسخال كافة المرافق العامة (توصيل المياه والكهرباء والصرف الصحي وصيانة الشوارع والحدائق) التي تولت الشركة إدارتها حتى ذلك التاريخ. بدأ التنفيذ في أغسطس عام ١٩٢٠. وعلى مدى ٤ سنوات تم بناء ٦١٥ وحدة سكنية بمعدل تكلفة (مرتفع نسبياً) ٧٦٥ جنيهاً مصرياً للوحدة، وقد تم تخصيص ٢٠٪ من هذه الوحدات (أي ١٢٤ وحدة) «لعمال المحطين» و ٢٠٪ (أي ١١٢ وحدة) لصفار الموظفين، وذلك وفق عدة نماذج

معمارية (شقق فى المجمعات ذات الطابقين و يكون الوصول إليها عن طريق سلم خارجى وفق نظام مبتكر، أو مساكن منفصلة صغيرة للأسرة الواحدة مكونة من طابقين ومجموعة فى صفوف.....). أما الفئات الأخرى من المساكن فكانت قيمة إيجارها أقل من سعر السوق و يتمتع موظفو الحكومة بأولوية استئجارها (٣٢).

وبينما كانت القاهرة تعنى بمصير موظفى الحكومة، اهتمت ثانياً المدن المصرية بفقرائها. فعند نهاية الحرب ركزت بلدية الاسكندرية اهتمامها على مشكلة العشش وتضمنت خطة تعمير وتوسيع المدينة، التى كلف بتصميمها فى أكتوبر عام ١٩١٨ المهندس البريطانى W.H. Maclean، عدة اقتراحات فى هذا الشأن، ووافق مجلس بلدية الاسكندرية بتاريخ يونيو عام ١٩٢١ على الحل الذى تضمنته الخطة وهو - كمرحلة أولى - تخصيص إحدى الوحدات العقارية الخاصة بالمدينة لبناء «مستعمرة بلدية نموذجية» تشمل ١٠٠ وحدة سكنية فردية لإسكان أهالى العشش، و ذلك وفقاً لمواصفات يتم تحديدها. و كانت هذه الوحدات مكونة من حجرة واحدة وفناء ومتلاصقة من الخلف ومجموعة حول مفصل وحمام ومرحاض مشتركة، وتطل على شارع عرضه ٦ أمتار (٣٤)، و يعد ذلك تشكيباً جديداً لنموذج العزبة. إلا أن هذا المشروع لم ينفذ تماماً مثل ما حدث بالنسبة للمشروع الذى وضعت مصلحة التنظيم لبلدية القاهرة.

### الإصلاح من موقع السلطة [١٩٣٨ - ١٩٣٩]

فى إطار برنامج الصحة العامة و تعمير الحضر أثارت حكومة محمد محمود موضوع الإسكان المنخفض الإيجار مرة أخرى. وفى عام ١٩٢٢ أعلنت بريطانيا «استقلال» من جانب واحد، بعد ثمان سنوات من الحماية البريطانية، وكان ذلك استقلالاً نسبيًا بطبيعة الحال، نظراً «للتحفظات الأربع» الشهيرة التى تضمنتها. واستطاعت مصر آنذاك إدخال النظام البرلمانى واستعادة استقلالها المالى. ثم أدت انتخابات عامى ١٩٢٤ و ١٩٣٦ إلى تقلد الوطنيين من حزب الوفد

مناصب قيادية في الحكومة، وذلك بفضل شعبيتهم المتزايدة منذ أحداث ثورة ١٩١٩. إلا أن صلاجة هذا التيار في كل ما يتعلق بالعلاقات المصرية - البريطانية، وكذلك وفاة زعيمه سعد زغلول عام ١٩٢٧ قد أدت إلى استبعاد الوفد في العام التالي، وفي يونيو ١٩٢٨ طلبت السراى تشكيل وزارة جديدة بموجب المادة الدستورية التي تتيح لها ذلك، وكلف محمد محمود، وزير مالية الوزارتين السابقتين، بمهمة تشكيل الوزارة<sup>(٣٥)</sup>. وبعد انفصاله عن حزب الوفد تولى محمد محمود قيادة حزب الأحرار الدستوريين المعادى لحزب الوفد وكان من أنصار ما أسماه «بسياسة التجديد والإصلاح»<sup>(٣٦)</sup>. وعلى خلاف الوفدیین الذين انشغلوا قبل كل شيء بالتخلص من التدخل البريطاني، رغم إدراكهم لضرورة الإصلاح السريع للبلاد، اهتم محمد محمود بالشئون الداخلية وإن استدعى ذلك استخدام سلطته إذ أن حزبه لم يحصل سوى على عدد محدود من المقاعد في البرلمان<sup>(٣٧)</sup>. وبالفعل كان أول الإجراءات التي اتخذها محمد محمود هو تعطيل الدستور والبرلمان لمدة ثلاث سنوات حتى يتمكن من إبطال تأثير خصومه والعمل على تنفيذ برنامجه الإصلاحى بون قيود. وقد عرضت الخطوط العريضة لهذا البرنامج في خطاب إلقاءه محمد محمود في سبتمبر ١٩٢٨ بمناسبة زيارته الرسمية لمدينة طنطا، واختص عدد كبير من مقترحاته بالمسائل الصحية في الريف (تجفيف البرك تدريجياً وبناء المستشفيات في أهم المراكز والقرى على مستوى القطر وتزويد كافة القرى بعياء الشرب)<sup>(٣٨)</sup>. أما في الحضر، وفي العاصمة على وجه الخصوص، فكان محمد محمود ينو بناء «منازل صحية»، ليس في الضواحي البعيدة كما في المشروعات السابقة، بل في بعض أحياء القاهرة المعروفة بكثافتها السكانية العالية مثل السيدة زينب وبولاق وباب الشعرية، حيث وجت العديد من الأراضي الغضاء وذلك على أن تتكامل الدولة بالتمويل الكامل لهذا المشروع. وكان محمد محمود يرى أن السياسات التشجيعية، رغم نتائجها الحسنة، لا تكفى بأى حال من الأحوال وأن تدخل الدولة

بصورة مباشرة أصبح أمراً ضرورياً. هذا لا يعنى أنه استبعد اتخاذ الإجراءات اللازمة لدفع الشركات العقارية على بناء مساكن من هذا النوع، ولكن ذلك يأتى فى مرحلة تالية (٣٩). أما فى المرحلة الأولى فكان يتعين أن تتدخل الدولة بصورة عاجلة لحل هذه المسألة، وقد تم اعتماد مبلغ ٦٠.٠٠٠ جنيهًا مصرياً كدفعة أولى لهذا المشروع فى يناير ١٩٢٨ حينما كان محمد محمود وزيراً للمالية، ولم يكن هذا المبلغ قد استخدم بعد. وقد أمكن تخصيصه لبناء ١٥٠ مسكناً مكوناً من وحدتين سكنيتين على أراضى الدائرة السنية الواقعة فى حى السيدة زينب. وفى ٧ مايو عام ١٩٢٩ قام محمد محمود بنفسه بوضع حجر أساس هذا المشروع وسط الاحتفال بهذه المناسبة (٤٠).

وفى نفس الوقت قامت إدارة السكك الحديدية بنقل جزء من ورش الصيانة الخاصة بها والموجودة فى بولاق وسط القاهرة وشرعت فى بناء مدينة كبيرة لسائقى السكك الحديدية بالقرب من الورش الجديدة. ووقع الاختيار على موقع وسط الصحراء شمال شرق القاهرة بين قريتي أبى زعبل والمنابر حيث خصصت مساحة ١٣٠٠ فدان ملك الدائرة السنية للاستخدامات الصناعية (٤١). وفى عام ١٩٢٨ حصلت إدارة السكك الحديدية على نحو ٤٥٠ فداناً لتبنى عليها المرحلة الأولى وتشمل ٢٠٠ مسكناً.

فى يوليو ١٩٢٨ تقدمت بلدية الاسكندرية بطلب إعانة من الحكومة لتنفيذ مشروع كبير يشمل بناء دعامات عمالية، وذلك بناءً على مسح اجتماعى قامت به مصلحة الصحة بالمدينة بين سبتمبر ١٩٢٧ و أبريل ١٩٢٨ فى مناطق عشش الاسكندرية وهى عبارة عن ١٥ موقعاً بعضها فى أطراف المدينة والبعض الآخر فى وسطها، وكانت كل مجموعة من هذه العشش المصنوعة من التبن أو الخشب حسب المنطقة تضم ما بين ٥٠ و ٥٠٠ عشة - تطل على شوارع ضيقة لا يزيد اتساعها عن متر واحد، وفى ظل هذا المسح تم حصر ٤٩٠٥ مسكناً تضم نحو ١٤.٠٠٠ أسرة تعيش فى ظروف صحية سيئة، ولا يتوفر فى أى من هذه

المساكن، و لا فى التجمعات التى تقع فيها هذه المساكن، أى مصدر المياه، وكان الأماهى يقطعون مسافات طويلة للوصول إلى الحنفيات العامة التابعة لشركة المياه والحصول على احتياجاتهم من المياه مجاناً. كما أن معدلات وفيات الأطفال فى هذه الأحياء كانت مرتفعة و وصلت إلى نحو ٤٦.٢ فى الألف<sup>(٤٢)</sup>. وعندما فقدت إدارة الخدمات الطبية بالبلدية الأمل فى أن تتولى الجمعيات الخيرية أو أهل الخير بناء المساكن الشعبية<sup>(٤٣)</sup>. شرعت هى فى إزالة العشش وإعادة إسكان أهاليها فى عمارات قليلة التكلفة، ورغم المزايا التى كانت تراها البلدية فى المنازل الفردية، إلا أنها اضطرت إلى قبول فكرة المساكن الجماعية، وذلك لارتفاع أسعار الأراضى المناسبة وتدنيتها.

وكان النموذج المقترح عبارة من بلوك طوله ٨٠ متراً وعرضه ١٠ أمتار وبه ٨ شقق فى كل طابق. وبينما كانت شقق الطابق الأرضى لها باب على الشارع مباشرة، كانت أبواب شقق الطابقين العلويين تفتح كلها على ممر خارجى مشترك يتوسطه السلم. وهو نموذج يشبه إلى حد كبير العمارات التى أنشئت فى مصر الجديدة فى بداية القرن. وكانت كل وحدة سكنية مكونة من حجرتين ومتافعها (حمام ومطبخ) بالإضافة إلى مكان يتسع بما فيه الكفاية حتى يتمكن السكان من تربية النواجن. وحتى يمكن إزالة التجمعات السكانية الخمسة عشر كان لابد، حسب تقدير البلدية، من إنشاء ٢١١ عمارة من هذا الطراز بتكلفة ٢ مليون جنيه مصرياً، فاقترح بناها على ٢٠ عاماً على أن تقوم البلدية بتمويل نصف المبلغ ويصرف بعم مالى من الحكومة لتغطية النصف الآخر على مثال ما كان يحدث فى أوروبا. وفى هذا الشأن كتب صلاح حمدي مدير الخدمات الصحية وإن الحكومة المصرية، كمثيلاتها فى الخارج اللاتى يساهمن بمبالغ كبيرة فى تنفيذ مشروعات بلدية شبيهة، سوف تتكرم بمساندة البلدية فى تنفيذ هذا المشروع<sup>(٤٤)</sup>.



غير أنه، بخلاف مدينة أبى زعبل لم تر هذه البرامج وهذه المشروعات النور، وذلك لأسباب سياسية واقتصادية على السواء. وفى أكتوبر عام ١٩٢٩، نحتت حكومة محمد محمود بسبب عدم شعبيتها ولم تتمكن السياسة الاجتماعية السلطوية التى حاولت فرضها من تخفيف عدم الشعبية هذه، علماً بأن الوزارات المختلفة فى ذلك الوقت لم تكن تحتفظ بالحكم أكثر من عشرة أشهر. وبعد النجاح الساحق لحزب الوفد فى انتخابات ديسمبر ١٩٢٩ عاد هذا الحزب إلى السلطة وظل بها لمدة لا تتجاوز الستة أشهر، ثم أطاح به إسماعيل صدقى، وهو الرجل القوى فى السراى، فكان أول ما بادر به حل البرلمان وإلغاء دستور ١٩٢٣ ليحل محله تشريع جديد يخوله سلطات أكبر، وإصدار قانون انتخابى جديد يحد من وصول المعارضة الوفدية إلى البرلمان<sup>(٤٥)</sup>. وبعد ذلك وضع إسماعيل صدقى حداً لكل ما قامت به أو شرعت فى القيام به وزارة محمد محمود من برامج ومشروعات وذلك بحجة الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن أزمة ١٩٢٩ التى أنهت فترة الرخاء التى عاشتها مصر منذ عام ١٩٢١.

وبذلك توقف برنامج الإسكان الاقتصادى بون أن تكتمل عملية السيدة زينب التى كانت لا تمثل سوى المرحلة الأولى لهذا المشروع، ولم تشيد سوى ٦٠ وحدة سكنية من الـ ٢٠٠ التى كان قد تقرر إنشائها (حيث أن كل منزل كان سيضم وحدتين) وذلك بمواصفات تختلف تماماً عن المشروع الأصلى. كما ارتفعت التكلفة ارتفاعاً هائلاً (قيلفت ٧٠ جنيهاً مصرى بدلاً من ١٦٥ جنيهاً طبقاً للتقديرات الأولى). وتحدثت قيمة الإيجار بناءً على ذلك، فكانت فى الأخرى أعلى بكثير مما كان مخططاً فى بادئ الأمر، مما أدى إلى عدم وجود مستأجرين رغم التخفيض بنسبة ٤٠٪ الذى عرضته الدولة، فظلت المساكن شاغرة حتى عام ١٩٣٦ أى لمدة ٦ سنوات، إذ أن الـ ٦٠ وحدة الأولى كانت جاهزة منذ ١٩٣٠<sup>(٤٦)</sup>. ولقد حدث نفس الشئ بالنسبة للمشروعات الأخرى من بناء المستشفيات فى

الاتقاليم أو إمداد القرى بشبكات المياه و يبدو أن بلدية الاسكندرية لم تتمكن من الحصول على الدعم المطلوب.

### إصلاح الريف المصرى

بصفة عامة يبدو أن حكومة حسنى لم تؤيد الأفكار الإصلاحية والاقتراحات الخاصة بتدخل الدولة، مما أدى إلى عدم ذكر مسألة المساكن الصحية حتى عام ١٩٣٦. ويعتبر هذا التاريخ منعطفاً هاماً حيث أعلنت عودة العمل بدستور ١٩٢٣ قبل ذلك بفترة وجيزة، وأن المفاوضات مع إنجلترا، التي فشلت تحت كافة الوزارات الأخرى انتهت فى هذا العام (١٩٣٦) بتوقيع معاهدة مصرية بريطانية، وذلك لدى جلوس الملك فاروق على العرش، وتشكيل وزارة وفدية جديدة برئاسة مصطفى النحاس. وفى عام ١٩٣٧ ألغيت الامتيازات الأجنبية وبند الظروف السياسية أكثر ملاءمة للإصلاحات داخل البلاد، إلا أنه اتضح أيضاً فى ذلك الوقت ضرورة تعديل أهداف هذه الإصلاحات، إذ أن الانشغال بالظروف السكنية لأمالى المدن - مهما كانوا معوزين - لم يكن من الأمور التى تستدعى حلاً عاجلاً كالذى يستدعيه النهوض بالفلاح وهو منذ الأزل مصدر الثروات الوطنية وفى نفس الوقت أكثر من تأثر بما أطلق عليه آنذاك مواضع الداء الثلاث فى مصر وهى «الفقر والمرض والجهل». ولذا احتلت مسألة إصلاح الريف المصرى المرتبة الأولى فى أول خطاب يوجهه الملك فاروق فى مايو ١٩٣٦ لدى توليه العرش<sup>(٤٧)</sup>.

وكان برنامج الحكومة من أجل تغيير وضع المساكن والبيئة فى الريف يشمل كل الإجراءات والتدخل من قبل الدولة التى طالما نادى بها عدد كبير من المهتمين بالصحة العامة، و التى كثيراً ما نشرت فى الصحف وعرضت أمام البرلمان<sup>(٤٨)</sup> بل وتم تنفيذ بعضها على سبيل التجربة فيما يتعلق بالإسكان. وقد نبعث أغلب هذه الاقتراحات من أفراد الأسرة الحاكمة (وهم من كبار ملاك

الأراضي الزراعية) وبعض كبار الملاك الآخرين الذين عملوا على تعميم بناء العزب النموذجية لإسكان العمال الزراعيين التابعين لهم.

وجدير بالذكر أن الجمعية الزراعية، وهي مؤسسة ذات أهداف غير ربحية، والتي تأسست عام ١٨٩٨ وكانت تدعّمها الدولة تحت رعاية أحد أفراد الأسرة الحاكمة (ومنهم الأمير طوسون وكمال الدين حسين)، قد شجعت منذ عام ١٩٢٠ حركة بناء القرى النموذجية.

كما نشرت الجمعية في عام ١٩٢١ كتاباً عن بناء العزب تضمن العديد من الأمثلة التي توضح للعلاك أنسب أساليب البناء التي يمكن تطبيقها دون تكبد مبالغ طائلة <sup>(٤٩)</sup>. وعندما صدر قانون سنة ١٩٢٣ الذي ينص على عدم منح تصاريح بناء العزب إلا إذا كانت مطابقة للمقاييس الصحية، واصلت الجمعية الزراعية جهودها الترويجية بإنشاء «عزبة نموذجية يسترشد بها ملاك الأراضي» على أرض تملكها في بهتيم (شمال القاهرة) <sup>(٥٠)</sup>، وذلك بمبادرة من عمر طوسون الذي كان قد انتهى لثوبه من إعادة بناء كفر في إحدى ملكياته أخذاً بأحدث الأساليب. وفي نوفمبر ١٩٣٤ تم افتتاح أول قرية نموذجية، إلا أن ارتفاع التكاليف نسبياً بسبب استخدام الطوب الأحمر والحديد المسلح دعا الجمعية إلى البحث عن مواد أخرى أقل تكلفة. وعاد رئيس الجمعية من رحلة قام بها إلى الولايات المتحدة مقتنعاً بفوائد الطوب التي الواسع الإنتشار في ولايتي أريزونا وكاليفورنيا «حيث المناخ يشبه كثيراً مناخ مصر» <sup>(٥١)</sup>. وأخيراً كلفت الجمعية الزراعية عام ١٩٤١ أستاذاً شاباً من أساتذة المدرسة العليا للفنون الجميلة بالقاهرة، وهو حسن فتحي، بدراسة التحسينات التي يمكن إدخالها على النظام الداخلي للمنازل النموذجية حتى تكون «أكثر ملاءمة لاحتياجات الفلاح ومتطلبات الحياة الريفية وذلك مع مراعاة شروط الصحة والأمان»، دون إغفال العنصر الاقتصادي بطبيعة الحال. ومن بين ما نادى به حسن فتحي عندئذ أن تبني أسطح المنازل على شكل قباب بدلاً من الأسطح الخشبية المسطحة وذلك

لأسباب جمالية وأمنية<sup>(٥٢)</sup>. و طبقت هذه الفكرة لأول مرة فى بهتيم غير أنها لم تاتِ بالنتائج المرجوة، إذ انهارت القباب بعد فترة قصيرة، إلا أن فشل هذه التجربة - وكانت أول عملية يكلف بها حسن فتحى - حثت المهندس الشاب على مواصلة البحث والسفر عدة مرات إلى النوبة حت أسطح المنازل كانت لا تزال تبنى بالطين على هيئة قباب. هكذا اشتهر حسن فتحى فيما بعد على المستوى العالمى كخبير فى المساكن المبنية من الطين والأسطح المقبية. و بذلك يكون الإدماء بأن أعماله تابعة من نقد «الطراز النوبلى الحديث» مقولة مختلفة، بل يرجع منشأ هذه الأعمال إلى حركة «إصلاح الريف المصرى».

هناك عدة عناصر تساعد على تقييم برنامج إعادة بناء الريف تقييماً دقيقاً. يدور هذا البرنامج الذى تم مرضه فى يناير ١٩٣٧ حول عدة محاور رئيسية، أهمها مد شبكات المياه والصرف الصحى إلى جميع القرى المصرية ورم مستنقعات المياه الراكدة والبرك وإعادة بناء وتعمير القرى. وكان هذا البرنامج طويل المدى يفترض تنفيذه على فترة تتراوح بين ١٢ و ٥٥ عاماً و قبرت تكلفته بـ ٧١ مليون جنيهاً مصرى، بمعدل واحد أو اثنين مليون سنوياً خلال المرحلة الأولى (١٩٣٧ - ١٩٤١) ثم بعد ذلك يرصد له ٢. ٥ مليون جنيها سنوياً<sup>(٥٣)</sup>. ومن جهة أخرى أنشئت فى ذلك الوقت فى وزارة الداخلية إدارة فنية (إدارة شئون الريف) مهمتها تنفيذ هذا البرنامج.

أما فيما يتعلق بتعمير القرى فكان من المخطط أن يتم تدخل الدولة على ثلاثة مستويات وفقاً لحالة الأبنية الموجودة بالقرية، فإن كانت فى حالة لا بأس بها يكتفى بوضع مخطط تنظيمى يوضح الاشتراطات البنائية والأماكن المخصصة لامتداد القرية مستقبلاً. وإذا كانت الأبنية متدهورة إلى حد ما، بسبب القدم أو الحرائق على حد سواء، فكان على التخطيط أن يشمل شق الطرق ونزع ملكية بعض الأراضى وتوسيع القرية. أما فى حالة القرى الأكثر تدهوراً (بسبب هجوم التمل الأبيض على سبيل المثال والذى كان يهاجم المساكن المبنية من الطين

ومخازن الحبوب على حد سواء) فكان الأمر يتطلب إعادة بناء القرية بأكملها وذلك على مقربة من مكانها الأصلي، مثل ما حدث في قرية البرسيق (محافظة البحيرة) على سبيل المثال في عام ١٩٣٩ (٥٤).

وأخيراً كُلفت إدارة الشئون الريفية بتصميم قرية نموذجية وقد تم تنفيذ هذا النموذج لأول مرة في عام ١٩٤١ على أطراف مدينة القاهرة بالقرب من قرية المرج.

وفي هذه المناسبة تم تطبيق المفاهيم والنظم المعمارية الجديدة والتي تجمع بين الجوانب الصحية والاقتصادية. لقد تم ذلك بمبادرة من توفيق عبد الجواد وهو مهندس معماري درس في ليفربول وألحق منذ عودته من إنجلترا عام ١٩٣٩ بإدارة الشئون الريفية. ويعتبر المخطط الأتقي التجميعي (lay-out) للقرية الجديدة الذي وضعه مبتكر وجديد، حيث اتخذ شكلاً حلزونياً ذو شبكة طرق مزبوجة بحيث يكون الطريق الذي تسلكه الماشية عند عودتها من الحقول منفصلاً تماماً عن ذلك الذي يسلكه الأهالي، ويكون الوصول إلى الزرائب عن طريق ممرات خلفية تقع بين صفوف المنازل في حين يصل الأهالي إلى منازلهم عن طريق ممرات أوسع تحدها الأشجار على الجانبين. وتقرر أن يتم بناء الـ ١٢١ منزلاً بالطوب التي المغطى بمادة خاصة تمت تجريبها عدة مرات قبل أن يتقرر استخدامها، وهي أقرب في مظهرها إلى المحارة الأسمنتية. وكانت القرية الجديدة تضم أيضاً خزاناً للمياه ومسجداً ومدرسة ومستوصفاً ومحلات تجارية ومفصل عام ومكاتب إدارية، وقد قدرت تكلفة هذا المشروع بـ ١١.٠٠٠ جنيهًا مصرياً. وقد تم تنفيذ هذا المشروع في ظروف خاصة للغاية إذ أنه أنشئ على أرض مساحتها ٦ هكتارات منحها للدولة أحد أفراد الأسرة المالكة وكان يملك أرضاً شاسعة في المنطقة ومن جهة أخرى كان الهدف الأول من بناء القرية هو إيجاد سكن مؤقت للمهجرين المضارين من السواحل المصرية بعد ما أصابها من قصف خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٤١، وذلك قبل أن توضع تحت تصرف

العمال الزراعيين العاملين في الأراضي المجاورة. وفي نهاية الحرب تحولت القرية إلى مركز لتقانة مرضى الدرن حيث كان هناك عجز في المستشفيات<sup>(٥٥)</sup>. وإن كانت الدولة منذ ذلك الحين قد غلبت الصحة على الإصلاح في مجال الإسكان، إلا أن تجربة قرية المرج لم تكن تون أثر إيجابى إذ أنها شجعت أفراداً على الاقتداء بالسلطات، وعلى سبيل المثال ففي عام ١٩٤٢ كلف يحيى العللى - وكان يمتلك أرضاً في محافظة الغربية تبلغ مساحتها ٣٠٠ فداناً - المهندس المعماري سيد كريم (الذي تعلم المعمار في Polytechnic بزيورخ) بتصميم قرية نموذجية لعماله<sup>(٥٦)</sup>.

وإذا كان برنامج النهوض بالقرية المصرية قد تمخض عن عدد من الأعمال، إلا أن هذه الأعمال لم تتوافق و الطموحات الأولى. الواقع أن المبالغ التي خصصت بالفعل لهذا المشروع كانت أقل بكثير من التقديرات الأولى، حيث بلغت ٥٠٠.٠٠٠ جنيهًا بدلاً من المبالغ المطلوبة وكانت تتراوح بين مليون و ٢ مليون جنيهًا مصرياً. ونظراً لحجم العمل والبطء الذي لا مفر منه طالما وقع عبه النواحي الغذائية والمالية على الإدارة المركزية وحدها، اتجه التفكير إلى حلول وأساليب أخرى لتنفيذ المشروع. وفي هذا الصدد أصدر الدكتور عبد الواحد الوكيل الذي كان يناضل منذ أمد بعيد من أجل تحسين الظروف المعيشية للفلاح، قانون «إصلاح الخدمات الصحية في الريف». وكان هذا القانون ينص على تكليف السلطات المحلية بالقيام بهذه الأعمال وتكبد جزء من التكاليف من أجل «النهوض بالصحة العامة في القرى». وبموجب هذا القانون تشكلت في كل مجلس محافظة وإدارة خدمات صحية و«مصلحة هندسية» تتوليا، بدلاً من السلطة المركزية، تنفيذ مشروعات تطوير البيئة الريفية. وهذه اللامركزية في إدارة العمل واكبتها لا مركزية في اتخاذ القرارات. و منذ ذلك الحين أصبحت هذه الجهات الجديدة هي المختصة بتحديد الإصلاحات اللازمة للقرية على أساس النقص الذي تعاني منه في مجال الخدمات الصحية. إذ أن القانون كان ينص

أيضاً على أن مجالس المحافظات عليها أن تقوم أولاً بدراسة شاملة لحالة القرى بهدف تحديد العيوب واقتراح الإصلاحات التى يجب القيام بها، وقد حدد هذا القانون نوع المشروعات التى تستحق دعماً إضافياً كما أوصى بإنشاء وحدات صحية لكل مجموعة من القرى يتراوح تعدادها بين ١٥.٠٠٠ و ٢٠.٠٠٠ نسمة<sup>(٥٧)</sup>.

هذا ولم يكن ذلك الاتجاه الجديد فى سياسة إصلاح الريف المصرى منقطع الصلة ببرنامج إنشاء المراكز الاجتماعية الريفية الذى بدأت فى ذلك يعلم وزارة الشؤون الاجتماعية (التي أنشئت فى عام ١٩٢٩)، وقد أنشأت الوزارة إدارة خاصة بالفلاح وهى «مصلحة الفلاح». وكان الهدف من إنشاء هذه المراكز هو خدمة نحو ١٠.٠٠٠ ريفى و«إحياء القرى اقتصادياً وصحياً ومعنوياً»، ويضم كل مركز عدداً من الموظفين المقيمين منهم مهندس زراعى وطبيب و«زائرة صحية» بالإضافة إلى زيارات منتظمة من الطبيب البيطرى والصيدلى وكذلك عدد من المدرسين لتعليم الأهالى الحرف اليدوية، ويعمل هؤلاء المدرسون فى مجموعة من المراكز. وبذلك كانت هذه المراكز تقدم خدمات شديدة التنوع وتضم أيضاً قاعة مشتركة مزودة بمكتبة ومعمل ومستوصف وقاعات تدريس وجهاز لتكرير المياه، وحمامات عامة وأخيراً قطعة أرض تبلغ مساحتها فداناً واحداً لإجراء التجارب الزراعية.

أكثر الأبعاد تجديداً فى برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية كان دعوة الأهالى إلى المشاركة فى هذا العمل بمعنى أن عملية إنشاء المركز الاجتماعى كان لابد أن تنبع من السكان المحليين المعنيين بهذا المشروع وليس من السلطة المركزية، وإذا كان عليهم أن يتكفلوا بجزء من تكاليف الإنشاءات وذلك بمساهمة مينية (المواد والأيدى العاملة) وبتوفير الأرض (فدانين) والمال (١٥٠٠ جنيهها مصرياً)، كما يتكفلوا أيضاً بنصف التكاليف التى يتطلبها تشغيل المركز. أما الحكومة فتساهم بدعم أولى قيمته ٦.٠٠٠ جنيهها مصرياً ثم بمنحة سنوية قيمتها

٢,٥٠٠ جنيهًا مصريًا. وفي عام ١٩٤١ تم افتتاح خمسة مراكز ثم ستة آخرين في عام ١٩٤٢ وبذلك بلغ عدد هذه المراكز في عام ١٩٥٠ ١١ مركزًا<sup>(٥٨)</sup>. وقد رحب الفلاحون بهذا البرنامج الذي اتفق الجميع على أنه أفضل الحلول لرفع مستوى معيشة أهل الريف وهم يمثلون ٧٥٪ من مجموع السكان في مصر، حتى أن الأمم المتحدة رأت - في عام ١٩٥٠ - أن تلجأ إلى خبراء مصلحة الفلاح لتطبيق برامج مماثلة في دول أخرى أعضاء في المنظمة الدولية بها نسبة عالية من الريفيين<sup>(٥٩)</sup>.

ثم جاءت خطة الوحدات الصحية التي بدأها عبد الواحد الوكيل طبقًا لقانون إصلاح الصحة العامة في الريف، مكملة لبرنامج المراكز الاجتماعية حيث نابت هذه الخطة أيضًا بالتبرعات المحلية ووضعت الوحدات الصحية تحت إشراف ورعاية مجالس المحافظات، كما أنها أقيمت إما في وسط الحقول الواقعة بين ٤ أو ٥ قرى، أو في أكبر قرية تابعة للمركز. وكانت الوحدة الصحية تشمل مستشفى صغير ومستوصف وصيدلية ومحطة لتكرير المياه، تمد الحمامات العامة والمغسل بالمياه النظيفة، وكذلك مساكن للعاملين بالخدمات الصحية (ما بين ١٥ و ٢٠ شخصًا). وفيما بين عامي ١٩٤٣ و ١٩٥٠ ساهمت وزارة الصحة العامة في بناء ١٧٨ وحدة صحية بتكلفة سنوية بلغت ٤٦٠,٠٠٠ جنيهًا مصريًا وبمعدل ١٨,٠٠٠ جنيهًا مصريًا للوحدة (تغطي المساهمات المحلية جزءًا من هذا المبلغ)<sup>(٦٠)</sup>. ورغم الجهود المالية التي بذلتها الدولة في هذا المجال، فإن تشغيل الوحدات الصحية واجهته صعوبات عديدة وظل عدد من الوحدات مغلقًا لعدم توفر العاملين بها، كما أن خدمات المياه الجارية قد فشلت فشلًا نريماً<sup>(٦١)</sup>.

ويتضح لنا من خلال السياسات التي طبقت لإصلاح الريف المصري أنه قد حدث تطور في اتجاه اللا مركزية في اتخاذ القرارات وتنفيذها وأن الأولويات قد تحولت من الصحة إلى الإسكان. كما اتضحت أيضًا في هذه الفترة فكرة أن المساعدات الحكومية لا تكون فعالة إلا إذا كانت مبنية على طلب حقيقي من



المجتمع المحلى، وأن يكون هذا المجتمع على استعداد للمشاركة المالية والاستثمار فى هذه المشروعات، وقد نشأت فى نفس الوقت ضرورة معرفة أوضاع القرى معرفة أعمق حتى يمكن تقييم مدى ملائمة التغيرات اللازمة وفعاليتها، وحتى يتحقق ذلك قررت مصلحة الشؤون الريفية فى عام ١٩٤٢ إجراء مسح إحصائى شامل، وسرعان ما أدركت أن هذا النوع من المسح محدود النتائج فاتجه التركيز إلى مسح ميدانى أكثر عمقاً واستعانت المصلحة بخبراء أمريكيين، من مؤسسة روكفلر من أجل استخدام أحدث وسائل جمع البيانات وتقييم النتائج<sup>(٩٧)</sup>. ومع ذلك لم تستبعد فكرة إنشاء القرى النموذجية والدليل على ذلك المشروعات التى قدمت عام ١٩٥٠ فى المؤتمر النوالى الذى شاركت الأمم المتحدة ووزارة الشؤون الاجتماعية فى تنظيمه بالقاهرة حول موضوع «الرخاء فى الريف»<sup>(٩٨)</sup>. وكذلك ما قامت به إدارة الدائرة السنوية من أعمال مثل بناء ٨ قرى فيما بين ١٩٤٦ و١٩٥٠، وذلك فى إطار توزيع الأراضى المستصلحة على الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً - وهو تصرف تم على سبيل البر أكثر منه عدالة اجتماعية مما يدل على أن أهم الإصلاحات التى كان يجب أن تتم بصورة عاجلة هى تلك المتعلقة بتوزيع الملكية<sup>(٩٩)</sup>.

### من الإسكان العمالى إلى المساكن الشعبية

إذا كانت فترة ما بعد ١٩٣٦ قد تميزت ببرامج الإصلاح الريفى، فهى أيضاً فترة إعادة طرح مسألة الإسكان العمالى. وفى عام ١٩٢٨ وافق مجلس الوزراء على برنامج بناء مساكن عمالية على مدى خمس سنوات وروصد لذلك ٨٠.٠٠٠ جنيهًا مصرياً كدفعة أولى<sup>(١٠٠)</sup>. وقد سار العمل على ما يرام وتم إنشاء أولى هذه المدن فى العام التالى فى حى اميايه، وكان قد تم اختيار هذه المنطقة من قبل فى إطار مشروع إعادة بناء حى بولاق وهو مشروع يرجع إلى عام ١٩٢٠. وتضم هذه المدينة ٢٤٤ وحدة سكنية من ذات الطابق الواحد، مكونة

من حجرتين وملحقاتها الصحية، بالإضافة إلى فناء واسع خلفي. وقد بنيت هذه الوحدات في بلوكات يشمل كل منها ٤ أو ٦ أو ٨ أو ١٢ وحدة وهو تصميم يشبه إلى حد كبير ما تم انشاؤه في الاسكندرية قبل ذلك ببيضس سنوات (٦٦). ويتوسط هذه البلوكات ميدان يقام فيه سوقاً، كما يوجد أيضاً بالمدينة بعض المرافق والخدمات العامة، كالمستوصف والجامع ومدرستين. ولقد خصصت هذه الوحدات (بلغت تكلفة الوحدة ١٩٢ جنيهًا مصريًا) أولاً للعمال المقيمين في حي بولاق بإيجار شهري قدره خمسون قرشاً (٦٧).

وكان مصير هذا المشروع مماثلاً تماماً لما حدث في قرية المرج النموذجية، حيث تم الاستيلاء على هذه المساكن في يونيو ١٩٤١ لإيواء المهجرين الوافدين من الاسكندرية، وذلك قبل أن يتم تخصيصها للأفراد وعندما أخلاها المهجرون بعد فترة تحولت هذه المساكن إلى مستشفى الحميات (٦٨).

وكذلك أدت الحاجة إلى إيواء اللاجئين إلى بناء مدينة عمالية كبيرة في المحلة الكبرى، مركز صناعات النسيج بوسط الدلتا والتي عرفت معظم أراضيها منذ أمد بعيد بزراعة القطن. وتم اختيارها عام ١٩٢٧ لإقامة مصانع شركة مصر للغزل والنسيج كبرى شركات مجموعة بنك مصر. ورغم أن هذا الموقع الجغرافي تم اختياره على أساس أن تكلفة العقارات منخفضة نسبياً في هذه المنطقة، إلا أنه أثار مشكلة من حيث توفر الأيدي العاملة، خاصة بعد التوسع الهائل للشركة. الواقع أن هذا التوسع قد حدث بسرعة فائقة وبما أن صناعة الغزل والنسيج من أكثر الصناعات اعتماداً على الأيدي العاملة، فقد تضاعف احتياج الشركة من العاملين ثلاثة أضعاف بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٢٨، ولم تكف هذه الحاجة عن التزايد طوال فترة الحرب لما شكله وجود قوات الحلفاء الرابضة في مصر من سوق جديدة (٧٠). إلا أن حجم العمالة المتوفرة في المنطقة لم يكن كافياً لتلبية مثل هذا الطلب، مما اضطر مصنع المحلة الكبرى إلى توظيف عمال من مناطق بعيدة، لا يتوفر لديهم المسكن في المحلة الكبرى، وأن توفر فبصورة

مؤقتة (كان يتقاسم عدد من العمال حجرة واحدة ليورياً يستغلها كل منهم لمدة ٨ ساعات). وبذلك أصبح توفير السكن القريب من المصنع أمراً ضرورياً للغاية، إلا أن الشركة اعتبرت - عشية اندلاع الحرب - أن الأرباح التي تحققها لا تسمح لها باستقطاع الأموال اللازمة لبناء مدينة سكنية لموظفيها (٧١).

إن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ بداية قصف السواحل المصرية من أجل إيواء المهجرين أتاحت للشركة الفرصة لطلب إعانة من الدولة، والواقع أن مجلس الوزراء كان قد وافق في جلسته بتاريخ ١٥ يناير ١٩٤١ على الاستيلاء على المساكن الشاغرة في مدينة القاهرة والبدء في برنامج بناء مساكن الإيواء المؤقت وذلك في كل من المحلة الكبرى ومنهور وكفر النوار وكان من شأن هذا القرار أن دفع الشركة إلى التقدم بمشروع بناء مدينة عمالية وطلب إعانة من الحكومة تبلغ نصف تكاليف بناء المساكن، على أن توضع هذه المساكن تحت تصرف المهجرين حتى نهاية الحرب ثم تستخدم بعد ذلك لإسكان العاملين بالشركة. وقبل هذا العرض عام ١٩٤١ وكلفت الإدارات الفنية الحكومية بالتعاون مع مهندس الشركة، بوضع مخطط للمدينة وأساليب تجميع وحداتها السكنية، وتم وضع نمطين: النمط الأول عبارة عن بلوكات من طابقين يشمل كل منها ثلاثة عنابر سعة ٥٠ سريراً لغير المتزوجين ومنازل من طابق واحد للعائلات ويلحق بها، كالمعتاد، فناء. وكان من المخطط أن تشمل المدينة ١٤ بلوكاً من العنابر ٥٥٦ منزلاً كل منها لأسرة واحدة، وبدأ تنفيذ ٨٠٪ من المشروع فوراً وتم صرف جزء أول من الإعانة الحكومية وقدره ١١٠.٠٠٠ جنيه مصرياً. وعقب انتهاء هذا الجزء من العمل في عام ١٩٤٣، رأت الدولة عدم الاستمرار في دعم المشروع مالياً إذ أن عمليات القصف كانت قد توقفت وبالتالي توقف نزوح اللاجئين، وعندما أصبحت العملية بأكملها تحت مسئوليتها قررت الشركة الاستمرار في المشروع والتكفل بكافة التكاليف مع إدخال بعض التعديلات، فاضيف طابقاً آخر للبلوكات وتم بناء الجزء المتبقى من المشروع أي ثلاثة

بلوكات و ١٢٠ منزلاً، كما تم إنشاء الشبكات (المياه والصرف الصحي والكهرباء) والمرافق العامة (المسجد والمحلات التجارية والمدارس والمستوصف والمخبر وكذلك مطعم يتسع لعدد ٨٠٠ فرد ومفصل عام مزود بغسالات أتوماتيكية وبعض المقاهي ودار سينما مفتوحة). وقد قام على إيبب جبر، وهو مهندس تعلم وتخرج في ليفربول في إنجلترا، بتصميم كل المنشآت الجديدة في تناسق رائع مع ما تم إنشاؤه في المرحلة الأولى<sup>(٧٣)</sup>. وفي ١٩٤٧ تم تكليف على إيبب جبر والمخطط العمراني على المليجي مسعود، الذي تعلم أيضاً في إنجلترا، ببناء مدينة ثانية في موقع آخر لإسكان كواثر المصنع أي نحو ١٠٠٠ مهندساً وإدارياً<sup>(٧٤)</sup>. وفي نفس العام أنشأت شركة أخرى في كفر الدوار مدينة عمالية أصغر حجماً وطلبت من المهندس محمود رياض (وهو أيضاً قد تعلم في إنجلترا) إيجاد حلول أقل تكلفة<sup>(٧٥)</sup>. وقد حذت شركات أخرى مثل شركة شل حذو هاتين الشركتين، وفي عام ١٩٥٠ كانت هناك ٢٢ منشأة صناعية لها مساكن خاصة بكافة العاملين بها<sup>(٧٦)</sup>.

ومع ذلك فقد كانت هذه التجمعات العمالية حالات استثنائية في البنية الصناعية المصرية، ففي عام ١٩٤٨ بلغت نسبة المنشآت الصناعية التي لديها أقل من خمسة عاملين ٩٢٪ من إجمالي المنشآت الصناعية رغم أنها في مجموعها توفر عملاً لأكثر من ثلث العدد الكلي للعمال<sup>(٧٧)</sup>. إن ضالة متوسط حجم هذه المنشآت لم يشجع أصحاب العمل على توفير السكن للعاملين، وفي أغلب الأحيان كانت هذه المنشآت الصناعية تقام في وسط المدن أو في أطراف المدن بالنسبة للمصانع الأكبر حجماً وبالتالي كانت الأيدي العاملة متوقفة محلياً. غير أن مسألة إسكان العاملين طرحت نفسها مرة أخرى إبان الحرب خاصة وأن قطاع المبانى ظل في حالة شلل مرة أخرى طوال فترة الصراع، وحيث أن أصحاب العمل لم يقوموا بأية مبادرات، فكان يتحتم على الحكومة اتخاذ إجراءات جذرية في هذا الشأن.

فى عام ١٩٤٧ وافق البرلمان على قانونين مرتبطين بالإسكان : الأول (قانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧) ينص على مد العمل بإجراءات الرقابة على الإيجارات التى كانت تطبق أثناء الحرب، والثانى (قانون ١١٦ لسنة ١٩٤٧) يقتضى بتخصيص ميزانية إضافية لخطة الأشغال العامة الخسسية التى تم اعتمادها عام ١٩٤٦، على أن يخصص مبلغ ٤.٦٢٠.٠٠٠ جنيهًا مصريًا لبناء مدينة عمالية تضم ٦.٠٠٠ مسكن فى اميايه <sup>(٧)</sup>. وكان من المخطط أن تعطى أولوية الحصول على مسكن فى هذه المدينة للعمال وصغار موظفى الحكومة العاملين فى الورش الحكومية ببولاق على الضفة الأخرى من نهر النيل، وأن تبني المدينة على مساحة ١٤٠ هكتارًا، وأن يتم الوصول إليها عن طريق المعديات وخط الترام. كما كان من المخطط أن تتوفر فى المدينة الجديدة كافة المرافق من مستشفيات ومدارس وسوق ومفاصل ومحامات عامة ودُارًا للسيّما وللاعب للأطفال والحدائق العامة. وفى مقدمة الطرق التى صممها مهندس المشروع على المليجى مسعود، كان هناك ممرات للمشاة يسلكها الأماالى إلى مساكنهم فتتخفّض بذلك تكاليف إنشاء الطرق. وكان من المفترض أن تمثل المنازل القريبة ذات الطابقين والفناء الخلفى ٧٥٪ من إجمالى المساكن وتبنى فى صفوف. أما بقية المساكن فهى مساكن جماعية صغيرة، مكونة من طابقين وبكل طابق شقتين.

وكان من المخطط أن تعرض كل هذه المساكن للإيجار وحددت قيمتها الإيجارية على أساس قيمة المباني وحدها وأن تكون الأرض متحة مجانية من الدولة، التى تتكفل أيضًا بإنشاء الطرق والمرافق العامة. وقررت مدة استهلاك رأس المال المستثمر بـ ٤٠ عامًا، وتقرر ألا تزيد المصروفات الإدارية ونفقات الحفاظ على المدينة وكذلك معدل عائد رأس المال المستثمر عن ٥٪ من قيمة المساكن. غير أنه اتضح من البحث الذى أجرى أن السكان المستهدفين ليس بوسعهم إنفاق أكثر من ١٥٪ من دخلهم الشهري للسكن، وأن امكانياتهم المحدودة لن تسمح بتحصيل الحد الأدنى من المبالغ المقررة. وال حل الذى اقترحه

المستولون عن المشروع هو أن تتكفل الدولة بالفرق بين ما تستطيع الأسر دفعه وما يتطلبه التوازن المالى للمشروع، وذلك فى صورة دعم شهرى تدفعه الحكومة للجهة القائمة على المشروع (البلديات واللجان المحلية)، وذلك حتى يغطى المشروع كامل تكاليفه. وقد أمكن إتمام المرحلة الأولى (١١٠٦ وحدة سكنية من إجمالى ٦٠٠٠ وحدة) على هذا الأساس فى عام ١٩٥٠ (٧٨).

وإذا كانت المدينة السكنية بإمبابية على قدر كبير من الأهمية مقارنة بما سبقها من عمليات إنشائية، إلا أنها لم تكن كافية وحدها لسد الحاجة، ولذا طلبت الحكومة من وزارة الشؤون الاجتماعية دراسة الإمكانيات اللازمة على المدى الطويل لتوفير مساكن للطبقات المحدودة الدخل. وقد قام بهذه الدراسة شخصان على قدر كبير من الكفاءة هما أحمد حسين ومحمود رياض. الأول من كبار موظفى الوزارة وقد شغل لعدة سنوات منصب مدير مصلحة الفلاح، والثانى كان كبير مهندسى وزارة الأوقاف ويعد خبيراً فى الإسكان الاقتصادى لما قام به من انشاءات فى كفر النوار (٧٩). وكانت مهمتهما الأولى هى وضع تقييم دقيق للإحتياجات فى مجال الإسكان خلال العقد القادم على المستوى القومى بعد دراسة وتحليل التعدادات السكانية أخذكاً فى الاعتبار الركود الذى ساد قطاع البناء فى سنوات الحرب، فتقدر عدد الوحدات التى يلزم بنائها سنوياً بـ ١٤٠.٠٠٠ وحدة بمعدل ٤٠.٠٠٠ وحدة فى المدن و ١٠٠.٠٠٠ وحدة فى الريف، وفقاً لخبيرين فالدولة هى الجهة الوحيدة القادرة على تنفيذ مثل هذا المشروع.

وكان تحليلهما قائماً على أساس مجموعة من المعطيات والحسابات الاقتصادية. حيث أوضححت الإحصائيات أن الأغلبية العظمى من الأسر فى مصر لم يكن فى مقهورها دفع أكثر من جنيهاً واحداً كإيجار شهرى (٨٠). إلا أن التجربة أثبتت أن أدنى تكلفة عقارية للفدان (٤.٢٠٠ م٢) تبلغ نحو ١٠٠ جنيهاً مصرىاً يضاف إليها نفقات شق الطرق (٩٠٠ جنيهاً على الأقل للفدان) ومصرفات البناء ذاته (ما لا يقل عن ١٥٠ جنيهاً للسكن الواحد) (٨١). أى أن

التكلفة الإجمالية تبلغ ٤.٠٠٠ جنيهًا مصريًا على أساس متوسط ٢٠ منزلًا في الفدان، أى ٢٠٠ جنيهًا مصريًا للسكن بما فى ذلك البنية الأساسية. و عليه، إذا ما حدد الإيجار الشهري بجنيه مصرى واحد، فذلك يعنى أن عائد رأس المال المستثمر سيكون فى أفضل الأحوال ٦٪ سنويًا، وهو مبلغ غير كافى لتغطية فوائد رأس المال المجدد ومصروفات الصيانة والإدارة وضريبة المبانى، بينما النسبة المطلوب التوصل إليها لا تقل عن ٨٪، فما هى الجهة القادرة على تحمل الخسارة؟ لم يكن هناك بدا إذاً من أن تقوم الدولة بتمويل و دعم عملية بناء المساكن ذات الإيجار المعتدل.

وإنماً عليه، رأى أن أبسط صور الدعم تتمثل فى أن تتنازل الدولة دون مقابل، أو بسعر رمزى، عن أراضى الدائرة السننية لصالح عمليات الإسكان الشعبى، علماً بأن مساحة الأراضى الفضاء التابعة للإدارات المحلية قدرت فى عملية الجرد التى أجريت فى عام ١٩٤٢ بـ ١٨.٠٠٠ فدان (٧.٦٠٠ هكتاراً)، وأن هذه الأراضى هى التى يجب استغلالها أولاً<sup>(٨٧)</sup>. وقد تضمن التقرير أيضاً فكرة دعم الإيجارات التى سبق اقتراحها بخصوص امبابية، وكذلك عرضاً للوسائل التى يمكن بها تخفيض تكاليف البناء مثل توحيد مقاييس الأجزاء الخشبية (الأبواب والنوافذ...) والحديدية، و نوعية المواد الأريية المستخدمة، وتحديد كمية المواد حسب نوع السكن. كما أوصى التقرير أيضاً بإحلال المواد المستوردة بالمواد المنتجة محلياً قدر المستطاع، وخفض استخدام الخشب فى المبانى إلى أنى حد ممكن، و استخدام المازوت بدل الفحم فى تصنيع الطوب. وأخيراً اقترح التقرير أن تعفى مستلزمات البناء من مواد ومعدات من الضرائب والرسوم الجمركية، وأن تتمتع بأسعار مخفضة على النقل بالسكك الحديدية. رأى أحمد حسين ومحمود رياض أنه بتطبيق كل هذه التوصيات يمكن تخفيض سعر السكن المكون من ثلاث حجرات من ٦٠٠ جنيهًا مصريًا - وهو متوسط تكلفة الوحدة

السكنية الذي أمكن التوصل إليه في كل من المحلة الكبرى وامبابه - الى ٢٥٠ جنيهاً (٨٢).

بعد تقديم هذا التقرير أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية إدارة جديدة وهي مصلحة المساكن الشعبية (مارس ١٩٥٠) وعين محمود رياض مديراً لها. وكان أول ما بادر به هو وضع قانون خاص ببناء المساكن الشعبية بدعم من الدولة، وذلك بعد استشارة عدد من الخبراء «العالميين» من أمريكا والمانيا بدعوة من الحكومة المصرية. وفي أكتوبر ١٩٥١ وافق البرلمان على هذا القانون (قانون رقم ٢٠٦) <sup>(٨٤)</sup>. ومن أهم مبادئه، تلك المتعلقة بالتزام الدولة بدعم الإسكان الشعبي. وعليه استهل قانون بناء المساكن الشعبية بتحديد المستفيدين من هذا الدعم وهم العاملون بالإدارات المحلية (مجلس المحافظة والبلدية والأجان المحلية ومجلس القرية) وأصحاب العمل الذين يقومون بتشديد مساكن لموظفيهم والشركات التعاونية وفروعها وأخيراً المتعهدين ببناء المساكن الشعبية بناءً على مناقصة عامة طرحها الدولة. ومن بين ما نص عليه القانون بشأن كيفية دعم الحكومة لهذه المساكن، نص القانون على منح الأراضي السنية وطرح قرض عام للإكتتاب وضمان القروض التي تمنحها المصارف التجارية، على أن تتكفل الدولة بالفرق بين معدل الفائدة في السوق والحد الأقصى الذي يتحمله الدائن وهو ٢٪، وحصول تلك المساكن على إعفاء جزئي من الضرائب (الإعفاء من ضريبة الملكية العقارية لمدة خمس سنوات) وإعفاء كلي بالنسبة لرؤوس الأموال المستثمرة، وأخيراً حصول الساكن على بدل سكن يسمح بتغطية الفرق بين الإيجار المحدد على أساس بخله الفعلي وقيمة الإيجار المحسوب على أساس «ربح طبيعي اقتصادي». ولكن هذا القانون لم يتضمن أية قيود تتعلق بشروط الحصول على هذه المساكن، فيما عدا عدم جواز تخصيص أكثر من وحدة من المساكن الشعبية لشخص واحد. ومن جهة أخرى سنّ هذا القانون وجود وضع مخطط استعمال



الأراضى لكل المدن والقرى المصرية تحدد فيه المناطق السكنية والتجارية والصناعية وكذلك المساحات الخضراء.

لقد صدر هذا القانون بفكرة أن يبدأ العمل فوراً فى المرحلة الأولى من المشروع وتشمل بناء ٣.٥٠٠ مسكن بتكلفة قدرها ٢ مليون جنيهاً مصرياً تتحملها الدولة، إلا أن هذا الإجراء لم يكن كافياً نظراً لحجم الاحتياجات، مما دعا وزارة الشؤون الاجتماعية إلى طلب قرض قيمته ١٠ مليون جنيهاً من وزارة المالية لتوسيع نطاق تطبيق القانون ٢٠٦. وفى ذات الوقت قامت إدارة المساكن الشعبية، بالتعاون مع مهندس المائى، بدراسة مواد البناء حتى يكون سعر التكلفة فى حدود ٢٥٠ جنيهاً مصرياً للوحدة السكنية. ومن بين الحلول التى توصلوا إليها أن تستخدم الأخشاب الصناعية المصنعة من بواقي قصب السكر فى الأبواب والنوافذ وهى أخشاب يمكن تصنيعها محلياً<sup>(٨٦)</sup>.

ومن أهم آثار هذا القانون إنشاء الشركة المصرية للمساكن الاقتصادية (هابيكو) بمبادرة من مجموعة من رجال الصناعة والمقاولين المصريين بهدف تسويق أجزاء سابقة التصنيع من الخرسانة المهيوزة، وهو أسلوب ابتكره Mopin عام ١٩٢٨ و حصلت الشركة على توكيل لتسويقه فى الشرق الأوسط<sup>(٨٧)</sup>. بيد أن الأحكام التنفيذية لهذا القانون لم تصدر إلا بعد تغيير نظام الحكم فى يوليو ١٩٥٢، ومع ذلك فإن الاجراءات التى أوصى بها أحمد حسين ومحمود رياض، وكذلك أحكام قانون سنة ١٩٥١ كانت أساس برنامج بناء المساكن الاقتصادية الذى أعلنته السلطة الجديدة فى سبتمبر ١٩٥٢<sup>(٨٨)</sup>، وبدأ تنفيذه فى مارس عام ١٩٥٤ ببناء ٤.٠٠٠ مسكن شعبى موزعة على ثلاث مواقع فى القاهرة، كانت قد خصصت لذلك أبان الحرب<sup>(٨٩)</sup>. وبينما كان من المقرر تلجير هذه المساكن لما رأى من مزايا فى نظام الإيجار إلا أنها طرحت كلها للتمليك وذلك دون أن يكون لصغار موظفى الدولة الأولوية بل كان لكل من يتراوح بخله الشهرى بين ١٠ و ٢٥ جنيهاً مصرياً أن يحصل على وحدة. وأخيراً قامت بتصميم وتنفيذ هذه المساكن

شركة أنشئت خصيصاً لذلك وهي شركة التعمير والمساكن الشعبية، وتملك الدولة ٢٠٪ من رأسمالها الإسمي، أما بقية رأس المال فتملكه عدة مؤسسات مالية، كما صرح للشركة بإصدار سندات بفائدة ٤٪ كحد أدنى<sup>(١٠)</sup>، ومن الناحية المعيارية والعمرانية كانت هذه العملية ثلاثية الجوانب مبنية على أساس التماذج (منازل فردية على مستويين) والتخطيط اللذين وضعهما على المليجي مسعود ومحمود رياض.

وفي عام ١٩٥٥ كلفت هذه الشركة بإنشاء مجموعة كبيرة من المساكن أي ١٠٠٠ مسكن على ٤٦ بلوكاً وهو أول مشروع من هذا النوع في القاهرة، ثم طلبت منها بلديات أخرى بعد ذلك (مثل الاسكندرية وبورسعيد وقنا...) إقامة مشروعات مماثلة، كما كلفت الشركة من قبل بعض الجهات العامة بإنشاء مساكن لعمالها ومنها هيئة المسكك الحديدية وشركة الحديد والصلب وشركة كيما للمواد الكيماوية. وفي ٣١ ديسمبر ١٩٥٦ بلغ إجمالي المشروعات المطلوب من الشركة بتنفيذها ٧ مليون جنيهًا مصريًا، يدخل في تمويلها رأس المال المكتتب وسلفة من البنك المركزي قيمتها ٢.٥ مليون جنيهًا مصريًا وموارد ذاتية، وهي قيمة ما دفعه ملاك المساكن التي تم بنائها (٨٥٠.٠٠٠ جنيهًا مصريًا) وكذلك المبالغ التي اقترضتها الشركة من صندوق توفير البريد وصندوق التأمين والتعاون، بمعدل فائدة مدعم من ٣ إلى ٤٪ سنوياً. بيد أن مجموع هذه المبالغ وصل بالكاد إلى خمسة ملايين جنيهًا، فبعد أربع سنوات من تأسيسها وجدت الشركة نفسها أمام حل من إثنين: إما أن تحد نشاطها في مجال البناء في حدود أموالها الخاصة وإما أن تستمر في الاستدانة رغم علمها بأن إيراداتها سوف تغطي بالكاد التزاماتها<sup>(١١)</sup>.

والواقع أن طبيعة العمليات التي قامت بها الشركة اعتباراً من عام ١٩٦٠ تدعو إلى الظن بأنه قد تم التوصل إلى حل وسط حيث استمرت الشركة في البناء من أموالها الخاصة ولكن لفئات اجتماعية أخرى وهي الطبقات المتوسطة وليس

الطبقات الفقيرة. والمثال على هذا الاتجاه الجديد هو مشروع «الآلاف مسكن» الذى تم تنفيذه عام ١٩٦٤ فى شمال شرق القاهرة مع الاحتفاظ جزئياً بالمقاييس المساحية المتبعة حتى الآن (منازل فردية مصفوفة) ولكن معايير التنفيذ كانت أرقى ومقدم التملك أكثر ارتفاعاً. ومن ناحية أخرى وجهت الشركة نشاطها إلى قطاعات أخرى أكثر ربحية مثل بناء الفنادق. ففي عام ١٩٦٢ طلبت الهيئة العامة للسياحة بناء خمسة فنادق فاخرة. وعليه تم تعديل لوائح الشركة التى لم تعد مضطرة إلى حصر نشاطها فى بناء المساكن الشعبية والعالية<sup>(٩٧)</sup>.

وفى ذات الوقت انتقلت مسئولية بناء المساكن لمحمودى الدخلى إلى المحافظات تحت إشراف المؤسسة العامة للإسكان والتعمير، التى أنشئت عام ١٩٦١. ومنذ ذلك التاريخ أخذت المساكن الشعبية شكل مجموعات كبيرة من البوكرات وأصبح مستوى تشطيب المساكن متواضعاً للغاية. أولى هذه العمليات كانت عملية عين الصيرة بالقاهرة، وختم ١٤٦ بلوكاً ثم تلتها مساكن حى العامرية وغيرها، أما نموذج المساكن الفردية فقد اختفى نهائياً.

وإذا كان الفضل فى الإسراع فى تنفيذ الإسكان الاقتصادى فى السنوات الأولى من الثورة يرجع للحكم الناصرى، إلا أن تلك السياسة لم تكن جديدة على الإطلاق بل وضعت ضمن سلسلة طويلة من المشروعات والدراسات والخبرات التى تعتبر معالم حاسمة فى تاريخ مصر رغم أن تنفيذها قد تأخر كثيراً. وإذا كان النظام الجديد قد عمل على تنفيذ مشروعات تم وضعها منذ أمد طويل، إلا أنه أدخل عليها بعض التعديلات المتعلقة بنظام الإنتفاع بهذه المساكن (التملك بدلاً من التأجير) أو بالفئات المستفيدة (الطبقات الدنيا بدلاً من صفار موظفى الحكومة). إن تحديد الأسباب التى قدمت لتبرير هذه التعديلات يشكل فى ذاته موضوعاً يستحق الدراسة.

أما من الناحية المعمارية والتخطيطية، فجدير بالذكر أن النماذج التى حظت بنوع من الاستمرارية هى تلك التى تم تصميمها فى بداية القرن ثم قامت

شركة مصر الجديدة للتعمر بتطبيقها فى العشرينيات. و ما تم بناءه بعد ذلك التاريخ يعتبر إلى حد ما تنوعاً على نموذج مبانى مصر الجديدة، سواء كان الأمر يتعلق بالطراز الجديد المطبق فى العزب أو النموذج ذو الممرات الذى كان يبنى فى ١٩١٠ و ١٩٢١ أو نموذج المساكن الفردية ذات الطابقين. وحيث أن طراز مبانى مصر الجديدة (إذا ما استبعدنا الحى البلدى) مستمد من الطراز البريطانى (بممراته balcony acces وشرقاته terraced housing) فالسؤال هنا هو هل يمكن تفسير هذا التشابه على أنه نقل مباشر ونمطى للتراث الإنجليزى، أم أن «مصر الجديدة» قد لعبت دوراً رائداً فى إدخال هذه الطرازات إلى مصر؟

وأخيراً يمكن القول بأن دراسة أهم أنصار ومصممي ومنفذى تلك السياسات العامة فى مجال الإسكان الاقتصادى فى مصر، قد تفتح الطريق لبحث شيق وهام حول تحديد خصائص التجربة المصرية فى هذا المجال. ويلاحظ - بصفة مبدئية - أن معظم هؤلاء كانوا خلال القرن التاسع عشر من الخبراء الأوروبيين ولاسيما الفرنسيين، وذلك من الناحية الفنية. واعتباراً من العشرينيات، أصبح هناك خبراء فنيون مصريون من المهندسين والمعماريين والأطباء، وفى هذا الشأن يعتبر تصدير الخبرة المصرية إلى دول المنطقة من خلال المنظمات الدولية (راجع ما ذكره عاليه عن طلب الأمم المتحدة الاستعانة بهم لبناء مراكز اجتماعية ريفية) مؤشراً على مستوى هذه الخبرة الرفيع. ومن المعروف أن المعماريين والمهندسين كانوا عادة يتلقون تعليمهم على النظام البريطانى، بل وأن كثير منهم تخرج فى Liverpool بإنجلترا قسم مبنى الذى أنشئ عام ١٩٠٩. فإلى أى مدى تأثرت أعمال هؤلاء المهندسين بطبيعة التعليم الذى تلقوه؟ إن تعليم ومسار بعض هؤلاء مثل عبد الواحد الوكيل وأحمد حسين موضوعات تستحق الدراسة، كما أن التعرف بدقة على المستشارين الأجانب من أمريكيين وألمان والذين استعان بهم الحكومة المصرية لم يتم حتى الآن.

## الهوامش

١ - يقصد بالإسكان الاقتصادي هنا، ما يسمى بالفرنسية Logement social (إسكان اجتماعي) وفقاً لتعريف J.P. Flamand هو، «المسكن الذي تم تنفيذه بدعم قانوني ومالي من الدولة والمخصص لإسكان الطبقات غير القادرة في ظروف طبيعية»، راجع J.P. Flamand ، *Loger le peuple: essai sur l'histoire du logement social*, Paris, 1989, p. 11.

(إسكان الشعب : دراسة تاريخ الإسكان الاجتماعي)

٢ - يبلغ عدد هذه المؤلفات حسب الحصر الذي أجراه مؤرخاً J. W. King, *Historical dictionary of Egypt*, Londres, 1984, p. 713-716 نحو ٤٠ مؤلفاً (٨ منها باللغة العربية).

٣ - M. Clerget, *Le Caire, étude de géographie urbaine et d'histoire économique*, 2 vol., Le Caire, 1934 (القاهرة: دراسة في الجغرافية والتاريخ الاقتصادي)  
et J. Abu-Lughed, Cairo, *The 1001 years of the city victorious*, Princeton, 1971.

٤ - J. Abu Lughod مرجع سبق ذكره، ص. ٢٣٦.

٥ - انظر James Steele, Hassan Fathy. London 1988.

٦ - R. Ilbert, "Egypte 1900: Habitat populaire, société coloniale", *Etat, villes et mouvements sociaux au Maghreb et au Moyen - Orient*, K. Brown (éd.), Paris, 1989.

(مصر ١٩٠٠: الإسكان الشعبي و المجتمع الكولونيالي، الدولة والمدن والحركات الاجتماعية في المغرب والشرق الأوسط)

٧ - R. Ilbert, *Héliopolis, genèse d'une ville (1905-1922)*, Marseille 1982, p. 266-282.

(مصر الجديدة : نشأة المدينة). حول هذا المشروع أنظر أيضاً J. Vallet *Contribution à l'étude des ouvriers de la grande industrie au Caire*, Valence, 1911 p. 72-74.

(مساهمة في دراسة الطبقة العمالية في الصناعات الكبرى في القاهرة).

٨ - T. Mitchell, *Colonising Egypt*, Cambridge, 1988. (مترجم إلى العربية)

٩ - انظر :

M. Volait, *L'architecture moderne en Egypte et la revue Al - 'imara* (1939 - 1959),

Le Caire, 1988.

(المعمار الحديث في مصر ومجلة العمارة ١٩٣٩ - ١٩٥٩).

١٠- وخاصة مجلة الهندسة (١٩٢٠ - ١٩٣٥) ومجلة المهندسين (١٩٤٥ - ١٩٦٠)

وكذلك وثائق «المؤتمرات العربية الفنية» (١٩٤٥ - ١٩٦٢).

١١- ومنها التقرير السنوي لوزارة الأشغال العامة (١٩١١ - ١٩٣٤) ومجلة الشئون

الاجتماعية (١٩٣٩ - ١٩٤٢) ومجلة السكك الحديدية (١٩٣٢ - ١٩٤٩).

١٢- وخاصة مجلة المصور (١٩٢٥ - ١٩٤٩).

١٣- انظر على وجه الخصوص :

H. M. Maged, *The development and economics of low cost housing for middle class people in Egypt*, M. A. Thesis, Bartlett School of Architecture, London, 1953.

١٤- حصل برنامج البحث هذا وعنوانه :

"De l'habitation salubre au logement de masse: l'expérimentation égyptienne en matière d'habitat économique et social"

(من السكن الصحي إلى الإسكان الجماهيري: التجربة المصرية في مجال الإسكان

الاقتصادي والاجتماعي) على دعم مادي من BRA (MELT) ومن الـ CEDEJ (برنامج

القاهرة المعاصرة) والـ IREMAM ولولا العون الذي قدمه لي كل من R. و L. Kohler

Sinoquet لما أمكن انجاز هذا العمل.

١٥- في عام ١٨٥٤ كانت الأسرة المالكة تمتلك نحو ٢٨٠.٠٠٠ هكتاراً من الأراضي

معظمها أراضي زراعية. وفي عام ١٨٧٨ بلغت ابعاديات اسماعيل - الذي عمل على

توسيع ممتلكاته حتى فاقت بكثير حجم ممتلكات أسلافه بل وخلفائه - ٢٧٠.٠٠٠

هكتاراً، انظر:

G. Baer, *A History of landownership in modern Egypt, 1800-1950*, Oxford, 1962, p.

39-41.

١٦- «عندما يقوم رئيس الدولة بمشروعات صناعية فلا بد أن تتجسأ أيًا كان الزمن -

بالنسبة للأمة» هذا ما كتبه عام ١٨٤٧ أحد الكتاب لم يذكر اسمه في

*Le Magasin pittoresque*, vol. 15, 1847, p. 83.

١٧- ذكرت ميوله السان سيمونية في عدة مصادر، انظر خاصة :

R. Hill, *A biographical dictionary of the Sudan*, Londres, 1867.

وذلك رغم عدم ذكر هذا المهندس في كتاب :

Ph. Reginier, *Les Saint - simoniens en Egypte (1833 - 1851)*, Le Caire, 1989

(السان سيمونيون في مصر (١٨٣٣ - ١٨٥١)

١٨- حول هذه الأعمال، انظر :

J. - Ph. Anaud, "Reconstruction des villages d'Egypte" *Bulletin de la Société de Géographie*, 1848, p. 278 - 281

(إعادة بناء القرى المصرية) و

E. Jomard, "Note sur la reconstruction des villages d'Egypte", *Bulletin de la société d'encouragement pour l'industrie nationale*, vol. 48, Février 1849, p. 70-72.

(مذكرة عن إعادة بناء القرى المصرية).

١٩- وفقاً لما ذكره رحالة بريطاني فقد أثارت عملية إعادة بناء القرى وجهات نظر مختلفة حيث تخوف بعض الأهالي من أن تكون هذه العملية مجرد وسيلة ملتوية لفرض مزيد من الضرائب، انظر :

B. Saint - John, *Village Life in Egypt*, Londres, 1853, vol. 1, p. 76.

٢٠- S. Jagailoux, *La Médicalisation de l'Egypte, 1798-1914*, Paris, 1986, p.234

(نشر الخدمات الصحية في مصر ١٧٩٨ - ١٩١٤)

L. Odescahchi, *Egitto antico & Modemo*, Milan, 1968, p. 16-17.

٢١-

R. de Curel, "Maisons ouvrières d'Egypte" *Annales du génie*

٢٢-

*civil*, 1968, p. 475-476.

(حوليات الهندسة المدنية)

٢٣- هذا ما يقوله المهندس مصطفى فهمي في «الاسكندرية عام ١٨٩٧»، الاسكندرية،

١٩٤٧، ص. ٢٠.

٢٤- انظر :

R. Ilbert, *Alexandrie, espace et société (1880-1930)*, vol. ١, p. 586-590

(الاسكندرية : المكان والمجتمع (١٨٨٠ - ١٩٣٠).

R. Tignor, *Modernization and British Colonial rule in Egypt, 1882 - 1914*, -٢٥

p.317. Princeton, 1966.

٢٦- أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٢٢١.  
٢٧- بعض أجزاء هذه المدينة باقية حتى اليوم رغم أن جزءاً منها تم هدمه في الستينيات.

٢٨- في هذا الصدد انظر :

J. Lozach et G. Hug, *L'Habitat rural en Egypte*, Le Caire, 1930,

(الإسكان الريفي في مصر)

لا تزال نشأة هذه العزب مجهولة إلى حد كبير : هل تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر أم إلى فترة لاحقة؟ وفي هذه الحالة يمكن اعتبار عملية إنشاء الحي البلدي بمصر الجديدة على درجة كبيرة من التجديد.

٢٩- انظر J. Vallet, p. 74. مرجع سبق ذكره.

٣٠- انظر «مذكرة من المستشار المالي عن ميزانية عام ١٩٢٠ / ١٩٢١»، *الجريدة الرسمية للحكومة المصرية*، العدد ٢٩ بتاريخ ١ أبريل ١٩٢٠، ص ٨٠٢.

٣١- انظر : التقرير السنوي لوزارة الأشغال العامة، ١٩٢١ / ١٩٢٢، ص ١٩٧.

٣٢- المرجع السابق، ١٩٢٢/١٩٢٣، ص ١٩ - ٢١.

٣٣- المرجع السابق، في عقود الإيجار أدخلت الشركة بنداً خاصاً بحالة بيع هذه المساكن ينص على أنه «بنأماً على طلب الشركة يجب على المستأجر السماح للمتقدم للشراء بمعايينة العين المؤجرة كما اتفقت الأطراف على أنه في حالة قيام الشركة في أي وقت ببيع العين المؤجرة، يفسخ هذا العقد إذا رأت الشركة ذلك وعلى المستأجر تسليم العين المؤجرة بعد إخطاره بشهرين»، «عقد إيجار ٤ شارع بلبيس» الذي تم الرجوع إليه أثناء العمل الميداني في يناير ١٩٩١.

٣٤- W.H. McLean, *City of Alexandria town planning scheme*, Le Caire, 1921 , p. 8-9.

٣٥- حول إنشاء هذا المكتب، انظر :

A. Marsot, *Egypt's liberal experiment, 1922-1936*, Berkeley, 1977, p. 111-117.

٣٦- هذا هو عنوان أحد التصريحات التي أدلى بها إلى الصحافة ونشرت مع الخطاب التي ألقاها تحت عنوان «اليد القوية»، الاسكندرية، ١٩٢٩ (ص ١٩٧) لما يخص هذا الاستشهاد). نشر هذا الكتاب في نفس الوقت باللغة الانجليزية تحت عنوان: *The iron grip* وبالله الفرنسية تحت عنوان أكثر إثارة *La dictature libératrice* (الدكتاتورية المؤدية للتحرر).



٣٧- ٧ مقاعد في انتخابات يناير ١٩٢٤ و ٢٨ مقعداً في انتخابات مايو ١٩٢٦. مقابل ١٥١ و ١٤٤ مقعداً على التوالي فاز بها حزب الوفد : انظر : A. Marsot مرجع سبق ذكره ص ٦٩ و ٨٩.

٣٨- نشر هذا الخطاب في كتاب «اليد القوية» مرجع سبق ذكره، ص ٨٩- ٩٨. حول برنامج الإصلاح الذي عرضه محمد محمود. انظر أيضاً : يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٣٢٩.

٣٩- اليد القوية، مرجع سبق ذكره، ص ٩٤.

٤٠- المرجع السابق، ص ٢١٤ - ٢٢١، فيما يتعلق بخطاب محمد محمود حول الإصلاحات التي يجب القيام بها.

٤١- انظر :

"Construction, development and organisation of the Egyptian State Railways", L'Egypte contemporaine, 1933, p. 67-138. (مصر المعاصرة)

وعن مسألة تحديد المناطق الصناعية التي أثرت منذ عام ١٩٢٥،

Egypte industrielle, Janvier 1926, p. 81 (مصر الصناعية).

٤٢- بلدية الاسكندرية، تقرير حول مسألة المشش الموجودة في مدينة الاسكندرية، الاسكندرية، ١٩٢٨.

٤٣- المرجع السابق، من المعلوم مثلاً أن الجمعية الخيرية الاسلامية، وهي من أهم الجمعيات الخيرية، لم يكن لها نشاطاً في هذا المجال، وإن كانت قد فكرت في العمل فيه في وقت ما ؛ انظر : حلمي أحمد شلبي، «فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر»، القاهرة، ١٩٨٨.

٤٤- بلدية الاسكندرية، تقرير حول مسألة، مرجع سبق ذكره.

٤٥- A. Marsot، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.

٤٦- حول هذه العملية، انظر : المصور العدد ٢٠٠ بتاريخ ١١ يوليو ١٩٣٠ ؛ عزيز المرافي، La Législation du travail en Egypte, Paris 1937 (قوانين العمل في مصر)، و ه. م. ماجد، مرجع سبق ذكره، لوحة ٨١.

٤٧- انظر : عزيز المرافي، قوانين العمل .. مرجع سبق ذكره، ويشمل أجزاءً من هذا الخطاب وكذلك دراسة تقدم بها المهندس سامي حسين حول إصلاح الريف للحصول على درجة الماجستير عام ١٩٤٢ من مدرسة المهندسخانة ويكون بهذا من أوائل الحاصلين على هذه الدرجة، وقد نشرت مجلة المهندسين في عدد نوفمبر ١٩٤٥ ص ٢٠- ٢١ ملخصاً لهذه الدراسة تحت عنوان «مشكلة المساكن الريفية في مصر».

٤٨- وخاصة في مجلة المقطم، انظر : زكريا سليمان بيومي، قضايا الفلاح في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٣٦)، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٢٥-١٣٢. ومن جهة أخرى، نظمت جريدة السياسة - وهي جريدة الأحرار الدستوريين - مسابقة معمارية موضوعها المسكن النموذجي للفلاح، وفي نفس العام قدم المشروع الفائز كنموذج في أول معرض زراعي وصناعي يقام بالقاهرة، انظر : المصور، عدد ٧٤ بتاريخ ١٢ مارس ١٩٢٦. وقد ناقش البرلمان المصري مسألة إصلاح الريف المصري خاصة في دورة نوفمبر - ديسمبر ١٩٢٧؛ انظر : J. Lozach et G. Hug. مصدر سابق ص ٤٧. وقد استند المؤلفان على البيانات التي قامت بتجميعها الجمعية الجغرافية المصرية في إطار مسح واسع النطاق أجرته في عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ عن المساكن الريفية.

٤٩- انظر : Audebeau et V. Mosseri, *Les Constructions rurales en Egypte*, Le Caire, 1921

(المباني الريفية في مصر).

٥٠- E. Nassif, " L'Egypte est-elle surpeuplée?", *L' Egypte Contemporaine*, 1943, p. 614-773.

(هل مصر مكتظة بالسكان) و قانون ٦٩ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالعزب، الجريدة الرسمية عدد ٦٢ بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٢٣. حول ما قام به عمر طوسون في هذا المجال، انظر: محمد حسين سليمان، *هنسة المباني والعزب، القاهرة ١٩٤٧*، ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

٥١- E. Nassif، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠٨ - ٧١١. حول هذا الإنجاز، انظر أيضاً : المصور عدد ٥٢٦ بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٢٤، وكذلك :

A. Little, *Preliminary report on Egyptian village housing, building materials and methods of reconstruction to the Administrator of the Technical cooperation administration*, Cambridge (USA), Avril 1952, p. 28-29.

و لويس عطا الله فليبي، «إصلاح القرية بتنظيم الامتداد العمراني لمساكنها»، مجلة العمارة، عدد ٦٠٥، ١٩٤٧، ص ٧٤ - ٨٦.

٥٢- E. Nassif، مرجع سبق ذكره، ص ٧١٥. و Fayed Sabit،

" La brique crue et la toiture en voûte vont - elles révolutionner l'architecture paysanne en Egypte? " *L'Annuaire du bâtiment*, Alexandrie, 1943, p. 20-21.

(هل يؤدي استخدام الطوب الني و الأسطح المقببة إلى ثورة معمارية في بناء مساكن الفلاحين في مصر؟). الواقع أنه كان يعتقد آنذاك أن بناء السطح على هيئة قبة لن يسمح «بتخزين الحطب والقش فوق الأسطح كالمادة المتبعة» والتي كانت سبباً في كثرة

الحرائق. وفي عام ١٩٤٦ أنشأ حسن فتحي و نصيف جمعية سميت : «اللجنة الفنية للنمو بطرولف الفلاح» ومن بين أعضائها المهندس رمسيس ويصا واصف ؛ انظر : فايد ثابت، مرجع سبق ذكره . ومما يثير الدهشة هو أن نبحث ما وراء الاطلنطي عن فكرة استخدام الطوب التي في البناء علماً بأنه من المواد المستخدمة في مصر على مر الزمان.

٥٢- نشر هذا البرنامج سامي حسين، «مشكلة المساكن الريفية»، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

٥٤- حول إعادة بناء قرية البرسيق، انظر : نصيف، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠٤ - ٧٠٨ والمصور عدد ٨٢٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٤٠ و عدد ٨٢٢ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠.

٥٥- انظر : نبذة عن قرية المرج الجديدة في : توفيق عبد الجواد، «المسكن الصحي للفلاح وهندسة القرية الجديدة»، العمارة، عدد ٥ - ٦، ١٩٤٧، ص ٤٤ - ٥٧. تم تنفيذ هذا المشروع وفقاً للتصميم فيما عدا بعض التعديلات البسيطة في خطة المواصلات وعدد المساكن (١٠٦ مسكن بنيت بالفعل وفقاً للحصر الميداني الذي أجري).

٥٦- نفذ هذا المشروع خلال عام ١٩٤٣؛ انظر : العمارة، عدد ١، ١٩٤٥، ص ١١ - ٢٠ حيث أن يحيى العليلى كان أيضاً رئيساً لشركة وادي كوم امبو التي قامت باستصلاح نحو ٢٠.٠٠٠ هكتاراً من الأراضي البور في الصعيد، وكلف سيد كريم بعد ذلك بتصميم مدينة سكنية لكافة العاملين ؛ انظر : سيد كريم، «مدينة فاروق الأولى في وادي كوم امبو»، العمارة، عدد ٦ - ٧ - ٨، ١٩٤٩، ص ٢٢ - ٢٦.

٥٧- لتنفيذ هذا القانون خصصت الحكومة ٦٠٠.٠٠٠ جنيهًا مصرياً سنوياً، انظر: قانون ٤٦ الصادر في ١٠ أغسطس ١٩٤٢ والخاص بالإصلاحات الصحية في الريف، نشرة القرارات والقوانين، ١٩٤٢. وتعد هذه الخطوة الأولى نحو استقلال الإدارات المحلية، تلتها خطوة ثانية عام ١٩٤٤ بإصدار لائحة تنظيمية (قانون رقم ١٤٥) تم بموجبها توحيد أنظمة السلطة المحلية (فالغيت التفرقة بين اللجان البلدية والمحليات ومجالس القرى)، وتحديد مسئوليات كل جهة ومواردها المالية و نظام الانتخابات بها وعلاقتها بالحكومة المركزية، كما منحت هذه الجهات مزيداً من السلطات، انظر :

H. F. Alderler & Al., *Local Government in the U.A.R.*, Le Caire, 1964, passim.

٥٨- حول هذه المراكز الاجتماعية الريفية، انظر :

H. Ayrut, *Fellahs d'Egypte*, Le Caire, éd. de 1952, p. 185. (الفلاحون المصريون)

و أحمد حسين، "Rural social centers in Egypt"

*The bulletin of the Egyptian Education Bureau*, n°. 45, Mai-Juin 1950, p. 6-10,

"Social reform in Egypt", *Asian Review*, n°. 177, vol. 49, janvier, 1953, p. 50-57.

٥٩- انظر : أحمد حسين  
rural areas, *The Muslim World*, Janvier, 1954, p. 12-19.

٦٠- في محافظة القليوبية وحدها، أدى قانون الإصلاح الصحى إلى جمع ٩٢.٠٠٠  
جنيتهاً مصرياً ومنح ٤٠ فدناً من الأراضى الخاصة لبناء وحدات صحية، انظر :

محمد أمين حلمي، "Practical essentials for Health and Hygiene in village planning",  
Second social welfare seminar for arab states of the Middle East, Ministry of Social  
affairs, éd., Le Caire, 1950, p. 341-350.

٦١- عن هذه الوحدات الصحية يقول H. Ayrut في مرجع سابق الذكر، ص ١٠٥،  
بشئ من الفكاهة : «لم يكن من عادة الفلاحة أن تقطع كيلو مترين لتغسل ملابسها في  
مياه نقية أو لتستخدم الدش في الاستحمام ...»  
٦٢- اعتمدت الدراسات الأولى على البيانات الإحصائية والخرائط المتوفرة لدى  
مصلحة المساحة، انظر :

سامى حسين، مرجع سبق ذكره. حول الأساليب الجديدة في المجال الصحى التى  
أدخلها مهندسو مؤسسة Rockefeller : انظر :

M. Agamieh, "The rehabilitation of the sanitary conditions in an egyptian village  
through sanitary survey and appraisal of housing conditions," Second social welfare  
seminar for arab states of the Middle East,

إعداد وزارة الشؤون الاجتماعية، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٣٣٢ - ٣٤٠.

٦٣- Second Social welfare seminar، وقد ذكرت أوراق هذه الحلقة الدراسية عاليه،  
وتناولت أهم جلساتها موضوع تخطيط القرى.

٦٤- حول برنامج توزيع الأراضى وتخصيص مسكن فى القرى النموذجية التى أنشئت  
فى إطار هذا البرنامج، انظر :

Commercial relations and exports Department, *Economic and Commercial  
conditions in Egypt*, A. N. Cumberbatch, London, October 1951, p. 71-72.

ومصطفى عبود، «تطوير منزل الفلاح»، *العمارة*، عدد ١-٢، ١٩٤٨، ص ١٢-١٧،  
وكذلك: إبراهيم نجيب، «مباني القرية وبيت الفلاح»، *العمارة*، عدد ١-٢، ١٩٥٢، ص  
٤٠-٤٨.

- ٦٥- انظر : *الأمرام بتاريخ ١٢ مايو ١٩٣٨*.
- ٦٦- تاريخ تنفيذ هذا المشروع غير معروف بالتحديد ولكن من المؤكد أنه نفذ قبل عام ١٩٣٧ إذ أنه على خرائط مصلحة المساحة الصادرة في هذا التاريخ بمقياس ١/٥٠٠.
- ٦٧- انظر : *المصور*، عدد ٧٨١ بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٣٩ وحسين محمد ماجد، مرجع سبق ذكره، لوحة ٨٢.
- ٦٨- انظر : *المصور* عدد ٨٧١ بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٤١ و خريطة القاهرة بمقياس ١/٢٥.٠٠٠ الصادرة في ١٩٤٥.
- ٦٩- ليس هناك وجه للمقارنة بين تكلفة الأراضي الواقعة على أطراف المدن المتوسطة وتلك الواقعة في ضواحي القاهرة والاسكندرية، علاوة على أن تقسيم الأراضي القريبة من المراكز الحضرية الكبرى إلى قطع صغيرة للغاية، جعل الحصول على مساكن واسعة أمر شبه مستحيل (كان مصنع المحلة الكبرى يشغل أصلاً في عام ١٩٤٥ نحو ٧٦ هكتاراً). من المحتمل أيضاً أن يكون اختيار الموقع قد دخلت فيه كذلك اعتبارات سياسية كأن يعتبر من الأفضل إبعاد العمال عن العاصمة لتساع العمل السياسي بها؛ انظر :
- William Carson, "The Social History of an Egyptian Factory", *Middle East Journal*, vol. 11, n°-4, 1957, p. 361-370.
- ٧٠- نظراً لانقطاع الاتصالات الدولية، اضطرت قوات الحلفاء إلى الاعتماد على الصناعات المحلية، انظر :
- R. Tignor, *Egyptian textiles and british capital, 1930-1956*, Le Caire, 1989, p. 48 sq.
- ٧١- على ليبي جبر، «مدينة العمال بالمحلة الكبرى» مجلة *المهندسين*، نوفمبر ١٩٤٨، ص ٣٦-٣٩.
- ٧٢- المرجع السابق. بلغ إجمالي تكلفة بناء المدينة ١.٥٠٠.٠٠٠ جنيهاً مصرياً، تحملت منها الدولة ما لا يقل عن ١٠٪.
- ٧٣- انظر : حسين محمد ماجد، مرجع سبق ذكره، لوحة ٨٥، فيما يتعلق بتخطيط هذه المدينة الجديدة، و
- C. Levy, *The stock exchange year-book of Egypt*, Le Caire, 1948, p. 493.
- فيما يتعلق بالعاملين بالمصنع.
- ٧٤- بفضل هذه الطول خفضت تكلفة المنزل الواحد إلى ٤٥٠ جنيهاً (شاملة تجهيزها بالصرف الصحي والمياه)، انظر :

محمود رياض، «مساكن العمال»، مجلة المهندسين، نوفمبر ١٩٤٧، ص ١٤-٢٠، بينما بلغت تكلفة مساكن المحلة الكبرى في المتوسط ٦٥٠ جنيهًا مصرياً للوحدة السكنية؛ انظر : A. Little, Preliminary report on village housing....

مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

٧٥- وزارة الشؤون الاجتماعية، *Social welfare in Egypt*، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٦٦.  
٧٦- وزارة الشؤون الاجتماعية *The Labour Department* القاهرة، ١٩٥١، ص ٤٢.  
في القاهرة كان متوسط عدد العمال في المنشأة أكبر بقليل (٨ أفراد بكل منشأة). أما في لندن فكان عددهم في المتوسط في نفس هذه الفترة ٢٠ فرداً؛ انظر محمود رياض، «تحديد المناطق الصناعية وإنشاء مساكن العمال»، العمارة، عدد ٢-٢، ١٩٤٥، ص ١٤-١٨.

٧٧- انظر : قانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتحديد الإيجارات على أساس مستوياتها عام ١٩٤١ وإضافة ما لا يزيد عن ١٠٪ إلى الإيجارات الأقل من ٤ جنيهات شهرياً (أي أغلبيتها العظمى) بينما غلاء المعيشة كان قد تضاعف ثلاث مرات خلال سنوات الحرب (الأرقام البيانية للأسعار: ١٠٨ في عام ١٩٣٩ و ٢٩٠ في عام ١٩٤٥)؛ انظر :

Department of Overseas Trade, *Economic and commercial conditions in Egypt by*  
J.W. Taylor, London, November, 1947.

بخصوص القانون ١١٦ انظر :

Commercial relations and exports Department, *Economic and commercial conditions in Egypt by* A. N. Cumberbatch, London, October 1951, p. 89.

٧٨- على المليجي مسعود، «المسكن الصحي من الناحية التخطيطية والاقتصادية»، العمارة، عدد ٦٠٥، ١٩٤٧، ص ١٧-٢٥. كانت الأولوية في تخصيص هذه المساكن لعمال المطبعة الأميرية ورسالة النولة، ثم لعمال أقل مستوى من مصلحة التنظيم والمباني والمساكنة، انظر : عبد الرحمن زكي، موسوعة مدينة القاهرة، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢٨٣.

٧٩- وقد نشرنا تقريراً في عام ١٩٤٩ تحت عنوان «مشروع لتوفير السكن للطبقات المحدودة للدخل في مصر»، القاهرة، ٧٧ صفحة. لم أتمكن حتى الآن من الإطلاع على هذا التقرير، ورغم أنه مدرج في سجلات دار الكتب، إلا أنه غير متوفر هناك و يبدو أن مكتبات القاهرة الأخرى ليس لديها نسخة منه. كما بحثت عنه دون جدوى في المكتبات الفرنسية والبريطانية. ومع ذلك أمكن تكوين فكرة سريعة عن محتواه حيث نشر ملخصاً

منه في *Social Welfare in Egypt*، وزارة الشؤون الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢ - ١١٦.

٨٠- اعتمدت هذه الملاحظة على متوسط أجور العمال وقيمته ١٨. ٢. جنيهاً مصرياً شهرياً في عام ١٩٣٦ وبلغ ٨٤. ٥ جنيهاً مصرياً في عام ١٩٤٩. إلا أن هذه الزيادة كانت أقل من ارتفاع غلاء المعيشة عن نفس الفترة : انظر : وزارة الشؤون الاجتماعية، *Social welfare in Egypt*، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢، ووزارة الشؤون الاجتماعية *The Labour Department*، القاهرة، ١٩٥١، ص ٤٢.

٨١- هذه بيانات قديمة أصلاً مبنية على أساس تقديرات محمود رياض في إطار مشروع المدينة العمالية بأبي زعبل والذي اشترك به في مسابقة نظمها هيئة السكك الحديدية عام ١٩٣٤؛ انظر :

محمود رياض، «تخطيط المناطق الصناعية وانشاء مساكن العمال»، العمارة، عدد ٣-٢، ١٩٤٥، ص ١٤-١٨.

٨٢- وزارة الشؤون الاجتماعية، *Social welfare in Egypt*، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥.

٨٣- المرجع السابق.

٨٤- اتحاد الصناعات المصرية، البناء وأزمة المساكن، دليل ١٩٥١ - ١٩٥٢، القاهرة، ١٩٥٢، ص ١٠٤ - ١٠٧ و ص ٢٧٠ - ٢٧٣ بالنسبة للنسخة الفرنسية من نص القانون والتي نشرت باللغة العربية في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٥١. ٨٥- بسعر مخفض في حالة البيع ودون مقابل لمدة ٤٠ عاماً في حالة الإيجار. كما سمح القانون بتخصيص إيرادات بيع الأراضي السنية «التي لا تتناسب مع القانون لارتفاع قيمتها لشراء أراض أقل قيمة، كما أجاز نزح ملكية الأراضي المملوكة لأفراد بحكم القانون لبناء المساكن الشعبية، المرجع السابق، ص ١٠٤ - ١٠٧.

٨٦- انظر : اتحاد الصناعات المصرية، البناء وأزمة المساكن، دليل ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ١٠٤ - ١٠٨ و *Egyptian trade index*, Cairo, 1955, p. 533 بالنسبة لأنشطة هذه الشركة. ويشير تقرير بريطاني إلى أن الحكومة المصرية فكرت في عام ١٩٥١ في شراء عدد كبير من المنازل سابقة التصنيع وإن كانت النماذج الأوروبية من هذه المنازل لا تتناسب مصر من وجهة نظر واضح التقرير، انظر :

*Commerical relations and exports Department, Economic and commercial conditions in Egypt*, by A. N. Cumberbatch, London, October 1951, p. 91

٨٨- هذا ما يذكرنا به أحمد رفعت في «مشروعات المساكن الشعبية»، *العمارة*، عدد ٨-٧، ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ص ٧٧-٨٢.

٨٩- بالإضافة إلى موقع امبابية حيث كان قد بدأ العمل على إنشاء ١١٠٦ مسكن كمرحلة أولى، كان مجلس الوزراء قد وافق في عام ١٩٤٩ على تخصيص المبالغ اللازمة لبناء مساكن اقتصادية للموظفين في حلوان (في الموقع الذي أوصى به تقرير عام ١٩٣٨ الخاص بتحديد المناطق الصناعية) وفي حلمية الزيتون : انظر :

توفيق عبد الجواد، «مشكلة المساكن في مصر وعلاجه»، *العمارة*، عدد ٦ - ٧ - ٨، ١٩٤٩، ص ٧١-٨٤. هذه هي المناطق الثلاث التي تم فيها إنشاء أولى المساكن الشعبية في ظل النظام الناصري وفقاً لثلاث نماذج أحدهم مطابق للنموذج الذي صممه محمود رياض في كفر الدوار.

٩٠- انظر : أحمد رفعت، مشروع المساكن الشعبية، مرجع سبق ذكره .

٩١- E. Gargouzi, *Old Ills and new remedies in Egypt*, Cairo, 1958, p. 67sq.

٩٢- حول نشاط هذه الشركة خلال العشر سنين الأولى، انظر : «الإسكان» مجلد ٧ من *المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري* (١٩٥٢ - ١٩٨١)، أعداد المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٧٠-٢٠٢.



## الاطلاع عن طريق الصحة العامة<sup>(\*)</sup> توفير الخدمات الصحية للريف

سيافيا شيفواو  
CEDEJ - CNRS

ترجع نشأة علم الصحة العامة في الغرب إلى أواخر القرن الثامن عشر، وهو العلم الذي يتناول الوسائل السليمة للحفاظ على صحة الإنسان والنهوض بها، ويجدير بالذكر أن المبادئ التي يقوم عليها هذا العلم تختلف تماماً عن الطب القديم، حيث كانت الصحة تعتمد قبل كل شيء على التغذية والمناخ وطباع الأفراد، ولم تكن ترتبط بحال من الأحوال بحالة الفقر أو بطرف سكانية بعينها أو بإنتماء لفئة اجتماعية. ولكونه قد أدخل كل هذه العوامل وكذلك البعد الجماعي فإن علم الصحة قد أسهم في الانتقال من الطب القديم إلى طب اجتماعي على النمط الحديث<sup>(١)</sup>.

---

(\*) نشرت هذه الدراسة في المؤلف الجماعي

Alain Roussillon (dir.), *Entre réforme sociale et mouvement national : identité et modernisation en Egypte (1882-1962)*, CEDEJ, le Caire, 1995.

(بين الإصلاح الاجتماعي والحركة الوطنية: الهوية والتحديث في مصر ١٨٨٢-١٩٦٢).

و لنفس هذا السبب يمكن القول أن علم الصحة قد قطع الصلة بينه وبين الطب العربى التقليدى ذو التأثير الواضح على طب الغرب، والذي كان يقتصر على العناية بصحة الفرد (ملبسه وغذائه.....).

انبهر القرن التاسع عشر بهذا العلم الجديد لما وفره قبل ثورة Pasteur من وسائل النهوض بالطب والصحة وتمويضه جزئياً عدم فاعلية العلاج، واقتنع الأطباء فعلاً بأن الوقاية الصحية العامة والخاصة تعطى نتائج أفضل من تقنيات الطب العلاجى التى كانت لا تزال فى مرحلة التحسس<sup>(٧)</sup>. ملأه على ذلك، فقد اقترن علم الصحة بالتحديث والإصلاح، فاعتبره أنصار هذا التيار وأنفع العلوم على الإطلاق، إذ يمكنه أن يقضى على المعتقدات والخرافات البالية ويحل محلها عادات وسلوكيات من شأنها الحفاظ على صحة الإنسان.

و مع حلول عصر Pasteur الذى اكتسب كامل أهميته فى بداية القرن العشرين لم تعد الصحة العامة نوع خاص من المعرفة، حيث أن الاكتشافات التى تمت فى مجال البكتريولوجيا قد جذبت الاهتمام مرة أخرى إلى الفرد وأصابته بالعوامل المرضية، فتراجع الاهتمام بالعوامل الاجتماعية المسببة للأمراض و أصبح علم الصحة يشكل فرعاً ثانوياً من فروع المهن الطبية فتوارت بذلك صورة الطبيب المصلح<sup>(٨)</sup>. و مع ذلك فهذه هى الفترة التى شهدت فيها مصر صعود هذا التيار الذى يدعو إلى نشر الصحة العامة<sup>(٩)</sup>. فمنذ نهاية القرن التاسع عشر حلت الاهتمامات الوقائية والتربوية مكان الطب الحديث السائد منذ فترة طويلة و الذى كان يسيطر عليه الطب العلاجى، و قد وردت هذه المشروعات فى المجلات العلمية والطبية التى إزداد عددها فى هذه الحقبة. ويمكن تتبع إدخال هذا العلم الجديد بعد ذلك من خلال الكتب المدرسية. فبينما لم يرد شيئاً على الإطلاق عن الخدمات الصحية الجماعية ومشكلة العدوى والوقاية من الأمراض المتوطنة فى مناهج سنة ١٩١٤، احتلت هذه الموضوعات مكانة مرموقة ابتداءً من عام ١٩٢٥.

ومع أن علم الصحة كان يعد من العلوم البالية في أوروبا في الفترة بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠، إلا أنه احتفظ بمكانته في مصر إلى حد كبير. فكان محوره هو الوقاية من الأمراض التي لم يجد لها الطب حلولاً علاجية فعالة، و الدعوة إلى كل ما يؤدي إلى النهوض بالإنسان وزيادة راحته الجسمانية والنفسية ونشاطه الجسدي والذهني<sup>(٥)</sup>. فكان لهذا البرنامج وقعه على النخب الجديدة التي تخرجت في الجامعة المصرية حديثة المنشأ، وكرست ذاتها للإصلاح الاجتماعي. وإن كانت هذه الحركة قد نشأت بداية في الأوساط الطبية إلا أن الصحة العامة لم تشغل الأطباء فحسب، بل شاركهم في ذلك الاهتمام المهندسون والزراعيون والمعماريون، فضلاً عن العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية، كل ذلك بهدف إصلاح القرية المصرية صحياً، والتي كان تردى الأوضاع فيها بمثابة تجسيد لحالة التخلف.

### تصوير المعرفة والإدارة الطبية مولد البحث العلمي المصري

في المجال الطبي المصري اختص القرن التاسع عشر وبمحاصرة الأوبئة ومكافحتها بينما لم تحظ الأمراض الطفيلية باهتمام الباحثين إلا في القليل من أعمال علماء المعهد العلمي المصري. و من جهة أخرى، فمدرسة الطب التي أنشأها كلوت بك عام ١٨٢٧ كانت ترمى إلى إعداد أطباء الجيش والخدمة المدنية، في حين تركت مجالات الأبحاث للأجانب دون غيرهم. وبعد مرور قرن على انشائها، أخذت مهنة الطب في مصر في التحرر بعد أن ظلت طوال هذه الفترة تحت سيطرة الأطباء الأجانب من حيث ممارسة المهنة وتحت سيطرة المحتل البريطاني<sup>(٦)</sup>. فيما يختص بالنواحي التعليمية. و قد سنحت الفرصة للمصريين إبان الحرب العالمية الأولى وتجنيد الأساتذة البريطانيين، لتولى الوظائف التعليمية في مدرسة الطب. وفي عام ١٩٢٠ تكبد هذا الوجود المصري في المجال الطبي

بإنشاء الجمعية الطبية المصرية التي لم تكن تقبل في عضويتها سوى الممارسين المصريين، وبإصدار مجلة علمية.

وقد سعت كل من الجمعية والجريدة - وهى إنسان حال الجمعية - إلى صياغة ميثاق أخلاقي للمهنة وإلى الارتقاء بالعربية كلفة علمية و عنت بتطوير الأبحاث المتعلقة بالأمراض الخاصة بالمجتمع المصري، حيث كان على إبراهيم، مؤسس الجمعية، يرى أن جهود الأطباء المصريين يجب أن تركز على الأمراض الأكثر انتشاراً في البلاد، و أنه على الطبيب المصري عندما يجرى دراسات في مجال تخصصه أن يعتمد أولاً وقبل كل شيء على مشاهداته وملاحظات وإيس على تطبيق ما جاء في الكتب الأجنبية دون تبصر، إذ أن هذه الأبحاث تكاد تكون عديمة الفائدة من الناحية العملية. فالأمراض الشائعة في مصر و التي تنتشر في الغرب أيضاً، مثل الحمى، تتخذ طابعاً متميزاً في مصر نظراً للتباين الناشئ عن اختلاف الجو والعادات والأغذية، فلا بد من دراستها ومعالجتها بأسلوب خاص، وبناء عليه يكون الطبيب المصري وحده هو القادر على تحديد العلاج المناسب. ومن جهة أخرى فهذه الأمراض - أى أمراض المناطق الحارة وخاصة الطفيلية منها - وعلى رأسها البلهارسيا والانكلستوما وأسعة الانتشار في مصر، كما نجدها أيضاً في دول الجنوب، ويذكر على إبراهيم في هذا الشأن أن أمراض بلهارسيا الحالب التي يعاني منها الكثير من المصريين ويندر وجودها في البلاد الأخرى، لم يتناولها أى كتاب أجنبي بالوصف نظراً لصعوبة مشاهدتها<sup>(٧)</sup>.

و حيث أن مصر تشكل مجاًلاً خصباً لمشاهدة مثل هذه الأمراض فإنه من الممكن تأسيس ما قد يسمى «بالطب المصري» حيث «لا يستطيع الأطباء غير المصريين أن يدرسوا هذا الدرس لأن الوسائل المؤنية لذلك غير متوفرة لديهم»<sup>(٨)</sup>. و عليه فقد نشرت المجلة في السنوات الأولى لصدورها ما كتبه «أطباء المراكز» - وهم موظفون حكوميون يعملون في مصلحة الصحة - من وصف للحالات الإكلينيكية التي يصادفونها في مستشفيات الأقليم، حيث الأمراض

الطفيلية أكثر انتشاراً. وسرعان ما استبدلت هذه المقالات بمراسات الاساتذة المساعدين في مدرسة الطب بالقاهرة وبعض مشاهير الأطباء المصريين الذين استثمروا ما حصلوه من علم في الخارج، وفي أغلب الأحيان في إنجلترا، للقيام بأبحاث غاية الدقة عن الأمراض المنتشرة في مصر (البلهارسيا) وإنكلستوما وأمراض العيون.....) وتخصص بعضهم في هذه المسائل حتى أن مقالاتهم قوبلت بالترحاب في كبرى المجلات الأجنبية مثل British و Lancet و Medical Journal.

ونال هذا الالتزام العلمي من قبل الأطباء المصريين، تأييد واعتراف بولى عند انعقاد المؤتمر الدولي الأول لطب المناطق الحارة والصحة العامة والذي دعت إليه الجمعية الطبية المصرية في القاهرة في الفترة من ١٥ إلى ٢٢ ديسمبر عام ١٩٢٨.

واتخذت الاحتفالات التي واكبت هذا المؤتمر ثقلًا رمزيًا خاصًا بالنسبة لمهنة الطب في مصر؛ فالاحتفال بالذكرى المئوية لمدرسة الطب يذكر بأصالة المهنة ورسوخها في الماضي، بينما يتأكد مستقبلها بوضع الحجر الأول لكلية الطب الجديدة. وارتدى الأطباء المصريون للمرة الأولى الروب الأسود ذو الشرائط الخضراء تعبيراً عن سيانتهم واستقلالهم. وضم هذا المؤتمر أعضاءً من سبع دول أجنبية<sup>(٩)</sup> وخصصت جلستان عموميتان لمناقشات جدية حول البلهارسيا والانكلستوما وحدهما مما يظهر قيمة المستوى العلمي الذي يتمتع به الأطباء المصريون<sup>(١٠)</sup>.

وفي عام ١٩٣٠ - أي بعد عامين - انشئ بكلية الطب قسم جديد لطب المناطق الحارة والصحة العامة. وجدير بالذكر هنا أن مدرسة الطب لم تكن تمنح، حتى عام ١٩٢٥، سوى شهادة عامة في الطب والجراحة والتوليد، وكان الحصول على شهادة تخصص عليا في الدراسات الطبية يستلزم السفر إلى الخارج والدراسة إما على نفقة الطبيب الخاصة أو بمنحة دراسية. وعندما تقرر

أن تكون مدرسة الطب إحدى كليات الجامعة الجديدة أصبحت تمنح درجة البكالوريوس في الطب (M.B.) أو الجراحة (Ch.B.) كمثيلاتها في نظام التعليم الإنجليزي، فأتاحت بذلك الفرصة للباحثين على هذه الدرجة لمتابعة الدراسات العليا. ومع ذلك كان «من التناقضات ألا يتمكن خريجي هذا الجزء من العالم من مواصلة الدراسة في طب المناطق الحارة والصحة العامة إلا في أكثر البلاد بؤساً»<sup>(١١)</sup>.

والتضاء على هذا الوضع غير المنطقي تم إنشاء هذا القسم الجديد الذي كان يتيح للخريجين الجدد التخصص في أحد هذين الفرعين أو في كليهما خلال عام دراسي واحد، وبذلك أصبح هذين الفرعين أول التخصصات التي اعترف بها رسمياً في مصر. وكان الهدف من إعداد هؤلاء الأخصائيين هو إنشاء جهاز الصحة العامة، وكان يتم تشجيع الخريجين على الدراسة في هذه التخصصات لما تضمنته من رواتب عالية من خلال العمل في جهات صحية حكومية.

وفي عام ١٩٣٢ اكتمل الهيكل المؤسسي لرفع شأن الصحة العامة بإنشاء معهد أبحاث الأمراض المتوطنة، وكان يديره محمد خليل عبد الخالق بك، أستاذ علم الطفيليات الذي درس في لندن. و الواقع أن أول فريق بحث لدراسة البلهارسيا والانتكستوما كان قد تكون بمساعدة مؤسسة روكفلر Rockefeller في عام ١٩١٣ غير أن هذا الفريق لم يبدأ العمل إلا عام ١٩٢١ وذلك بسبب اندلاع الحرب.

وسرعان ما بدت الحاجة واضحة لد حقل الدراسة إلى أمراض أخرى واسعة الانتشار في مصر مما أدى إلى إنشاء هذا المعهد ثم المستشفى التخصصي التابع له. وأخيراً تأسست في عام ١٩٣٥ الجمعية المصرية لطب المناطق الإستوائية والصحة العامة لتضم خريجي القسم الذي كان قد أنشئ عام ١٩٣٠.

## من المعرفة إلى الإدارة

### الريف والصحة

استند الأطباء المصريون إلى انجازاتهم العلمية للمطالبة بالقيام بدور سياسى بصفتهم من الخبراء، فالمعرفة التى اكتسبوها فى مجال الأمراض المتوطنة وطرق مقاومتها قد دفعت بهم إلى محاولة تعديل سير الأمور والمشاركة فى تغيير المجتمع، غير أنه لم تكن هناك إدارة متخصصة فى المشاكل الصحية، فكل ما يتعلق بهذا المجال عادة ما كان يترك للمبادرات الخاصة أو الجماعية، منذ عام ١٨٨١ كانت مصلحة الصحة تابعة لوزارة الداخلية التى خضعت منذ العام التالى (١٨٨٢) للبريطانيين لدى احتلالهم البلاد، ولم تحظى الصحة طوال فترة الحماية البريطانية إلا بقليل من الاهتمام. ثم صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الذى أنهى توظيف الأجانب فى الإدارات والمصالح الحكومية وكلف محمود شاهين باشا، الذى عرف بمؤسس النهضة الطبية فى مصر، بإدارة مصلحة الصحة العامة ابتداءً من عام ١٩٢٢.

والواقع أن انجلترا قد اضطرت إلى التنازل عن إدارة مصلحة الصحة ليتولاهما طبيب مصرى، فى حين ظلت الوظائف القيادية الإحدى عشر الأخرى فى أيدي البريطانيين، وبينما كان هذا الطبيب يعمل على تطبيق النظريات الجديدة التى كان زملائه من أعضاء الجمعية الطبية المصرية يدافعون عنها، حاول البريطانيون الإبطاء من التغييرات الجارية.

والواقع أنه لم يتم الاعتراف نهائياً بالدور الاجتماعى الخاص الذى يلعبه مجال الصحة والطب إلا بإنشاء وزارة الصحة العامة فى أبريل عام ١٩٣٦ عندما تولى على ماهر رئاسة الوزراء لفترة وجيزة. وقد تكونت الوزارة من قسمين: قسم يختص بإدارة المستشفيات ومقاومة الأوبئة والصحة العامة، وقسم آخر، فنى بحت، يعنى بالمرافق العامة (توزيع مياه الشرب، الصرف الصحى، تخطيط القرى.....)، إلا أن عدم تمرس الأطباء باللعبة السياسية لم يمكنهم من فرض أنفسهم منذ البداية فى المناصب القيادية، ولم تكتمل الصلة بين الجمعية

الطبية والسلطة السياسية إلا في عام ١٩٤٠، لدى تعيين على إبراهيم وزيراً للصحة.

وفي عام ١٩٢٩ بنأماً على مبادرة جديدة لعلى ماهر تم تأسيس وزارة الشؤون الاجتماعية و جاءت مهامها متممة لمهام وزارة الصحة، فمن أهم أهدافها رفع مستوى معيشة الفلاح وقد كلفت بهذه المهمة «مصلحة الفلاح» التي كان يديرها الطبيب أحمد حسين بك، عضو الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية. وكان على ماهر رئيساً لهذه الجمعية التي ساهم فيها أيضاً الدكتور عبد الواحد الوكيل أول طبيب مصري يعين أستاذ كرسى في الصحة العامة وكان من أكثر المتحمسين لإصلاح القرية وصاحب فكرة قانون «الإصلاح الصحى فى الريف» أثناء توليه وزارة الصحة عام ١٩٤٢.

وظلت هاتين الوزارتين تعملان لعدة سنوات، على الأقل من الناحية النظرية، على وضع خطة لإصلاح الريف من الناحية الصحية، واعتمد ذلك على شبكة الجمعيات الأهلية التي قامت بتنفيذ بعض المشروعات النموذجية.

### اكتشاف القرية المصرية

#### لوضع المرض فى الريف المصرى

إن تراكم المعرفة العلمية عن المرض وتأسيس هيكل إدارى متخصص فى هذا الشأن، قد واكب اكتشاف الواقع الاجتماعى فى الريف المصرى. فمئذ القرن التاسع عشر و مصر تعتمد على زراعة القطن كما يعتمد ثرائها على فلاح لا يجنى شيئاً من وراء هذا الثراء. كما أن إبطاء الزيادة فى الإنتاجية الزراعية الذى شهدته فترة ما بين الحربين قد أدى إلى مزيد من الإفقار للفلاح<sup>(١٢)</sup> ومع ذلك فإن هذه الموضوعات لم تحظ لدى الكتّاب والأقلام المعنية بمراقبة الأوضاع الاجتماعية سوى بمكانة ثانوية و لم يصورها بكامل حداثتها<sup>(١٣)</sup>.



## الريف والصحة

إلا أن تعداد عام ١٩٢٧ يذكرنا بحجم هذه الطبقة الكاسحة من الفلاحين الفقراء، فمصر بلد ريفي أساساً، ولا تضم إلا ثلاث مدن (القاهرة - الاسكندرية - بورسعيد) يتجاوز عدد سكانها الـ ١٠٠.٠٠٠ نسمة، و ٨٥ ٪ من سكان مصر أى أكثر من ١٢ مليون من الـ ١٥ مليون نسمة يعيشون فى بيئة ريفية موزعين على ١٤٠٠٠ من الوحدات الإدارية التى تشمل ٤٠٠٠ قرية.

وفى نفس العام (١٩٢٧) أصبح تسجيل المرضى الأحياء اجبارياً، فقبل ذلك، ووفقاً لمنطق مقاومة الأوبئة، كان التسجيل يقتصر على الموتى من ضحايا الأمراض، وأصبحت الإحصائيات تشكل أداة هامة لقياس الحالة المرضية وتطوير دراسة الأوبئة. ولم يقلل ذلك من الاهتمام بالأبحاث الميدانية بل قام الدكتور محمد خليل عبد الخالق، الذى لم يكل فى محاصرته للطبليات، بإجراء العديد من الأبحاث الميدانية فى الحضر<sup>(١٤)</sup> والريف على حد سواء، ولقد أوضحت أعماله الضخمة مدى انتشار الأمراض المتوطنة وأثارها على السكان الريفيين.

فالبلهارسيا أكثر الأمراض انتشاراً فى مصر، إذ تصيب ما بين ٧٠ إلى ٨٠ ٪ من السكان، بينما ٥٠ ٪ من المصريين مصابين بالإنكلستوما. وكانت الملاريا لا تزال تشكل كارثة حقيقية و الطفيليات المعوية منتشرة إلى درجة أن ٩٥.٦ ٪ من سكان قرية واحدة «صفيط العنب» بمحافظة البحيرة أصيبوا مرة واحدة على الأقل بهذا النوع من الأمراض<sup>(١٥)</sup>. أما مرض الحصاف وسببه سوء التغذية فكان يصيب نحو ٣٠ ٪ من المصريين. ويتبين من مسح أجري فى ٢٢ مدرسة أن نسبة الأطفال المصابين بالرمد الحبيبي تصل إلى ٩٢ ٪. إذا جمعنا هذه الأرقام كما فعل الدكتور عبد الواحد الوكيل لوجدنا أن نصيب الفرد المصرى يصل فى المتوسط إلى ثلاثة أمراض. وإذا ما كان الدرن يعتبر آنذاك فى الغرب من رموز مساوئ التصنيع فى المدن فهو فى مصر يعد من أمراض الحقل ويزيد انتشاره من مخاوف المصلحين بخصوص سوء الأحوال الصحية<sup>(١٧)</sup>. وقد قرر

عدد الوفيات الناجمة عن هذا المرض بنحو ٢٠.٠٠٠ حالة وفاة سنوياً. وفي مدينة الإسكندرية، وهي أكثر المدن إصابة بالدرن تصل نسبة المتوفين بسببه إلى ٧٪ من إجمالي الوفيات.

كذلك فإن ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال يستلقت نظر المراقبين. فعند عام ١٩٠١ لم يطرأ أى تحسن على متوسط نسبة الوفيات بل قد لوحظ ارتفاع هذا المتوسط ارتفاعاً طفيفاً وذلك باستثناء المدن الكبرى الثلاث. ففي عام ١٩٣٧ بلغت نسبة الأطفال الأقل من عام ٢٦.٤٪ من إجمالي الوفيات المسجلة (٤٣٤.٢٠٨ وفاة) و ٢٩.٤٪ بين الأطفال دون الخامسة من العمر (١٨). وبذلك بلغت نسبة الوفيات بين الأطفال الأقل من عام والأطفال دون الخامسة من العمر ٥٥.٨٪ من إجمالي الوفيات، أى ربع مليون طفل سنوياً. ويوضح الدكتور عبد الواحد في مقارنة مع بريطانيا أن نسبة وفيات الأطفال في هذا البلد، وهي ١٠٪ من إجمالي الوفيات هناك، في تراجع مستمر بفضل سياسة حماية الطفولة التي تتبعها الدولة، في حين أن الوضع في مصر يزداد سوءاً. ويتضح من هذه الأرقام ردة الظروف الصحية التي يعيش فيها الأطفال خاصة في الريف وانتشار العديد من الأمراض القاتلة (الحصبة، الأمراض المعوية.....).

وترسم الإحصائيات ودراسة الأوبئة صورة الفلاح، كضحية المثلث الرهيب الذي يمثل الفقر والجهل والمرض. ويرى أحمد حسين أن الفلاح المصري ليس إلا تجسيد للبؤس والشقاء. فهو عبارة عن مجموعة من الأمراض، فجسمه يجمع بين البلهارسيا والإنكلستوما والرمد والملاريا وأمراض سوء التغذية. والفلاح هو ذلك العليل الهزيل الشاحب الوجه الذي يقف بآبواب المستشفيات فلا تتسع له وهو عاجز عن دفع أجر العلاج وشن الدواء (١٩). وعليه كان يتعين توجيه جهود الأطباء وخاصة المنتمين إلى تيار الإصلاح الصحي إلى العناية بطبقة الفلاحين. وزاد من إلحاح هذه المهمة، أن إخال البريطانيين لنظام الرأي الدائم - تحقيقاً لمصالحهم الخاصة، حسبما رأى أنصار الصحة العامة -

قد أدى إلى إتساع المناطق التى تنتشر فيها البلهارسيا، وكان من المتصور أن تحالف الأطباء مع المهندسين والزراعيين عليه أن يزيل الآثار السلبية لنظام الري وأن يعيد للفلاح المصرى كرامته وحقه فى إنتاجية الأرض.

وفى الوقت الذى استقر فيه وضعهم الاجتماعى والمؤسسى تمكن الأطباء المصريون من إحداث تحول فى مجال الطب وأولوياته، فبعد أن كان الهدف الرئيسى هو منع امتداد الأوبئة إلى أوروبا أصبحت الأمراض المتوطنة الخاصة بمصر على رأس الأولويات، ولم يعد الهدف محصوراً فى الطب الوقائى بغية حماية المصالح الأجنبية بل أصبح تخفيف آلام الشعب وتحقيق الهناء للأمة هو الشاغل الأول، كما أصبح الهدف القومى الأول هو أن يستعيد الفلاح - والشعب أجمع - صحته حتى يمكن تحديث الوطن وتنميته.

إذا أرادت مصر دخول حلبة الحضارة ومناقسة الدول الأوروبية واكتساب مكانتها تحت الشمس، فلا بد أن تقضى على الأمراض الطفيلية المنتشرة بين السكان مثل البلهارسيا والانكلستوما والملاريا، حينئذ سوف يولد جيل سليم الجسم والعقل على غرار أفضل العناصر الأوروبية وسوف يصل حتماً إلى أعلى المراتب بين الدول المتحضرة (٢٠).

إذا كانت الأمراض الطفيلية لا تؤدى إلى الموت السريع مثل الأمراض الوبائية، إلا أن تأثيرها الدائم على قوى الإنسان الجسمية والذهنية يعرقل التقدم ويجعل ضحايا هذه الأمراض غير مؤهلين لأداء العديد من المهام وليس أدل على ذلك من الإرتفاع المذهل الذى سجلته نسبة المسرحين من الخدمة الوطنية فى تلك الفترة (٢١).

لقد تم إذن تعريف «العدو» ولكن الجهود التى بذلت فى مجال البحث لم تتوصل لحلول علاجية للقضاء على كل هذه الأمراض، ورغم اكتشاف بعض الأوبئة مثل «الفؤادين» لمقاومة البلهارسيا، وبعدها ببضع سنوات «الفاروقين» لعلاج الدرن، إلا أن هذه الأوبئة ليس لها الفاعلية الكافية والسبب الأول فى ذلك

هو دوام العوامل المسببة للمرض. ونظراً لفشل الطرق العلاجية كان لا بد من وضع استراتيجية صحية. ويمكن التعرف من خلال وصف الأطباء للقرية، على الأماكن التي اختارها العاملون بالخدمات الصحية لمحاصرة الطفيليات الغير مرئية وتصور الإصلاحات التي كانوا يرون ضرورة إنخالها في الريف من أجل القضاء على مصادر التلوث.

### وصف القرية المصرية

تناولت العديد من الكتابات المعنية بالإصلاح الاجتماعي، وخاصة مجلة الجمعية الطبية المصرية ومجلة الشؤون الاجتماعية المصدرة عن الوزارة، موضوع وصف القرية المصرية وعيوبها وتخلّفها. ولقيام بوصف القرية يفترض أن يذهب إليها الكاتب أو أن يكون متواجداً فيها، غير أن القرى غائبة بعيداً عن الطريق العام، ومنزوية على ضفاف الترع، فهي ذلك المكان الغامض الذي يجله تماماً غالبية من وصفوه حتى وإن أكنوا أنهم من «أبناء القرية».

في تلك الفترة لم يكن هناك - أو يكاد - طبيب يمارس عمله في القرية وكان دخول الطب إلى الأقاليم يقتصر على المدينة الرئيسية للمركز حيث توجد بها الخدمات والمرافق التي يراها الأطباء ضرورية لحياتهم اليومية وملائمة لمركزهم الاجتماعي. كان هذا الابتعاد الجغرافي والثقافي هو سبب الصدمة الحقيقية لمن قرروا دخول القرية، فجاء وصفهم لها غاية الفجاجة والقسوة، مؤكداً على الطابع النضالي لمشروعاتهم، وثمة إجماع واضح حول وصف القرية المصرية، يدعمه اقتباس الكتاب عن بعضهم البعض، مما أدى إلى صورة نمطية مكتملة عن القرية المصرية.

والتأكيد على سوء الأوضاع في الريف يلجأ الكتاب إلى مقارنتها بالمدن مع المبالغة في إظهار محاسن الأخيرة. فيقول محمود بك شاكر وهو مهندس وكييل مصلحة المرافق العامة بوزارة الصحة إنه «بينما خطلت معظم مدن القطر

خطوات واسعة نحو المدنية والعمران، وتقدمت تقدماً مضطرباً في جميع مرافق الحياة فتوفرت فيها تسبيغاً الشروط الصحية والمياه النقية والمجاري العامة<sup>(٣٢)</sup> وقلت الإصابة بالأمراض وتبع ذلك إنخفاض في نسبة الوفيات، ظلت القرية وسكانها على حالتها منذ آلاف السنين<sup>(٣٣)</sup>.

ومن جهة أخرى يعد الرأي العام الأجنبي من أكثر الأمور التي تشغل بال هؤلاء المراقبين، إذ أن مصر عليها أن تزيل كل الشواهد التي تدل على تخلفها وأن تتمثل قدر الإمكان بالأوضاع السائدة في الخارج، والتي وصفت بكثير من المبالغة، حتى يقتنع الآخرون بقدرتها على تقرير مصيرها وعلى القيام بعملية التحديث. وقد جاء وصفهم للأوضاع في الخارج بعيداً كل البعد عن الواقع. فوصف أحدهم صورة مثالية للقرية الفرنسية الجميلة القابعة في ريف ١٩٣٦، أما في مصر «لا شك أن مظهر القرية الحالي ونظام مساكنها يشعران كل مفكر بآلم صديق نحو غالبية مواطنيها والحالة التي يعيشون عليها. وما دامت القرية هي الصورة المصغرة لبلادنا فكل حكم أجنبي يصدر عنها هو حكم عام على هذا القطر ومساكنيه»<sup>(٣٤)</sup>.

وإذا ما تابعنا تدخلات المنتمين إلى تيار الإصلاح الصحي في القرى لأمكننا تحديد القنوات التي عن طريقها تنتقل الطفيليات وتتفشى الأمراض. فهذه القرى وما هي إلا مجموعة من أكواخ منخفضة سيئة التهوية ذات أزقة ملتوية غير مهيأة تكسبت فيها رغم ضيقها القانورات وروث البهائم. ويشرب الآملون فيها مياهها ملوثة بكل أنواع التلوث الإنساني والحيواني، تمخل في أجسامهم فتتكاثر بها وتهد من كيانها. وتحيط بتلك القرى البرك والمستنقعات ذات المياه الراكدة التي يتوالد فيها البعوض ويتكاثر، فينشر مختلف الأمراض كالملاريا وغيرها. كما تتخللها أيضاً أكوام السماد تهبط عليها أسراب الذباب فتحمل منها جراثيم الرمد والحُميات وإذا ما دخلنا هذه الأكواخ وجننا صورة مصغرة لما يحيط بها من الخارج، أوساخ متراكمة من مخلفات السكان والبهائم

التي تعيش جنباً إلى جنب مع أصحابها بل وفي أحسن زاوية من مساكنهم. أما الحجرات فضيقة مظلمة محرومة من وسائل التهوية، يتكس فيها أفراد العائلة عندما يلون إليها. ومعظم هذه الأكواخ خالية من المراحيض، يبرز سكانها على جوانب الترع أو في الأزقة وفوق أكوام السجاد المبعثرة في أنحاء القرية وإن وجد ببعض هذه المساكن مراحيض كانت أبعد ما يمكن عن النوع الصحي، فضلاً عن وجودها بالقرب من الآبار التي يستقون منها» (٣٦).

وإذا ما ذهبنا إلى أبعد من هذه الصورة النمطية للقرية المصرية يمكننا تحديد المظاهر التي اصطلح بها ككتاب هذه المقالات، فالكثير ما ندبوا به واعتبروه سبباً لتدنى الحالة الجسمانية لسكان الريف هو ميلهم الطبيعي إلى العيش وسط القذارة، وتكسهم هم وماشيتهم في مكان واحد، وإباحية السلوك، فتصرفاتهم تبدو بعيدة كل البعد عن قواعد التمدن التي يحنوها أهل المدن الميسوريين وهم الطبقة الوحيدة في مصر التي استفادت من تقدم الخدمات الصحية وتحسين ظروف المعيشة. أما الأعيان في القرى فالتشابه الكبير بين نمط حياتهم ونمط حياة الفلاحين يحول دون مشاركتهم في عملية التغير الاجتماعي، ولذا نجد أن البعض يحاول الارتقاء بالعمدة وأعداده حتى يساعد على الإصلاح، في حين يعمل البعض الآخر على إبقائه في وظائفه التقليدية، محتفظاً لنفسه وللعاملين في الحقل الاجتماعي بدور نقل المدينة.

إن حركة الإصلاح التي سادت القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين في الغرب، كانت هي الأخرى قد عملت على تفسير الواقع الاجتماعي عن طريق الإحصائيات والمشاهدات. ولكن الصورة التي نتجت عن هذا التحليل كانت معاكسة تماماً لما حدث في حالة مصر : فالمجتمعات الريفية الفتية التي تتمتع في المساحات الشاسعة «والهواء الطلق» يقابلها تجمعات حضرية مكبسة في أكواخ قذرة تضمنيها الأمراض. وقد استرعت هذه الأخيرة اهتمام العاملين بالحقل الاجتماعي، فوجدوا أن تحسين المستوى الصحي لهذه الفئات الخطرة لابد وأن

يوافكه إرتقاء بالمستوى الأخلاقى، أما فى مصر حيث يمثل الفلاح أيضاً استقرار البلاد ودوامها، فهذا البعد الأخلاقى ظل هامشياً للغاية ولم يشار إليه إلا نادراً فى كتابات أطباء الصحة العامة. حقاً إن الفلاح الذى احتفظ بطباعه الريفية سريع الغضب، خاصة عندما يتعلق الأمر بأملاكه أو شرف نسائه، ولكنه ليس شرير بطبيعته، فجرائمه مرجعها الجهل وتدنى المستوى التعليمى، والعادات البالية.

وعليه فقد اكتفى الأطباء بالمبادرة فى مشروع مزدوج يرمى إلى إصلاح القرية والارتقاء بها إلى منزلة الأماكن المتحضرة. وهو مشروع تربوى أولاً يهدف إلى تعليم الفلاح بمعنى إحداث تغيير فى سلوكياته وممارساته، وهو أيضاً مشروع فنى بمعنى أنه يرمى إلى تطوير البيئة وجعلها مطابقة للشروط الصحية.

### إصلاح القرية المصرية

تبنى الأطباء المصريون حركة الإصلاح التى سادت فى الثلاثينات وكان المؤتمر السنوى السابع للجمعية الطبية المصرية فرصة لإعطاء طلقة البداية لمشروعات الإصلاح الصحى للريف. وللمرة الأولى عقد هذا المؤتمر فى إحدى مدن الأقاليم وهى مدينة الأقصر، وذلك فى يناير ١٩٣٤. وخصصت ورشة عمل بأكملها لمناقشة هذا الموضوع. بعد ذلك التاريخ بعامين، وبفضل إنشاء وزارة الصحة العامة، خصص لأول مرة جزء من ميزانية الدولة للمرافق العامة وشئون القرى مما سمح بالبدء فى تنفيذ هذه المشروعات والأهم من ذلك برز الأمل فى اتمامها. وبناء عليه فقد اختار المؤتمر التاسع للجمعية الذى انعقد فى ديسمبر ١٩٣٦ نفس الموضوع كمحور للمناقشات. غير أنه من الناحية العملية، فقد تم تأجيل هذه المشروعات عدة مرات، وحتى انعقاد المؤتمر الحادى عشر للأطباء العرب فى القاهرة فى مارس ١٩٥٣، والذى شارك فيه عدد كبير من المهنيين<sup>(٢٧)</sup>، حتى ذلك التاريخ لم يكن قد تم شيئاً.

هذه المجموعة من اللقائات و المشروعات العنيدة التى قدمت خلالها، لها أهميتها رغم أنها لم تتحقق إلا نادراً، لأنها طرحت لأول مرة مشكلة العناية الطبية الشاملة للمجتمع المصرى. وفى ظل الظروف السياسية التى مرت بها مصر فى تلك الفترة، نُسب عدم وجود غطاء صحى فى البلاد إلى الإستعمار الأجنبى الذى أهمل «العمود الفقرى» للأمة أى الفلاح. فالمطالبة بالرعاية الصحية للفلاح كان من شأنها تعضيد مطالبة الأطباء المصريين بالإعتراف بقيمتهم و قدرتهم على تغيير الواقع على خلاف الأطباء الأجانب الغير ملمين بالبيئة الريفية ومشاكلها الاجتماعية و الاقتصادية. علاوة على ذلك، اعتُبر أن نشر الخدمات الصحية هذا هو نتيجة طبيعية للدور الاجتماعى الذى يجب على الطبيب المصرى القيام به أيضاً الوسيلة التى تمكنه من الحفاظ على كيانه كطبيب. وبذلك اكتسبت هذه المرحلة أهمية قصوى فى تطور وضع الأطباء المصريين من الناحيتين المؤسسية والاجتماعية، خاصة و أن هذه الفترة شهدت ضغوطاً بولية من أجل إقرار الخدمات الصحية «كحق» لكل إنسان.

ذلك وتعد تكلفة هذا المشروع من أهم التحديات التى واجهها أطباء الصحة العامة. و الواقع أن توفير الخدمات الصحية فى بلد يكاد يتعدم فيه هذا النوع من الخدمات، و تقتصر فيه مزاوله المهنة على الممارس التقليدى و حلاق الصحة والدوايات، و فى بلد بدأ يشهد زيادة سكانية كبيرة <sup>(٢٨)</sup> يتطلب مثل هذا المشروع عمل واسع النطاق. ولذا بذل الأطباء جهوداً كبيرة مستعينين بمختلف التخصصات لتحديد الأساليب اللازمة لنشر الخدمات الطبية. تم تحديد الخطوط الرئيسية فى مؤتمر الأقصر عام ١٩٣٤، ثم فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٥٣ حيث تم تطوير هذه الخطوط والتعمق فيها. وكان هناك خيارين : علاج المرضى وهذا يعنى إمداد الريف بالأطباء وكافة فئات العاملين فى مجال الصحة، أو الوقاية من الأمراض أى التأثير على البيئة الصحية والقضاء على مسببات المرض. وسرعان ما تطلب الإختيار الثانى.



فى عام ١٩٣٤ وبعد المناقشات التى دارت فى مؤتمر الأقصر تقدم خليل عبد الخالق بواحد من أول المشروعات المتعلقة بالإصلاح الصحى فى الريف، وينادى هذا المشروع بتوزيع العاملين بالمجال الطبى على كافة المناطق الريفية وذلك بنسبة طبيب واحد لكل ١٠.٠٠٠ نسمة، ويتقاضى هذا الطبيب راتباً شهرياً قدره ٢٥ جنيهاً<sup>(٢٩)</sup> على أن تدفع الحكومة نصف المبلغ والنصف الآخر من حميلة مساهمة المرضى، وقد قدرت بقرش صاغ واحد: ٥ مليمات تذهب للطبيب والخمس مليمات الأخرى مساهمة فى تكلفة الدواء، وتشمل واجبات الطبيب المهام التى كان كان يقوم بها من قبل حلاق الصحة: إصدار شهادات الوفاة، الإعلان عن الأمراض المعدية والتطعيم ضدّها، وعلى الأخص النهوض بالإجراءات الوقائية. وأن تطبق مثل هذه الخطة لن يشكل عبئاً ثقيلاً من ناحية البنية الأساسية، فتكلفته لن تتعدى ٤٠٠.٠٠٠ جنيه مصرياً وهو مبلغ يمكن الحصول عليه، كما يقول خليل عبد الخالق، باقتطاع عشرة قروش سنوياً عن كل هذان من أصحاب الأراضى الذين يملكون أكثر من خمسة أفدنة.

ورغم أن هذا المشروع لم يكن يتطلب استثمارات كبيرة، إلا أن تطبيقه كان يطرح عدداً من المشكلات. ففي هذه الفترة لم يكن عدد الأطباء فى مصر - مصريين وأجانب - يزيد عن ٤٠٠٠ طبيباً أغلبهم مقيم فى المناطق الحضرية، ولم تكن كلية طب القاهرة، وهى الجهة الوحيدة لإعداد الأطباء، تخرج أكثر من ١٠٠ طبيب كل عام، وهو ما دعا خليل عبد الخالق إلى المطالبة فى خطته - رغم أن هذه الخطة لا تزال بعيدة كل البعد عن المعايير المثلى المتخذ بها فى المشروعات الأخرى فى هذه الفترة<sup>(٣٠)</sup> - بتوفير التعليم الطبى، وهو طويل ومكلف، لما بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ طبيباً.

غير أن عدد الأطباء لم يكن، العائق الوحيد أمام تنفيذ هذا المشروع، فهناك أيضاً نوع التعليم الذى يتلقاه الأطباء المصريون والذي يتجه أساساً إلى

الطب العلاجى، وهناك أيضاً تحقيق المصالح الشخصية للأطباء وطموحاتهم الاجتماعية. كانت مناهج التعليم الطبى قد وضعت أصلاً لمد احتياجات الجيش ثم يعد ذلك قطاع الخدمات الصحية وكان محبواً آنذاك (٣١)، غير أن الأطباء المصريين قد ورثوا من النماذج الأوروبية هوية اجتماعية أكثر تقديراً لممارسة الطب فى العيادات الخاصة فى المناطق الحضرية. وفى هذا الصدد، فلا شك أن Wendell Cleveland الذى يعضد خطة خليل يبالغ فى وصفه لروح التضحية والتفانى التى يجب توليها عند الأطباء المصريين : «إذا كان التقدم الوطنى شئى حتمى، خاصة فيما يتعلق بالمستوى الصحى، فلا بد من تعيين مسئول فى كل محلية يكون على مستوى عال من العلم والتدريب، و من هم الذين ينطبق عليهم هذه المواصفات فى مصر غير الأطباء المتعلمين و الذين تحركهم القيم الإنسانية التى تتميز بها مهنتهم وحماسهم للقضاء على الأمراض. إن مجموعة من هؤلاء المسئولين الذين يجمعون بين كفاءات الطبيب والباحث الاجتماعى بإمكانها تغيير الأوضاع فى البلاد خلال جيل واحد». والواقع أن الأطباء لم يميلوا إلى العمل فى المحافظات، فمنذ عام ١٩١٨ أشار أحد كتّاب جريدة الجمعية الطبية المصرية إلى نفور الممارس المصرى من الإقامة فى الريف (٣٢)، فكان الإبتعاد عن المراكز الحضرية فيه شئ من فقدان المكانة فى مهنة احتلت مرتبة عالية فى التجمعات الكبيرة، حيث كان الأطباء يؤثرون العمل فى العيادات الخاصة التى تدر عليهم ربحاً أكبر، على الوظيفة الحكومية. الواقع أن المهام التى كانت تقع على عاتق طبيب القرية غالباً ما كانت مهاماً إدارية أكثر منها طبية، إذ كانت تعنى أن يقوم أساساً بأعمال ترووية صحية. وقد رأى خليل عبد الخالق أن هذه المهنة يمكن أن تتجاوز عائق الأمية إذا ما استخدمت اللافتات المصورة والفانوس السحرى والمعارض. و الواضح أن مثل هذا البرنامج لا يفسح المجال الكافى لممارسة «الغن» (فن الطب) الأمر الذى لا يجنب الأطباء خاصة وأن التعليم الذى تلقوه يركز أساساً على الطب العلاجى، و أن هذه المهام لا ترضيهم مهنيّاً. فإيجاد

طبيب الأرياف على الصورة التي كان يحلم بها على عبد الخالق كان يتطلب أولاً تعديل السلوكيات والتصورات السائدة في الأوساط الطبية المصرية وذلك بطريقة جذرية.

و هناك مشروع منافس لهذا المشروع تقدم به قسم المستشفيات بمصلحة الصحة العامة و هو يطالب ببناء المزيد من المستشفيات في الريف. كان قد تم بناء بعض المستشفيات منذ عام ١٩٢٨ إلا أن الأزمة المالية لم تسمح بالمزيد من التوسع. و هنا تجدر الإشارة إلى أن العامل المشترك لهذه المشروعات هو المطالبة بتوفير البنية الأساسية الطبية من مباني ومعدات، و هي رموز تقدم العلم وكفاته التي من شأنها اقناع الجاهل بفوائد العلم. و التصور الذي تقدمت به مصلحة الصحة العامة كان بطبيعة الحال يستدعي وجود الأطباء، أي أنه يثير ذات المشاكل التي أثارها مشروع خليل بل هو أيضاً أكثر تكلفة من هذا الأخير علاوة على أنه من المتوقع أن يستدعي تنفيذه نصف قرن من الزمن. و لذلك لم يحظى هذا المشروع بكثير من الترحاب من قبل أطباء الصحة.

على أية حال وأياً كانت الصيغة التي يتم بها نشر الخدمات الصحية في الريف، فهذه العملية لابد و أن يلازمها التخلص من المعالجات التقليدية المتهمة بالحفاظ على الخرافات وتشجيعها ورياء الجوء إلى السحر وكلها أعمال وتصرفات لابد من القضاء عليها وإحلالها بأعمال «عقلانية»، وإنجاز هذا التطور لابد من أن يستبدل هؤلاء الممارسين الهواة التقليديين بمهنيين محترفين على الطراز الحديث، يشكلون مجموعة من المهن الطبية تحمل المساعدة إلى جانب الطبيب، على تنفيذ مشروع الإصلاح. فيحل مفتش الصحة مكان الحلاق في تسجيل المواليد والوفيات، والرقابة الصحية على المواد الغذائية والبيئة، أما الداية فيحل مكانها الموادات المحترفات. إلا أن مصر تفتقر إلى هؤلاء أكثر مما تعانيه من عجز في الأطباء الأمر الذي يتطلب بذل جهود مكثفة في مجال الإعداد والتدريب. غير أنه من الصعب تحقيق هذا الهدف خاصة و أن هذه المهن لا تنال التقدير الكافي

وذلك على عكس الأطباء. فمهنه الممرضة أو المولدة، التي لا بد وأن تظل من اختصاص المرأة، تصطبغ بمقاومة دينية عنيفة وعدم اتساع مجال الاختيار لثقل انتشار تعليم الفتاة في هذه الفترة. علاوة على ذلك كان هناك سؤال ملح، وهو من الذى سيتكفل بدفع أجور العاملين في هذه المهن، بينما يعانى سكان الريف من شدة الفقر. إذا تصورنا مثلاً أن يكون هناك زائرة واحدة لكل ٥٠٠٠ نسمة فهذا يعنى تعليم وتدريب ٢٥٠٠ فتاة تتقاضين ١٢٥٠٠ جنيهاً شهرياً بواقع ٥ جنيهات لكل منهن بالإضافة إلى تكلفة التعليم. لقد اقترح أحد المشاركين في مؤتمر الجمعية الطبية لعام ١٩٣٦ توفير هذا المبلغ من حصة ضريبة ١٠٪ من إيراد ملاك الاراضى الذين يزيد دخلهم عن ١٠٠ جنيهاً سنوياً<sup>(٣٤)</sup>. إلا أن ما طرح من حلول خلال المناقشات التي دارت حول الإصلاح الصحى في الريف المصرى ليعيد إلى أمانتنا المشاكل التي تصطبغ بها مشروعات إدخال الخدمات الطبية في الدول التي يعجز فيها الشعب عن تغطية حاجاته بينما لا تستطيع الحكومة - أو هي لم تقرر بعد - التكلل بكافة الالتزامات المالية التي يستلزمها مثل هذا المشروع<sup>(٣٥)</sup>.

### الوقاية، إحلة بناء القرية وإشراك المرافق

والمحاولة تخطي الصعوبات التي تواجهها عملية نشر الخدمات الصحية في مصر من طريق توفير الأطباء والمستشفيات، ظهر تيار فكرى آخر ينادى بالتأثير على الأشياء والبيئة وذلك عن طريق إحداث تغييرات جوهرية في القرية المصرية ولا سيما في ثلاث نقاط أساسية هي المياه والصرف الصحى والسكن، وكلها مرتبطة بالكثير السلوكيات الاجتماعية استهجاناً من قبل المراقبين.

### التحكم فى المياه

من الملاحظ أن كافة مشروعات إصلاح الريف قد أعطت الأولوية لد شبكة توزيع مياه الشرب. فالياء تعد بالفعل من أهم مصادر إصابة الإنسان بالأمراض

## الريف والصحة

الطفيلية.. إن مصر معظمها صحراء و المياه نادرة و لها قيمتها. ويميل الفلاح إلى استخدامها بشئ من الإسراف فى عملية الري التى «تخصب الأرض و تهب الحياة». غير أن المياه تحمل أيضاً الأمراض و الموت. فالمستنقعات و البرك المتدنة عند منافذ القرى و التى تنقل الملاريا و الحمى لا تزال كثيرة رغم الحملات التى نظمت منذ عهد محمد على بهدف ردمها. و نظراً لعدم توفر مورد آخر للمياه اعتاد الفلاحون استخدام هذه المياه الملوثة بؤدة البلهارسيا فى استخداماتهم اليومية و شربهم، كما اتضح من المسح الميدانى الذى أجرى أن المضخات المستخدمة تستخرج المياه من مستوى غير عميق و أن هذه المياه مالحة، و أن الزير من أخطر وسائل نقل الطفيليات.

السيطرة على هذه المشكلة كانت تحتم إذن القضاء على مصادر المياه الملوثة و توفير مياه نقية و صحية للفلاح. كما كان لا بد أيضاً من مواصلة عملية ردم البرك و المستنقعات و منع الحفر، و الأهم من ذلك أن تصل مياه الشرب إلى القرى النائية. كان النيل مطالب، و هو مصدر الخصوبة فى مصر، بتوزيع مياهه على كافة أنحاء البلاد، مما دعا الأمانة العامة لوزارة الصحة المختصة بالمرافق العامة إلى شق المزيد من الترع لربط كافة الأنحاء بالنهر العظيم. و عليه أنشئت محطات لتنقية مياه النيل فى خمس مناطق بالدلتا كما تم امداد منطقتين أخرتين بالمياه عن طريق شق ترعة المحمودية و ترعة الإسماعيلية. أما الصعيد فقد تم ربطه بمحطات قائمة على طول نهر النيل فيما عدا الفيوم التى تم امدادها بالمياه عن طريق بحر يوسف بسبب موقعها البعيد.

و نظراً لخصائص الريف المصرى لم يكن من الممكن توصيل المياه إلى المنازل، بل و وضعت المضخات الجماعية فى الشوارع، فكانت بمثابة «تمثال للعدنية» يشهد بما تم إنجازه فى مجال الصحة إذ أن المياه تلغظ القذارة و المرض إلى خارج القرية. و قدرت مدة ٢١ عاماً لإتمام مشروع إمداد أكثر من عشرة ملايين شخص كانوا حتى ذلك الحين محرومين من مياه الشرب، و يتكلف ١٦

مليون جنيهاً مصرياً، إن تنفيذ شبكة مياه الشرب تطلب مدة أطول، غير أنها تكاد تحصل حالياً إلى كافة القرى كما أنها تعد بفضل كرم النيل من أهم الإنجازات النابعة من مشروعات إصلاح الريف.

### تهذيب السلوكيات

إن كل المشروعات التى وضعها المهتمون بنشر الصحة العامة فى إطار الإصلاح كانت تشمل بعداً تربوياً و تستهدف تقويم السلوكيات التقليدية المرتبطة فى أغلب الأحيان بتوفر أو عدم توفر المياه، ذلك ومن شأن تعميم امكانية الحصول على مياه الشرب أن تؤدى إلى هذا الهدف إلا أن التغيرات الجوهرية لا بد وأن تسبقها بعض الإعدادات، وتتمثل المشكلة الرئيسية فى عدم التزام القرويين بأداب معينة فى قضاء حاجتهم، فهم يتبواون ويتبرزون فى الشوارع والحقول وخاصة فى الترع لعدم وجود أماكن خاصة، متسببين بذلك فى انتشار الأمراض الطفيلية، والهدف من وراء تنظيم هذا النوع من السلوكيات هو القضاء على مصادر التلوث ومن ناحية أخرى جعل بعض الأمور المتعلقة بجسم الإنسان، التى لا يليق القيام بها علانية وفقاً لآسس «عملية التمدن»، أموراً خاصة، حتى أن البعض اقترح إصدار قانون صارم يحرم هذه الظاهرة ويفرض غرامة وعقوبة السجن للمخالفين.

ومع ذلك فإن الحل الأقرب إلى الواقعية هو بناء المراحيض، الأمر الذى يشغل العاملين فى مجال الصحة العامة لصعوبة تنفيذه، فمنذ عام ١٩٢٩ طلبت مصلحة الصحة العامة من مؤسسة Rockefeller المهتمة بمقاومة البلهارسيا دراسة هذه المشكلة، حيث كان خبراءها قد صمموا نموذجاً لمراحيض قليلة التكلفة، تمت تجربتها فى بعض القرى، غير أن هذه المراحيض ثبت عدم صلاحيتها، لأن ارتفاع منسوب المياه أثناء فيضان النيل كان ينشر مخاطر العوى. ومع ذلك قدم الدكتور عبد الواحد الوكيل نحو عشرين نموذجاً من

المراحض المستخدمة فى أوروبا و تلك المستخدمة فى أقاصى التينيسى و عرض مزايا و عيوب كل من هذه النماذج أمام مؤتمر الجمعية الطبية لعام ١٩٣٦ (٣٧) و اقترح تجربتها فى القرى المختلفة.

و قد ندد المراقبون بسلوكيات أخرى يجب القضاء عليها مثل الاستحمام فى الترع التى تنقل العدوى عن طريق الجلد و غسل الثياب و أدوات المطبخ. و اذا طالبوا بتزويد القرى بحمامات و مفاصل عامة.

و بذلك نرى صورة القرية التقليدية تتغير تماماً بإبخال عناصر جديدة من شأتها أن تأتى بتحول فى العادات الريفية.

### القفاء على التكس و التخصيص للوظيفى للمكان

كل هذه الانشاءات الجديدة لم تكن تكفى لإصلاح الريف. فالقرية بعيدة كل البعد عن الظروف المثلى التى يجب توافرها، حتى أن إصلاحها يكاد يتطلب هدمها و إعادة بنائها من جديد. و هذا ما لا يمكن تحقيقه إلا تدريجياً. منذ عام ١٩٣٤ اقترح عبد الواحد الوكيل أن تخصص بالقرب من كل قرية مساحة كافية لإنشاء تجمع سكانى جديد (٣٨)، و أن تمنع الانشاءات الجديدة داخل القرى القديمة «بقوة القانون المصارم» (by force of stringent law) فمن شأن هذا الموقع الجديد أن يحدث ظاهرة جذب نحو التقدم و أن يجتذب القوى الاقتصادية و يوفر البنية الأساسية (مدرسة - مستشفى...) و تكون مبانى نموذجاً للمسكن المطابق للمقاييس الصحية. و قد لقيت هذه الفكرة نجاحاً فائقاً حتى أنها تمثل الإتجاه الأساسى لما تقدم به المعمارىون من اقتراحات فى مؤتمر الأطباء العرب عام ١٩٥٣.

هذا المشروع الذى يرمى فى الواقع إلى إعادة إسكان المجتمع الريفى باكملة يتسم بالطموح. فوفقاً لتعداد عام ١٩٢٧ كان عدد المساكن فى الريف أكثر من ٢ مليون مسكن. و كان هذا يعنى أنه لابد من توفير ٢.٥ مليون مسكن جديد

بالإضافة إلى شبكة الطرق ومساحات فضاء مماثلة للمساحات المبنية. وبذلك تمتد القرى الجديدة على مساحة كلية قدرها ٧٦.٠٠٠ فدان بتكلفة تصل إلى ثمانية أو عشرة مليون جنيهاً مصرياً على أساس ٧٥ جنيهاً للوحدة السكنية، أى أن عملية إعادة إسكان جميع الفلاحين ستكلف ٢٠٠ مليون جنيهاً، وحيث أن المدة المقدرة للمشروع هي ٥٠ عاماً، فالعبء المالى الذى تتحمله الدولة سنوياً يبلغ ٤ مليون جنيهاً وهو مبلغ أقل مما تدفعه حالياً للدين القومى<sup>(٢٩)</sup>.

إن خطة إعادة بناء القرى على أسس جديدة ترمى إلى هدفين أساسيين: أولاً تخفيض نسبة التكدس داخل المساكن والقضاء على عادة التعايش مع الماشية، وثانياً تقسيم المكان فى الريف حسب وظيفته، فهناك وظائف «نظيفة» و وظائف «قذرة»، وعلى خلاف المساكن الصغيرة المظلمة والمغلقة على ذاتها السائدة فى ذلك الوقت، يجب أن تكون المساكن الجديدة واسعة وأن يكون بها نوافذ كافية تجعلها مشمسة وجيدة التهوية حيث أن الشمس والهواء هما كل ما يمتلكه الفلاح المحروم من الأرض. ويتعين بناء هذه المساكن بالمواد التقليدية، أى الطوب النلى أو الطوب الأحمر، وتشمل حجرة مشتركة وحجرة نوم ومخزن ومطبخ صغير وإن أمكن مراحيض بالإضافة إلى فناء مكشوف. كما تبنى درجة عند مدخل كل حجرة حتى لا تدخلها الدواجن وغيرها من الحيوانات المنزلية. هذا ولم يتعمق الأطباء والمهندسون كثيراً فى شكل المسكن وهيئته بل أعاروا كل اهتمامهم للشروط الصحية التى يجب توفيرها. فاعادت إدارة المرافق العامة بوزارة الصحة عدة نماذج<sup>(٤٠)</sup>: ستة نماذج للمسكن ذو حجرة نوم واحدة وخمسة نماذج للمسكن ذو حجرتى نوم، وفقاً للطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها الفلاح وحجم أسرته. وتم تحديد الحد الأدنى للمساحة فى كل نموذج وما يجب أن يشملها المسكن من مرافق بدقة شديدة.

يتحتم أيضاً تنظيف الأماكن المجاورة للمنزل، وإزالة كل ما تزحم به وكل ما يلوثها، فالروث يجب أن يوضع فى مكان خاص خارج نطاق القرية، كما



## الريف والصحة

يجب قدر الإمكان وضع الماشية فى زرائب عند أطراف القرية. ونجد تعبير مثالى لهذا التقسيم فى مشروع سيد كريم عن القرية حيث يقسم القرية إلى ثلاثة أجزاء: الأوسط يخصص للمساكن ويحيط به من اليسار «الطريق النظيف» الموصل إلى المنشآت الجماعية المخصصة للأنشطة الاجتماعية (الإدارة، المدرسة، المستوصف، الحمام.....). وعلى يمين المنطقة السكنية يوجد «الطريق القذر» الموصل إلى مستودعات الروث و الزرائب وسوق الماشية... وفيما بعد ذلك إلى الحقول. ولكل وحدة سكنية منفذ على كل من هذين الطريقين وبالتالى على مختلف الأنشطة التقليدية منها والحديثة.

وبذلك نجد أن المنشآت المبنية على الطراز الجديد ومن تخمهم من أطباء ومهندسين وأخصائيين زراعيين ومدرسين وأخصائيين اجتماعيين وكلهم متمرسون فى المهن الحديثة، كل هذا يقع فى الجزء النظيف من القرية. وعندما يستقر كل هؤلاء فى القرية لابد وأن يؤدى تضافر جهودهم إلى الإصلاح. فكل هذه الكفاءات المتنوعة إذا ما أدخلت فى دائرة التعليم الحديث سوف تكمل بعضها البعض وتؤثر على كافة الجوانب الاجتماعية فى القرية وتقضى على مثل الفقر والمرض والجهل. وإذا جاز استخدام تعبير «التنمية المتكاملة» مسبقاً، ونظرنا إلى مشروع المراكز الاجتماعية الريفية الذى أعدته وزارة الشؤون الاجتماعية، لوجدنا أن الهدف لم يتغير منذ ذلك الحين، وأن الفرق يكمن فى أن خبراء الوزارة أكثر وعياً وإدراكاً لمشاكل التمويل من حقبة الأطباء والمهندسين المثاليين الذين صمموا المشروع القديم، وأنهم يناون بتجميع هذه الوظائف الجديدة فى مبنى واحد حيث يتم إنشاء مركز اجتماعى لكل ١٠.٠٠٠ نسمة يكون محوراً للإصلاح و يغطى النواحي الاقتصادية والصحية والاجتماعية. ويتكون المركز من مبنى واحد بسيط و قليل التكلفة يضم قاعة مشتركة للاجتماعات والدروس المسائية والاستماع إلى النياح، و مكتبة صغيرة، و عيادة وصيدلية وكذلك مركز لرعاية الأمومة والطفولة وبه حجرة ولادة وحمام عام، ومرحاض.

ومن جهة أخرى يتولى المركز الاجتماعى الإشراف على المرافق العامة (مضخة المياه والآبار، المفضلة العامة، نظام مقاومة الحرائق، مستودعات المخلفات...) وصيانتها. وعلى كل مركز أن يعين طبيباً متفرغاً ومفتش صحة يشرف على البيئة، و زائرة صحية - مودة - وأخصائى فى المسائل الزراعية يقوم بتطوير التقنيات الحديثة لزراعة الأراضى وتسويق المحاصيل.

وكان من المفروض أن يتم إنشاء ١٠٠ مركزاً منذ السنة الأولى (١٩٣٩ - ١٩٤٠) تبلغ تكلفتها ٣٠٠.٠٠٠ جنيهًا إلا أن الضغوط المالية و التقلبات السياسية لم تسمح سوى بتنفيذ ثلاثين مركزاً.

إن مواصلة تنفيذ هذا البرنامج رغم بطء العمل به يعد نواة لما أنجزته الثورة فيما بعد، إذ أن الإصلاحات التى قامت بها مستوحاة إلى قدر كبير من المشروعات التى أعدت فى تلك الحقبة.

من خلال خطط إصلاح القرية يمكننا إنن متابعة التغيرات التى أراد المهتمون بالصحة العامة إحداثها، إذ نجد فى هذه الخطط وصف دقيق لما كانت عليه القرية والقانورات ناقله الأمراض، كما نجد تصوراً أريف مصر وقد تخلصت من الأمراض المتوطنة وانتشر فيها التعليم و ارتفعت مقدرتها الإنتاجية و ليس هناك مكان للحنين إلى التقاليد أو للجانب الفولكلورى فى إعادة البناء هذه. فالشئ الوحيد الخلاب فى الريف المصرى هو جمال الطبيعة وخصارة الحقول، أما العمل الإنسانى فلم يفلح حتى ذلك التاريخ إلا فى تلويث هذه الطبيعة. و لا يمكن مصالحة البلد مع الأرض و من يفلحها إلا بإحداث تغير شامل فى الأفراد والمكان. وفى إمكان الذين تخرجوا فى فروع العلم الحديث أن يجنوا فى هذا المشروع الشامل رسالة ووظيفة على السواء.

إن مشروعات إصلاح الريف المصرى التى ظهرت فيما بين ١٩٣٠ و ١٩٥٠ تقترب إلى حد كبير من الطوبوية السياسية. فالأطباء المصريين قد ورثوا الأسطورة التى نشأت خلال الثورة الفرنسية و مفادها أن المرض سوف يختفى

تماماً من المجتمع مع تلاشى الاضطرابات والانتفعالات واسترداد المجتمع لصحته<sup>(٤١)</sup>، ويرجعون أسباب الفشل إلى حجم العمل المطلوب وضخامته، والواقع أنه لم يتحقق من هذه الخطط سوى بعض التجارب النموذجية قامت بها في أغلب الأحيان الجمعيات الأهلية، هذا بالإضافة إلى أن حلم القضاء التام على الأمراض مرتبط بأسطورة الطبيب المجاهد الذي يكرس حياته لخدمة المجتمع، في حين أن الضغوط التي كان يعاني منها العاملون في الصحة العامة لا تتماشى مع التيار السائد في هذه الفترة وهو ممارسة الطب في العيادات الخاصة، وكان هذا الاعتبار يحظى بقدر كبير من التقدير نظراً لما يتيح من فرص الحراك الاجتماعى. فرغم اقتناعهم الشديد بضرورة الإصلاح لم يتمكن الأطباء المصريون من التخلي عن الدور غير الواضح الذى نسبوه لأنفسهم وهو دور المفكرين. فكانوا يقومون بمهمة مزوجة: مهمة تحديد الأمراض التي يتحتم أخذها في الاعتبار من الناحية النظرية، ومن الناحية العملية معالجة هذه الأمراض، فأصبحوا مشتبكين بين العلم والممارسة، وفضلوا العمل كخبراء على العمل الميداني، حتى جاءت الثورة وفرضت الدولة سيطرتها حتى يستفيد كل المجتمع المصرى من الخدمات الصحية.

## المواضيع

- ١ - Michel Foucault, "Histoire de la médicalisation", Hermès, n°2, 1988, p. 13-29.
- (تاريخ التطبيب).
- ٢ - Jacques Leonard, *La médecine entre les pouvoirs et les savoirs*
- Aubier Montaigne, Paris, 1981.
- (الطب بين السلطة والمعارف).
- ٣ - في فرنسا يكلف أطباء الصحة العامة المعيّنين العاملين في الهيئات العامة ومكاتب الصحة التابعة للبلديات بمقاومة مرضى الدرن.
- ٤ - لا يوجد في اللغة العربية مقابل لكلمات "hygiène" و "hygiéniste" والمصطلح المستخدم للدلالة عليهما هو «علم الصحة» إلا أن مفهوماً أقرب إلى "santé publique".
- ٥ - A. Proust: *Traité d'hygiène*, Masson, Paris, 1902 (3<sup>e</sup> édition)
- ٦ - إبان الاحتلال البريطاني، كان كل أساتذة هيئة التدريس بمدرسة الطب بالقاهرة من المصريين وكان التعليم باللغة العربية. إلا أنه إزاء التشكيك في كفاءة هيئة التدريس هذه تم تعيين مديرًا بريطانيًا للمدرسة في عام ١٨٨٩، واعتبارًا من عام ١٨٩٣ لم يعين في منصب أستاذ إلا البريطانيون. أما الأطباء المصريون الحاصلون على شهادات عليا من الخارج، فكانوا يعينون على درجة أستاذ مساعد لدى عيبتهم.
- ٧ - على إبراهيم، «بهارسيه الحالب»، *المجلة الطبية المصرية*، العدد الأول، ١٩١٧، ص ١١ - ٣٢.
- ٨ - على إبراهيم، تقديم العدد الأول من *المجلة الطبية المصرية*، ١٩١٧، ص ٨.
- ٩ - المانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، اليونان، إيطاليا و اليابان، وكلها دول غير استوائية مما يدل على رغبة مصر في الوصول إلى مركز الريادة في هذا المجال.
- ١٠ - كلمة الدكتور محمد شاهين باشا، وكيل مصلحة الصحة العامة، في المؤتمر السنوي الثالث للجمعية الطبية المصرية، وقد نشرت هذه في العدد الرابع، أبريل ١٩٣٠ في *المجلة الطبية المصرية*.
- ١١ - إفتتاحية *المجلة الطبية المصرية*، العدد الثاني، فبراير ١٩٣٢، ص ٤٢.
- ١٢ - François, Ireton: "Des agricultures égyptiennes",
- Peuples Méditerranéens* n°. 41.42, Octobre 1987 - Mars 1988, pp. 211 - 255.
- (زراعات مصرية).

- ١٣- أشهر من كتب في هذا الموضوع هو هنري ميريت الفلاح، القاهرة، ١٩٣٦.
- ١٤- انظر على سبيل المثال : محمد خليل عبد الخالق، «مرض البلهارسيا لدى عمال المصانع بالقاهرة»، *المجلة الطبية المصرية*، عدد ٨، أغسطس ١٩٣٤.
- ١٥- يكتب عبد الواحد الوكيل :  
A sanitary Review of the  
Egyptian Village. Its Present and Future"  
(دراسة الحالة الصحية في الريف المصري).
- ١٦- يكتب عبد الواحد الوكيل «القطر في حاجة إلى تحسين سياسته الطبية والصحية»، *المجلة الطبية المصرية*، عدد ٦، يونيو ١٩٤٠ ص ٤١٤ - ٤٥٥.
- ١٧- زينب، بطة قصة محمد حسين هيكل التي تحمل نفس الاسم و التي تعد أول رواية حديثة تصدر باللغة العربية، مصابة بالدرن، هذا المرض الذي يرمز إلى التخلف و المعوقات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع الريفي المصري في بداية القرن العشرين.
- ١٨- عبد الواحد الوكيل، مقال سبق ذكره، *المجلة الطبية المصرية*، العدد ٦، يونيو ١٩٤٠، ص ٤١٦.
- ١٩- الدكتور أحمد حسين بك : «فلاحنا المصري»، *مجلة الشؤون الاجتماعية*، العدد ١، يناير ١٩٤٠، ص ٦١ - ٦٤.
- ٢٠- محمد خليل عبد الخالق، تم ذكره في  
" Une expérience sociale dans un village d'Egypte : el - Ageiza",  
(تجربة اجتماعية في قرية العجايزة المصرية)  
L. Vincenot, *La Revue du Caire*, n°. 87, Fevrier, 1946.
- ٢١- من بين ٩٠.٠٠٠ شاب يبلغون سن التجنيد كل عام، ٤,٥ ٪ فقط يعتبرون لائقون لتأدية الخدمة العسكرية، بينما الباقون لا يتم تجنيدهم بسبب الضعف الناتج عن الأمراض الطفيلية، *المجلة الطبية المصرية*، العدد ٦، يونيو ١٩٢٥.
- ٢٢- الواقع أنه في هذه الفترة لم يكن نظام الصرف الصحي متوفرًا جزئيًا سوى في شمان مدن مصرية.
- ٢٣- محمود شاكر أحمد بك، وكيل وزارة الصحة للمرافق العامة، «مشروعات وزارة الصحة العامة من أجل إصلاح الريف المصري و الارتقاء بمستوى الفلاح صحياً واجتماعياً»، *المجلة الطبية المصرية*، العدد ٢، فبراير ١٩٣٧، ص ٧٣ - ١٠٠.
- ٢٤- المرجع السابق، ص ٩٢.

٢٥- وهي حفر ناتجة عن تجريف الطين لصناعة الطوب وبناء السدود، سرعان ما تمتلئ بالمياه الراكدة.

٢٦- المرجع السابق، ص ٧٤ - ٧٥.

٢٧- Mercedes Volait *L'architecture moderne en Egypte* :

et la revue *al - ĩmara*, 1939-1959, CEDEJ, 1987

(المعمار الحديث في مصر ومجلة العمارة).

٢٨- التخوف من زيادة السكان والحوار حول تنظيم التسل يرجعان إلى هذه الفترة.

٢٩- يعتبر هذا المبلغ مرتباً معقولاً وأعلى من مستوى المرتبات الحكومية عامة.

٣٠- في الثلاثينيات نظمت عصبة الأمم سلسلة من المحاضرات حول إصلاح الريف وقرر أن العدد المناسب من الأطباء بالنسبة للسكان هو طبيب واحد لكل ٢٠٠٠ نسمة.

٣١- منذ منتصف القرن التاسع عشر قامت مصر بتجربة جديدة بالنسبة لهذه الحقبة و هي إنشاء قسم خاص بالصحة القروية مهمته نشر التطعيم ضد مرض الجدري وكذلك بعض مبادئ الصحة العامة بين السكان. إلا أن عدد الأطباء في هذا القسم كان ضئيلاً فلم تتحقق الأهداف المرجوة من مشروعات تعميم الطب التي تم وضعها في الثلاثينيات. انظر:

L. Kuhnke, *Lives at Risk. Public Health in Nineteenth-Century Egypt*, University of California Press, 1990,

(الحياة والمخاطر - الصحة العامة في مصر القرن التاسع عشر).

٣٢- Wendell Cleland: "Commentaires sur le plan de services médicaux dans le villages propose par M. Khalil"

(تعليق على خطة الخدمات الصحية في الريف الذي قدمه محمد خليل)، *المجلة الطبية المصرية*، العدد ٤، أبريل ١٩٣٤، ص ٣٥٩.

٣٣- «التعليم الطبي في مصر»، *المجلة الطبية المصرية*، العدد ٤، سبتمبر ١٩١٨.

٣٤- دكتور عبد الشافي محمد،

"Le nécessaire progrès sanitaire du village égyptien"

(ضرورة تطوير الريف المصري صحياً)، *المجلة الطبية المصرية*، العدد ٤، أبريل ١٩٣٧، ص ٢٤٩ - ٢٦٤.

٣٥- وهذا مستحيل خاصة في ظل نظام الضرائب الغير متطور السائد في هذا الوقت، وكذلك لعدم وجود دخل ثابت لدى سكان الريف، مما جعل عدد المستفيدين من برنامج

الرعاية الاجتماعية، الذي نخل حين التطبيق في هذه الفترة محدوداً للغاية، حيث لم يشمل هذا البرنامج سوى العاملين في دوائر الانتاج الحديثة.

٣٦- محمود شاكر بك، مقال سبق ذكره، *المجلة الطبية المصرية*، العدد ٢، فبراير ١٩٣٧.

٣٧- عبد الواحد الوكيل :

"Les équipements publics dans le village égyptien"

(المرافق العامة في القرية المصرية)، *المجلة الطبية المصرية*، العدد ٢، فبراير ١٩٣٧، ص ١٢٩ - ١٤٨.

٣٨- عبد الواحد الوكيل :

"A Sanitary Review of the Egyptian Village", Its Present and Future."

(الصحة في القرية المصرية : حاضرها و مستقبلها)، *المجلة الطبية المصرية*، العدد ١١، نوفمبر ١٩٣٤.

٣٩- المرجع السابق، ص ٨٧٩.

٤٠- محمود شاكر أحمد بك، وكيل وزارة الصحة للمرافق العامة : «مشروعات وزارة الصحة العامة من أجل إصلاح الريف المصري والارتقاء بمستوى الفلاح صحياً واجتماعياً» *المجلة الطبية المصرية*، العدد ٢، فبراير ١٩٣٧، ص ٧٣ - ١٠٠.

٤١- (نشأة العيادات) M. Foucault, *Naissance de la clinique*

Paris, PUF, 1988, p. 32.





## جولة الحد الأدنى<sup>(\*)</sup> ومساراتها الخفية

جان قوسي  
EHESS  
المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية

يتردد الحديث بشكل دوري حول ضعف الدول وتحلل العنصر السياسي تحت وطأة العلاقات الاقتصادية الدولية.

فكلما أثير موضوع «البلدان التابعة» أو «الأمم الصغيرة» تولدت الشكوك حول قدرة الدول على الاحتفاظ بالسلطة واستقلالية القرار، وقدرتها على التدخل لحمل الآخرين على احترام سيادتها الوطنية، كما تثار أيضاً التساؤلات حول شرعية هذه الدول في الداخل.

علوة على ذلك، نجد أنه في الفترات التي تتميز بتدويل الاقتصاديات، تطرح ثانية بالنسبة للدول المهيمنة أو التابعة على السواء، مسألة إضفاء الطابع

---

(\*) نشرت هذه الدراسة في إطار المؤلف الجماعي *La Réinvention du Capitalisme* تحت إشراف J.F. Bayart الصادر عن دار نشر Karthala، باريس، ١٩٩٤.

الاقتصادى على العلاقات الاجتماعية، وتجريد العلاقات الخارجية والديناميكيات الداخلية على السواء، من بعدها السياسى، وأضمحلل الدولة. فيقال أن الدولة قد فقدت سلطتها، ورغبتها فى التدخل فى اقتصاد السوق، وفقدت حرية الاختيار بين البدائل المختلفة، واستقلالية القرار، بل وشرعية التدخل فى الشؤون الاقتصادية.

فمنذ أن ظهرت النصوص التأسيسية الكبرى التى نددت فيها المدرسة الكلاسيكية «التجارية»<sup>(٥)</sup> ومن بعدها نقد Pareto للدولة، و التحليلات الليبرالية تقوم على فرضية مفادها أن تكثيف العلاقات الاقتصادية الدولية قد يقلل من شأن الوظائف السياسية / العسكرية للدول ويدفعها إلى عدم النظر إلى العلاقات الاقتصادية الخارجية على أنها صراع أقرب إلى المباراة الصفرية، كما أنه يحد من قدرتها على القيام داخلياً بخيارات سياسية مميزة وتنازلات وتسويات اجتماعية مبتكرة، خاصة إن كانت مثل هذه التسويات قد تبعدها عن إدارة اقتصادها على نحو أفضل. و الواقع أن قبول الارتباط بعلاقات اقتصادية دولية يعد من هذا المنظور بمثابة نتيجة ومعدل فى آن واحد لاتجاه الاقتصاد إلى الانفصال عن السياسة، وحصر وظائف الدولة فى أضيق الحدود، أى الحفاظ على النظام العام، وأمن الأفراد والممتلكات، واحتكار العنف المشروع، و الدفاع من الوطن<sup>(٦)</sup>.

منذ أمد بعيد رأى الكتاب الليبراليون فى هذه العملية سبباً إضافياً يدفعهم إلى العمل على تحويل الاقتصاديات، أملين أن تؤدي عملية التحويل هذه بصورة مباشرة إلى إدارة الموارد واستغلالها بأسلوب أكثر فاعلية، بل أن يساهم تحويل الاقتصاد كذلك فى عملية جذب متبادل بين الليبرالية الخارجية والليبرالية الداخلية<sup>(٧)</sup>.

وهذه الفرضية، أى فرضية الارتباط بين عملية التحويل و مولد « الدولة المحدودة السلطات»<sup>(٨)</sup>، يعترف بها أيضاً بعض أعداء الليبرالية مثل «أنصار

نظرية التبعية في أمريكا اللاتينية (كاروسو، فورتانو...)، فهم يعتقدون أن تبعية العالم الثالث عملية لا رجعة فيها، قامت بمقتضاها المؤسسات متعددة الجنسيات، بتجريد الدولة من بعض وظائفها. وقد جاء وصفهم لمخاطر المد من سلطات الدولة، بل وضمحلها بسبب تكثيف العلاقات الدولية بين البلدان، على قدر كبير من الدقة، حيث كان هدفهم من تفسير هذه العملية هو وقفها. فهم يرون أن عملية التمويل تهدد بانعدام فاعلية رقابة الدولة، بسبب الحركة الدولية لعوامل الإنتاج والنشاطات؛ وفي حالة نجاح بعض الدول في الاحتفاظ بسيطرتها رغم هذا الاتجاه، فإنها تكون مهددة بتهميش اقتصادياتها بفعل منافسة الاقتصاديات الأكثر تحرراً.

وحتى وقت قريب لم يكن الاتفاق في وجهات النظر في هذا الصدد بين أنصار التبعية المتطرفين من جهة و التفسيرات الليبرالية من جهة أخرى، يتناهى مع استمرار وجود تقليد نظري قومي يعتبر، على عكس ذلك، أن الضغوط التي يمارسها الاقتصاد الدولي، تولد عملية جدلية تكون الدولة فيها النتيجة والمتحكم في آن واحد. فأي ضغط من الاقتصاد الدولي - سواء نتج عن عملية تمويل الاقتصاديات أو عن المنافسة المتزايدة أو الوعي بالتفاوت في النمو بين بلدان العالم - من شأنه أن يولد صراعات دولية، خاصة تلك المباريات الصفرية التي ترتبط بالتبادل والتخصص، وأن يؤدي إلى تسييس العلاقات الدولية و بالتالي إلى الحاجة إلى الدولة. فالدولة وحدها وفق هذا التصور هي القادرة على تعريف وحماية المصالح العامة للمواطنين ووضع الحواجز مثل الحدود والجمارك والأفضلية الوطنية، لحماية الدخول والأوضاع والأدوار التي يهددها عدم الاستقرار الوافد من الخارج<sup>(1)</sup>. ووفقاً لهذه النظرية، فإن الدولة قادرة على تنظيم المجال القومي والهياكل الإنتاجية والتشريعات الاجتماعية الخاصة بها وفقاً للإيقاع الذي يلائمها. وفي ظل هذه الإجراءات الحماية التي تضمن لها الاستقلالية والشرعية والفاعلية، تتمتع الدولة بالإمكانات والموارد وسلطة

التدخل اقتصادياً وسياسياً، كما يمكن لها إعداد الفاعلين المؤهلين للقيام بدور حقيقي في العلاقات الدبلوماسية والمالية والاقتصادية الدولية.

هذا التفسير الجدلي لتدعيم الدولة كرد فعل لتزايد العلاقات الاقتصادية الدولية وكرفض للتفاوتات الاقتصادية التي أصبحت الآن أكثر وضوحاً على الساحة الدولية، يعود إلى الظهور في الفترات التي تحاول فيها بعض الدول «ملاحقة» التقدم الذي تخلفت عنه. فحين تغلبت «الدولة / القطر» مثل بريطانيا وفرنسا على المدن التي كانت تشكل مراكز التجارة، وكذلك عند انطلاق المانيا وروسيا واليابان في وقت لاحق، وأخيراً في ظل محاولات العديد من الدول النامية حالياً مثل البرازيل، فقد اعتمدت الدول في توسعها بل وفي بعض الأحيان في نشأتها، واكتساب شرعيتها وسلطتها، على المنافسة الاقتصادية مع الخارج.

لم تكن الدولة في أي من هذه التجارب مجرد منظم ومنسق لاقتصاد السوق، بل تدخلت في كل هذه الحالات كفاعل معني بالتغيرات الاقتصادية بصورة مباشرة، ومسئول أساسي عن التراكم الذي حدث وحامي له وفي بعض الأحيان كمسئول عن إدارة الأنشطة الاقتصادية لدى نشأتها وخاصة الأنشطة الصناعية.

وبذلك يتضح تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على بناء الدولة – والذي يمثل الجانب الخفي للعديد من النظريات التي تكثف في تحليلها بالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني<sup>(٥)</sup>. وقد ظهر ذلك التأثير خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠. غير أن «جدلية التبعية»<sup>(٦)</sup> والنور المميز للدولة في كثير من محاولات الانطلاق الاقتصادي قد عانت إلى الظهور في الوقت الذي تعددت فيه الترقعات حول تجاوز الدولة، خاصة فيما كتب عن المنشآت عبر القومية وفي بعض تحليلات أنصار نظرية التبعية.

إلا أن بداية الثمانينيات، قد شهدت بروز العديد من الظواهر التي كثيراً ما تفسر على أنها فشل لاستراتيجيات ملاحقة التقدم عن طريق زيادة تدخل الدولة. وقد أدى افتراض فشل هذه المحاولات إلى التكهن - والأمل بالنسبة لليبراليين - في أن تؤدي التغييرات الجارية حالياً في الاقتصاد العالمي إلى فقدان الدولة لشرعية تدخلها في الشؤون الاقتصادية، غير المطابقة لاقتصاد السوق، وفعالية هذا التدخل، كما ينتج عنها نزاع الجانب السياسي من الديناميكيات الداخلية والخارجية. ونذكر في هذا الصدد حدثين هامين هما الضغط المتزايد للمنافسة الدولية على البلاد النامية، ووضع حكومات بعض هذه الدول تحت وصاية المجتمع الدولي.

### آثار تكثيف المنافسة الدولية

#### المنافسة الدولية ، فرضية و فرضية

حتى نهاية السبعينيات كان في إمكان عدد من الدول النامية أن تتجاهل متطلبات المنافسة والمعايير التنافسية التي فرضتها الدول الصناعية <sup>(٧)</sup> متأثرة جزئياً بضغط الدول الصناعية الجديدة عليها، واستطاعت هذه الدول النامية، خاصة بفضل عائد النفط والقروض الخارجية، الاستمرار في إتباع سياسات تحد من قدراتها التنافسية مثل إحلال الواردات أو حتى الاكتفاء الذاتي.

غير أنه مع دخول الدول النامية في مرحلة الأزمة في نهاية الثمانينيات <sup>(٨)</sup> وجدت هذه الدول نفسها مضطرة ولأول مرة في بعض الحالات، لمواجهة مقتضيات المنافسة والمعايير التنافسية، بمعنى أن كل دولة من الدول وجدت نفسها مرغمة على التصدير بل و على تحقيق فائض تجارى لضمان خدمة الدين. ويتم التصدير في الوقت الذي تتسم فيه السوق العالمية بعدم التوازن بسبب اختلال استقرار احتكارات القلة الدولية عامة وخاصة على السواء، والذي جعل من تصدير المواد الأولية أمراً صعباً <sup>(٩)</sup>، ونتيجة لتفوق الدول التي تبنت نظام

المنافسة في فترة سابقة، أي الدول الصناعية الجديدة المصدرة و الدول التي بدأت مؤخراً في تصدير المنتجات الزراعية. أما تلك التي تصورت أنه بإمكانها تجاهل الجانب التنافسي، فقد اكتشفت أن تراجع نصيبها من السوق العالمي وبخول المنتجات الأجنبية إلى أسواقها، إنما يهددها بوقوع اختلالات خارجية لا رجعة فيها، مثل دول جنوب الصحراء الأفريقية. أما الدول المانحة للمعونات الأجنبية، مثل فرنسا، أو - على قدر أقل - المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والتي كانت ترى حتى الآن، أنه من واجبها أن تمكن بعض الدول النامية من عدم الدخول في حلبة المنافسة، بمنحها أفضليات تجارية ويتمويل العجز في تجارتها الخارجية و في المشروعات غير التنافسية الخ - فهذه الدول أكثر تحفظاً الآن إزاء تجارب التنمية غير التنافسية التي حدثت (١٠).

وإلى جانب تحول المنافسة الدولية إلى فريضة، فقد سادت أيضاً المعايير التنافسية. ففي البلدان النامية، يستند انتشار أيديولوجية الانفتاح على المنافسة الخارجية إلى نجاح تجربة الدول الصناعية الجديدة الذي يتم أرجاعه - مع الإقراط في التبسيط (١١) إلى احترام هذه الدول للميزات المقارنة. كما يعتمد نجاح هذه الأيديولوجية أيضاً على أزمة الاقتصادات غير التنافسية التي تنسب - بشئ من التسرع - إلى فشل تجارب بناء اقتصاديات متوجهة نحو الداخل (١٢).

وعليه فإن البلدان النامية تشهد اليوم تدعيم متبادل بين مقتضيات المنافسة والمعايير التنافسية وفقاً للتطور الذي عرفته الدول الصناعية منذ عقدين أو ثلاثة عقود. فتكثيف المنافسة الدولية يُصور على أنه عملية حتمية لابد من قبولها بدلاً من العمل على وقفها، وهذه النظرة ذاتها تساهم في تدعيم المنافسة الدولية. ومثلما حدث في الدول الصناعية، نجد أن هناك تحالف بين كل من المحللين الليبراليين وتكتلات المستهلكين وتكتلات المصدريين والحركات المناهضة للنقابات، للمطالبة بإلغاء تدخل الدولة بكافة صوره من رقابة وحماية ودعم... الخ، هذا التدخل الذي كانت وظيفته حماية المجتمع وحماية الوطن إزاء الخارج.

و بذلك يحدث مرة أخرى ذلك التناقض المتمثل في تفكيك السياسة الاقتصادية الخارجية لدول تعتبر نفسها في ذات الوقت مهددة من الخارج.

### المسألة الثالثة مفروضة عليها

إن التعرض للمنافسة الدولية وتدعيمها عن طريق تفكيك السياسات الحماية التقليدية كان لابد وأن يشجع الدول كما حدث في البلدان الصناعية، على الخوض في تجربة تحرير الاقتصاد والانسحاب من النشاطات الاقتصادية في الداخل.

فقد بدأت الدول النامية التي كانت قد تمكنت من تطبيق بعض جوانب نظام الرعاية الاجتماعية (welfare state) تمنأى من قلة الموارد، وتعرض للنقد بسبب تطبيقها لهذا النظام، تماماً كما حدث في الدول الصناعية. وكان ذلك يعني من الناحية العملية، تخفيض ميزانية الصحة والتعليم عدة مرات (١٣). علاوة على ذلك، فقد تأثر مستوى المعيشة في الحضر بارتفاع أسعار المواد الغذائية، كما أن تدخلات الدولة في مجالات الرعاية الاجتماعية مثل الصحة وعدم الاستقرار الوظيفي وانخفاض مستوى الأجور الخ - فضلاً عن بعض عناصر الضبط الفورية التي تم تطبيقها في عدد من الدول النامية (١٤)، أصبحت مهددة - تماماً كما في الدول الصناعية - بسبب ضرورة خفض تكاليف المنشآت وتخفيف الضرائب وجعل سوق العمل أكثر مرونة. وفقاً للسياسات التي أصبح معروفاً الآن، وتداعياته فإن المعايير التنافسية تبرر المزايدة المستمرة فيما يتعلق بمتطلبات عملية تحرير الاقتصاد وشروطها.

إن تحرير الاقتصاد في هذه الحالة لا يصح اعتباره مطابفاً للتطور النيوكلاسيكي (١٥)، حيث أن ضغط المنافسة الدولية قد يشجع الحكومات على التخلي عن التدخل حتى فيما يعتبر تدخلاً شرعياً وفقاً للمنطق الكلاسيكي الحديث. فالظروف الحالية تغري بعدم الحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة،

وبالامتناع عن الضغط على الشركات كي تأخذ في الاعتبار عوامل التكلفة الاجتماعية<sup>(١٦)</sup>، وتغرى بشكل خاص بعدم الأخذ في الاعتبار بنفقة التهميش المتزايد لنمو اقتصادى ثنائى، وعدم بناء رأس المال البشرى، وبإهمال النمو الذاتى المركز و التوجه وبتفضيل المنافسة قصيرة الأمد على المنافسة بعيدة المدى... الخ. وفى مثل هذه الظروف، فإن الحد الفاصل بين القطاعين العام والخاص لا يتحدد وفقاً للنظرية النيوكلاسيكية بل وفقاً للأيديولوجية الليبرالية. فالأمر السائد ليس احترام المعايير النظرية بل تطبيق المعايير العملية السائدة فى البلاد الأكثر ليبرالية أو البلاد الفقيرة ذات القدرة التنافسية العالية<sup>(١٧)</sup>.

وكان هذا سبب ادعى لأن يعاد النظر فى مجالات تدخل الدولة التى تتميز بها استراتيجيات اللحاق بالتقدم عن طريق التوجه نحو الداخل مثل حماية النشاطات الناشئة، وإنجاز التراكم من خلال النظام الضريبي و القروض العامة، وتولى الدولة لإدارة المؤسسات، و التنمية المخططة وإعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة والتكنولوجيا الحديثة، وأحكام التمهيد بين قطاعات الاقتصاد الداخلى، فى حالة عجز أيأ مذهب، و عمليات إعادة التوزيع بين المناطق عندما تمثل ممياً فى التكاليف الخ.... فكل أشكال التدخل هذه متهمه بعرقلة المنافسة بين الدول الجديدة.

إن «الدولة محدودة السلطات» اقتصادياً المطلوب إقرارها ليست بالضرورة دولة ضعيفة سياسياً. بل أن الأمثلة الأولى لنجاح النمو المتوجه نحو الخارج، كلها أمثلة لدول قوية (تايبوان، كوريا). وهذه الدول لم تقبل إلا بالحد الأدنى من القيود على سلطتها السياسية بل واستغلت هذه السلطة فى الضغط على التكاليف، خاصة تكاليف قوة العمل، التى كان من الممكن أن تقلل من القدرة التنافسية<sup>(١٨)</sup>.

وهنا فإن تلك الدول لا تصل إلى القدرة التنافسية المنشودة بالتنازل عن قوميتها أو بالتخلي عن دورها فى الداخل كحكم اجتماعى - سياسى، بل هى



على عكس ذلك تستخدم رموزاً قومية لا تقل دلالة عن الحمائية – التي لا تستبعد على أية حال –، وأنماطاً خاصة وفعالة من العنف والزبونية، وتتدخل الدولة صراحة في توزيع الأجور / الأرباح وفي تقنين العمل، وما إلى ذلك.

### المنافسة العالمية وخلق وظائف جديدة للحولة

ومن جهة أخرى وبينما تهدد المنافسة الدولية بالحد من بعض وظائف الدولة إلى درجة أبعد مما قد تتطلبه الطوبوية التيوكلاسيكية ذاتها، نجد أن هذه المنافسة تنشئ تدخلات لا تسمح بها تلك الطوبوية إلا في أضيق الحدود وترفضها الليبرالية طبعاً الحال.

فمن جانب أول ليس بإمكان أي دولة أن تمتنع عن محاولة تفادي بعض الآثار الاجتماعية الناتجة عن المنافسة الدولية أو تعريض هذه الآثار، فليست هناك دولة متقدمة خاضعة لهذه المنافسة ترفض زيادة إعانات البطالة و النفقات اللازمة لإعادة التاهيل<sup>(١٩)</sup>. بل أن التحليلات التي صدرت مؤخراً حول تأثيرات الحد من نفقات الرعاية الاجتماعية كانت أقل تشدداً في توصياتها من التحليلات السابقة التي شددت على ضرورة الحد من هذه النفقات<sup>(٢٠)</sup>.

وعلى نقيض فرضيات تحقيق التجانس في السياسات الاجتماعية في اتجاه خفض، فإن ريد فعل الدول وديناميكيات الصراعات الاجتماعية تؤدي إلى تنوع واضح في تحولات سوق العمل ونظم الرعاية الاجتماعية والديناميكيات الصناعية<sup>(٢١)</sup>.

صحيح أن هذا التنوع قد لا يتحقق كاملاً في الدول غير المصنعة بسبب ندرة الموارد من جانب وبالنظر إلى «الوصاية» المفروضة على هذه الدول من جانب آخر والتي سنتطرق إليها فيما بعد. بيد أنه من الممكن أن يتزايد هذا التنوع وأن تتعدد أشكاله بتأثير من الديناميكيات الاجتماعية طويلة المدى المختلفة – إلى حد كبير – في العالم الثالث. فالتنوع الكبير في التاريخ الاجتماعي لهذه

الدول يدفع بها إلى إيجاد أساليبها الخاصة للتخفيف من أثر المنافسة الدولية على التوازنات الإقليمية والعرقية والعلاقات بين الأجيال والأنظمة الزراعية والمقارية وعلى العلاقات بين المدن والريف، وعلى ديناميكية القطاع غير الرسمي... الخ.

و من جانب ثان فإن الاعتقاد بأن المنافسة الدولية تؤدي إلى توافق المصالح العالمية وتجريد العلاقات الدولية من الطابع السياسي وإنسحاب الدول من النشاط الاقتصادي، هذا الاعتقاد لم تثبت صحته إلا في التحليلات النظرية المجردة التي تتناول شروط المنافسة المثالية بين المنشآت الخاصة الصغيرة. ويمجد الترتيب لمواقف محددة أو تناول الأحاديث اليومية عن المنافسة بين الدول، فإن الخبراء الكلاسيكيين الجدد الذين يتحدثون عن توافق مصالح الأطراف يتراجعون عن موقفهم ويصفون - بقدر من «الفصام» - عملية المنافسة بأنها «حرب اقتصادية» ضرور تقوم فيها الدول بدور الفاعل الأساسي والمميز. فالأهداف والأدوات المطروحة على الدول منذ عقدين أو ثلاثة عقود باسم المنافسة الدولية تشعل صراعات معلنة بين الدول، وهو أمر لا يمكن تجاهله. وما نشهده اليوم على وجه الخصوص هو أن الدول تسعى في أن واحد إلى تحقيق فائض في ميزانها التجاري، و إلى التخصص في المجالات المربحة، و إلى الإرتقاء بمرتبتها في «هيراكية» النظام العالمي، ورفع مستوى المواصفات، الخ.... وكل هذه الصراعات ما هي في جوهرها إلا صراعات صفوية، معاكسة تماماً للمنطق النيوكلاسيكي، بل أن الأهداف المركبتيلية القديمة للدول تعود إلى الظهور تحت مسميات جديدة.

وفي إطار هذا الاقتصاد العالمي الذي يتسم بطابع صراعي واضح، فإن إحلال هدف المنافسة الخارجية محل التنمية المتوجهة نحو الداخل، قد يترجم لا في الحد من تدخل الدولة، وإنما في استخدام هذا التدخل من أجل تحقيق أهداف جديدة، فقد تحول سياسة دعم الصادرات مكان سياسة الحماية وذلك بزيادة ضمان الحكومة للمصدرين والمستثمرين، وبالمساعدة على تكوين

الاحتكارات واحتكارات القلة الوطنية أى مساندة مبراد الصناعة الوطنية، ويتحين ودعم المنتجات التي تناسب الأسواق العالمية المستقبلية، ويدعم صادرات السلاح ومساندة الصادرات الزراعية بل وبتخليق أسواق داخلية للمنتجات القابلة للتصدير في المراحل الأولى من انتاجها، لمساعدتها على الانطلاق.

لاشك في أن هذا التدخل أكثر صعوبة في الدول النامية عنه في الدول الصناعية حيث أنه، على عكس التدخلات الحمائية، يؤدي إلى زيادة مصروفات الدولة - وليس إلى زيادة إيراداتها. بل أن كل من البرازيل وفرنسا، إذا ما اكتفينا بهذين المثالين، يعتبران مثال لدول التي اضطرت مؤخراً إلى الخضوع لقواعد ومعايير المنافسة الدولية و التي تسعى إلى بلوغ هذه المعايير من خلال مجموعة من الإجراءات تتدخل الدولة لرفضها، وهو تدخل لا يعدو أن يكون في نهاية الأمر، سوى استعراةً للتقاليد الحمائية، وإن اتخذ وسائل عكسية.

والفارقة هي أنه حتى عندما تسعى الدول إلى تحسين قدراتها التنافسية دون هذا الدعم الواضح الصريح، نجد أنها تضاعف من التدخل في الشؤون الاقتصادية. فهي تستغل سلطتها لضغط التكاليف وزيادة الانتاجية وخفض الطلب الكلي وجذب رؤوس الأموال إلى قطاعات التصدير ومساندة الفروع المصدرة و تطوير مجالات البحث العلمي والتدريب وخلق مزايا مقارنة جديدة، وكما نعلم فإن تجربة الدول الصناعية الجديدة في آسيا هي أبعد كل البعد عن انسحاب الدولة.

والواقع أن المنافسة الدولية لا تساهم بشكل قاطع في تحرير الاقتصاد إلا في حالة استنادها إلى أيديولوجية أو إلى تدخل المنظمات الدولية. فمن الواضح من ناحية أولى أن الخطابات الليبرالية تأثير متزايد، وقد أصبح مصطلح «المنافسة» حجة أساسية ذات فعالية، يدفعها أصحاب هذا الخطاب، في وجه أى نظرية قد تضيف الشرعية على تدخل الدولة، إذ تصبح بالضرورة نظرية بالية، ومن جهة أخرى، فإن ضرورة فرض قواعد ومعايير «المنافسة الشريفة» وضرورة

رفع الدعم و الامتناع من إغراق الأسواق وتخفيض قيمة العملة، وكلها من آثار ونواتج المنافسة، قد نفع إلى الدخول في مفاوضات وإلى الاحتكام إلى مؤسسات دولية. ومن ثم فإن الحد من مجال تدخل الدولة ليس عملية أوتوماتيكية، وإنما هو نتاج قرارات متفق عليها، تم اتخاذها على المستوى الدولي، بما يشير إلى أن موقع الخيارات السياسية قد تغير. ويضاف إلى الجوه إلى هذه المفاوضات و المؤسسات التي تشمل كافة الدول، الدور الذي تلعبه برامج التكيف الهيكلي في الدول النامية.

### دول تحت الوصاية ، برامج التكيف الهيكلي

لقد اضطرت معظم الدول النامية المدينة إلى القبول بأنماط جديدة من انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي.

#### التخطيط للإسحاب يتم من الخارج

على نقيض المنافسة الدولية التي تحت الدول على تحرير اقتصادها من خلال آليات عامة لا تخضع للرقابة، وغير واضحة النتائج كما ذكرنا، فالضغوط التي يمارسها الممولون في إطار برامج التكيف الهيكلي، إنما تنتج عن قرارات صريحة ورقابة مستمرة وتطبيق نموذج محدد. فوفقاً لبرامج التكيف الهيكلي، لم يعد انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي يتم بفعل «يد خفية» فحسب، وإنما أصبح هدفاً يسعى إليه فاعلون يعتبرون أنفسهم بمثابة «اليد الطولى» للنموذج النيوكلاسيكي، فهو لم يعد النتيجة المرتقبة لمسار اقتصادي / اجتماعي بل هو محصلة وصول أنصار طويوية معينة إلى مقاليد السلطة.

وبذلك أصبح ينظر إلى انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي على أنه عملية نمطية يتم بموجبها مقدماً سرد كافة أشكال التدخل التي يجب على الدول النامية أن تتنازل عنها. فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، هناك تخصيصية

## دولة الحد الأدنى

المنشآت، وحل الاحتكارات الخاصة بالتسويق، ووقف دعم الدولة لبعض عوامل الإنتاج، وإعادة النظر في نظام الرعاية الاجتماعية، والالتزام بالأسعار الفعلية، مما يعنى إلغاء كافة أنواع الدعم والحماية والضرائب التى لا تتفق مع سياسة «الحياد الاقتصادى». أما على مستوى الاقتصاد الكلى، فإن أهم ما يتم فرضه على تلك الدول هو ضبط مالية الدولة وتوازنها، وفرض سياسة نقدية وائتمانية صارمة، وامتناع الدولة عن الاقتراض لتغطية العجز فى موازنتها، وأخيراً توضع سياسات التنمية على أساس انسحاب الدولة من عمليات التراكم وتخليها عن سياسة إحلال الواردات، وبالأحرى عن بناء اقتصاد ذاتى المركز، والتوقف عن محاولة إيجاد ميزات مقارنة خاصة فى سياسات التصنيع.

والواقع أن الهدف الرئيسى من برامج التكيف الهيكلى هو التخلص من استراتيجيات «اللاحاق» بالتقدم التى تستخدم فيها أساليب ورموز القومية والدولانية. وبذلك يبدو أنه، بفضل الضغوط التى تمارسها المنظمات الدولية والقيود التى تفرضها المديونية، قد أصبح ممكناً، ولأول مرة فى التاريخ، إنهاء الجدل حول ما إذا كان اللحاق بركب التقدم يتم عن طريق حماية الدولة أو عن طريق الاندماج فى السوق العالمية. وهنا فإن سلطة المنظمات الدولية يتم استخدامها حتى لا تؤدي التحديات الاقتصادية الدولية، إلى تقوية الحكومات وحتى تضطر تلك الدول إلى القبول «بمبدأ» عدم التدخل فى الشؤون الاقتصادية.

### المراسل بالسلطات السياسية للدولة

رغم أن برامج التكيف الهيكلى يتم تقديمها، وأو لأسباب دبلوماسية، على أنها لا تحرم الدول إلا من التدخل فى الشؤون الاقتصادية، فهى فى الواقع تمس أيضاً بالأبعاد السياسية. وأقل ما يقال فى هذا الشأن أن هذه البرامج تمس بأسس الشريعة، وتحديد الأهداف الجماعية، وتنظيم السلطات، والقدرة على تحديد الخيارات والتسويات الاجتماعية وكذلك القدرة على تنفيذها.. الخ.

إن هذا المساس بوتائف الدولة السياسية البحتة ينتج أولاً عن ضغط الموارد المالية اللازمة للقيام بهذه الوظائف، فتصغير حجم «الكعكة» التي يمكن اقتسامها يؤدي حتماً إلى إعادة توزيع كافة النفقات التي كان يستند عليها حتى الآن وجود الدولة وقدرتها على فرض احترام المواطنين لها وعلى تحقيق أهدافها. بيد أن إضعاف الدولة سياسياً ليس أمراً حتمياً حيث أن خفض مواردها في قيمتها المطلقة قد يتوافق مع ارتفاع نسبي في حصتها من إجمالي الناتج القومي نظراً إلى انخفاض الأخير، مما قد يؤدي ليس فقط إلى احتفاظ الدولة بسلطتها، بل وإلى إزدياد أهمية الرهانات الاقتصادية للصراع على السلطة والاستئثار بها، وقد يفرض ذلك إلى زيادة ثقل الدولة وتهديد الاستقرار السياسي في آن واحد. ومن جانب ثانٍ تدعى برامج التكيف الهيكلي أنها تضع معايير «لا سياسية» محل الصراعات والتنازلات وعمليات التحكيم الاجتماعي والسياسي، وأن المقصود بها هو تجريد القرارات الاقتصادية من البعد السياسي، وهو الأمر الذي يختلف تماماً عن «غياب الاهتمام السياسي» في المرحلة الانتقالية.

وهكذا، يفترض أن تصبح «لا سياسية» كل القرارات الخاصة بالأسعار والتي تتحدد بالرجوع إلى معيار المساواة بين الدخل الحقيقي والانتاجية، وقرارات الاستثمارات التي تحكمها معايير الربحية، الخ....، بل إن أهم الأساليب التي يستخدمها المستشارون الأجانب لتجريد الدولة مما يعد جوهر سلطتها السياسية، - وهو أوليتها للتحكيم والتوصل لحلول وسط وفقاً للأهداف التي تضعها وفي إطار علاقات القوى السائدة - أهم تلك الأساليب هو القول بوجود معايير «لا جدال فيها» مستمدة من النظرية الاقتصادية بون غيرها.

ومن الناحية المنطقية فإن تجريد هذه الأمور من طابعها السياسي، يفرض إلى تسييد رؤية اقتصادية تصل إلى حد نفي مشروعية الأهداف السياسية (٢٧)، ومن ثم يتم نصح الدول بالتخلي عن الأهداف السياسية التي ساهمت في تحديد

## حولة الحد الأدنى

اختياراتها الاقتصادية في السنوات السابقة، وذلك باسم ترشيد الاقتصاد. ومن بين هذه الأهداف بناء الأمة و جهاز الدولة و الهياكل الاجتماعية الجديدة، وإيجاد توازن أو عدم توازن بين المناطق المختلفة، وإمماج الشباب في المجتمع من خلال التعليم و خلق الوظائف، وإقرار النظام العام في المدن بخفض أسعار المواد الغذائية، و تعديل القوانين العقارية، وتمويل المشروعات التي تعد رموزاً للإستقلال القومي، و قبول رموز الحداثة، و تكوين شبكات الزبونية، الخ... فكل هذه الأهداف التي كانت قبل برامج التكيف الهيكلي أهدافاً سياسية بحتة، يتم بناءً عليها تخصيص الأموال العامة، لا يمكن إلا أن يعاد النظر فيها، بسبب الحد من وظائف الدولة، والواقع أن تخلى حكومات الدول النامية، منذ عام ١٩٨٠ عن الأهداف الصريحة والضمنية التي كانت تسعى إليها في الستينيات والسبعينيات، قد أدى بطبيعة الحال ليس إلى اختفاء وظائف الدولة، بل إلى إعادة تعريف هذه الوظائف وتغيير الجهات التي تتولى القيم بها.

### حول تحت الرقابة المستمرة

لقد رأينا في السنوات الأخيرة أن الجهات الممولة و المنظمات الدولية، تمسك بزماء عدد متزايد من الأمور التي كانت تعتبر في الماضي من سلطة الحكومات الوطنية، فهناك عدد متزايد من القرارات العامة لا يمكن لتلك الدول اتخاذها دون موافقة مسبقة ورقابة مستمرة من قبل الهيئات الأجنبية.

لقد أدخلت برامج التكيف الهيكلي واتفاقيات جدولة الدين على وجه الخصوص نوعاً من «المشروطية» الأكثر فلكثر صرامة، وقامت باقرار المشاورات الدورية على فترات متقاربة، وفرضت شفافية الحسابات القومية لتلك الدول، كما أدت هذه البرامج إلى تضخم محاسبي لإجمالي تدفقات التمويل الأجنبي و بالتالي إلى مزيد من فرض التدخل الأجنبي في تخصيص الموارد، خاصة في مجال الاستثمار، والاستثمار العام بالتحديد (٣٣). وبينما استطاعت الدول،

خلال فترة التوسع في منح القروض الدولية، اكتساب قدر كبير من الاستقلالية تجاه متخذي القرارات من الأجانب، اضطرت هذه الدول بسبب الضغط المالي ووضع برامج التكيف الهيكلي، إلى الرضوخ للتدخل الأجنبي في شؤونها والخضوع للرقابة - وما يصاحبها من عقوبات مالية فورية - التي قلما جرات المساعدات الثنائية على فرضها على هذا النحو.

وعليه نجد أن الجهات الممولة والمنظمات الدولية ونوايا الدائنين تتدخل أكثر فأكثر في تفاصيل قرارات تلك الحكومات، ولقد دفعت الصعوبات غير المتوقعة التي صادفت تطبيق التعليمات العامة المبدئية، والفشل التقني أو الاقتصادي الذي تعرضت له بعض الدول، وريود الفعل الخاصة بكل أمة من تلك الأمم، دفعت إلى المزيد من الدقة والتفصيل في توصيات السياسة الاقتصادية ومتابعة تطبيق البرامج بدقة أكبر. ومن جهة أخرى، وإزاء قدرة المجموعات الاجتماعية والدول على تحويل التعليمات - بعدم احترامها إلا جزئياً أو بتعويض آثارها بأفعال غير خاضعة أصلاً للرقابة برامج التكيف الهيكلي - <sup>(٢٤)</sup> زاد تدخل الجهات الأجنبية في إدارة الميزانية العامة للدولة وفي مراقبة القروض وفي عملية التخصيصية، حتى أن بعض الجهات الممولة بلغ بها الأمر أن تدخلت في عمليات زيادة أو خفض المخزون للتصدير للمضاربة التي نشأت عن بدء عملية تحرير الاقتصاد، كما لعبت دوراً في تقويم المنشآت وتنفيذ البرامج الزراعية وشاركت في تحديد احتياجات الاستهلاك وتعديل النظام الضريبي والتعريف الجمركية، وفي وضع وإدارة سياسة الاستيراد وسوق الصرف وتحديد حجم العمالة اللازمة للحكومة والقطاع العام وكذلك تحديد الأجور في هذه الوظائف... الخ.

ونحن اليوم بعيدون كل البعد عن الفرضية الأولى التي بمقتضاها تقتصر الوصاية الأجنبية على فرض احترام بعض المبادئ الأساسية، فالهيئات الأجنبية أصبحت تتدخل في أدق الشؤون الاقتصادية المحلية للدول النامية، إلى حد يثير الدهشة.



## الدولة وبرامج التكيف الهيكلي ، أحوار جديدة

إن الدول التي تطبق برامج التكيف الهيكلي تجد نفسها مهددة في آن واحد، مالياً بتدهور مواردها، واجتماعياً بخطر تمرد المجتمع على إجراءات التكيف الصارمة، و إيديولوجياً بفعل انتشار العداء للدولة، كما أنها مهددة من قبل المنظمات الأهلية في مجال الأنشطة الخارجة عن إطار السوق<sup>(٢٥)</sup>. علاوة على ذلك، فإن فرض الوصاية الدولية على هذه الدول ينال من استقلاليتها. كما أن هذه الوصاية من شأنها تعميق أزمة شرعية الدولة في نظر مواطنيها، بقدر ما تدفع الدولة إلى التنازل عن بعض أنوارها، وإلى الاعتذار عن سياساتها السابقة، بل وإدانتها<sup>(٢٦)</sup>.

وهنا فإنه لا يمكن تجاهل إمكانية أن يتسبب تراكم التهديدات على هذا النحو إلى إعادة النظر في كينونة الدولة ذاتها، خاصة في البلاد التي لم يترسخ فيها الحكم، مثل بلدان جنوب الصحراء الأفريقية. ألا تهدد هذه البرامج بزيادة مخاطر ما بدأ بالفعل من تفكك الحد الأدنى من الخدمات العامة، وزعزعة الأمن في المدن وأعمال النهب في الريف، ومن توقف عن صرف مرتبات موظفي الحكومة، الخ..... ؟ علاوة على ذلك، ألا تهدد هذه البرامج بزيادة حدة الأزمة بهدمها القاعدة الاجتماعية للمجموعات الحاكمة، نتيجة لخفض الريع والمكتسبات والدخول في الحضر، دون أن تصحب ذلك إمكانية تشكيل «شبكة زيونية» جديدة بشكل سريع (على اعتبار أن دعم الشبكات الريفية ليس قوياً ولا فعال بما فيه الكفاية، قياساً إلى المدن).

لقد استطاعت الدول حتى الآن، الصمود أمام علامات تفكك السلطة التي تلمسها سواء في الدول الصناعية أو في أفقر دول العالم الثالث وذلك رغمًا عن - أو بسبب - عدم استقرار الحكومات. والواقع أنها استطاعت أن تخلق لنفسها دوراً جديداً<sup>(٢٧)</sup>. وذلك بالعودة إلى وظائف الدولة النيوكلاسيكية كحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات العامة وفقاً لما تتضمنه برامج التكيف الهيكلي، وبفرض

نفسها - على الأقل في الوقت الحالي - كوسيط لا غنى عنه، بين الشعوب والمنظمات الدولية.

ويتضح دور الوساطة هذا في قيام الدولة بتلقى التدفقات المالية الوافدة من الخارج، بل أن انهيار الاستثمارات الأجنبية الجديدة والقروض المصرفية التي تحصل عليها الشركات الخاصة، إنما يترجم في الزيادة النسبية في حجم الأموال المحولة عن طريق الدولة، ومن أهم التناقضات التي نلمسها في برامج التكيف الاقتصادي، أن تلك البرامج تسعى إلى اللامركزية وقيام القطاع الخاص بعمليات التنمية وذلك بتمويلات تقوم الدولة بجمعها مركزياً، ويمكن تجاوز هذا التناقض نظرياً إذا ما أقدمت الدولة على إعادة توزيع هذه الأموال فوراً على سائر الأطراف، غير أنه من الملاحظ على المستوى العملي، أن الدولة تستمد بعض عناصر القوة من استمرار هذا التناقض.

و على أية حال، فالدول تلجأ إلى عدة وسائل لإعطاء قدر أكبر من الأهمية لدورها كوسيط، فهي التي تقوم بالمهام الآتية : تقدير - كثيراً ما يكون مبالغاً فيه - احتياجات البلاد من المعونة الغذائية، وتحديد استخدامات بعض المنح، وطلب إعانة طارئة للميزانية لمواجهة مخاطر انهيار أجهزة الدولة وقد تكون هذه المخاطر هي الأخرى مبالغ فيها<sup>(٢٩)</sup>، وطلب إعانات لتحقيق استقرار إيرادات التصدير، وطلب إعانات خاصة لمواجهة الفقر، وطلب الدعم الخارجي لهيئات الائتمان المهددة بالإفلاس، الخ.

ذلك ومن المرجح أن الجهات الممولة أصبحت على قدر من الحذر يدفعها إلى التحقق من صحة تقدير الدول لاحتياجاتها ومراقبة أوجه استخدام الأموال حتى تشجع بقدر المستطاع لا مركزية التعاون الاقتصادي، فالجهود التي تبذلها الدولة لاستعادة سلطاتها المالية أصبحت الآن محدودة وخاضعة لرقابة مستمرة، غير أن الرقابة والجزاءات المفروضة لا يمكنها - ولا تهدف دائماً - إلى استبعاد وتجاهل السيادة الوطنية، فلا يمكن لمشروع تعاون لا مركزي بين

## حولة الحد الأدنى

الشركات أو المناطق أو الجمعيات الأهلية. NGOs ولا يمكن لجهة ممولة أن تتابع ما سارت إليه تحويلاتها حتى آخر مستفيد، إلا بموافقة الدولة. والمشاهد هو أن الدولة تحاول على الأقل استخدام حقها في الاعتراض المسبق ووضع بعض الشروط. ففي إمكانها وضع العراقيل الإدارية اليومية أمام المشروعات التي لا تحظى بالأولوية في نظرها، كما تحتفظ لنفسها بحق طرد المسؤولين عن المشروعات التي تعترض عليها خارج البلاد، وبحق وقف البرامج في مرحلة التنفيذ أو إدماجها في مجموعة مشروعات أخرى، مما يغير مفزاها.

وأخيراً تسمى الدول أيضاً إلى فرض سلطتها على أساس أنها وحدها هي التي تستطيع إيجاد الحلول الوسطى والتسويات بين الشعوب والهيئات الأجنبية، كما تدعى - بقدر من المبالغة - أنها الوحيدة التي بمقدورها تقدير الخصوصيات المحلية بل - ويقدر من الاستخفاف في بعض الأحيان - الدفاع عن هذه الخصوصيات أمام السلطات الدولية. وفي نفس الوقت تجعل الدول من نفسها الفاعل الذي لا غنى عنه لتوضيح وتنفيذ توصيات الجهات الممولة، وهي توصيات لا ترتبط أصلاً بالزمان أو المكان وتدعى أن التكيف الهيكلي يتطلب سلطات قوية نسبياً - إذا ما أريد تطبيق إجراءات غير شعبية - لتطالب الجهات الدولية بالإعانات والتنازلات مقابل تنفيذ التوصيات. وأخيراً يمكن القول بأن برامج التكيف الهيكلي لا يمكن تطبيقها دون العديد من الترتيبات والجداول الزمنية وعمليات التحكيم والتسويات التي تتطلب من الدول القيام بدورها في تقدير الصعوبات والمشاركة في القرارات وتتيح لها فرصاً عديدة لإعادة إدراج أولوياتها - خلصة - عند تطبيق قرارات معينة.

من الواضح أن أحدًا لا يستطيع التنبؤ بمدى نجاح استراتيجيات البقاء هذه التي تلجأ إليها الدول، في التصدي في أن واحد للمعارضة الداخلية التي أصبحت تستهدف قمة السلطة، ولتدخل المنظمات الدولية التي تزيد تدريجياً من

حقها فى التدخل فى الشؤون الداخلية للبلاد و التى تتولى على أية حال تنظيم اقتصاديات الدول التى تمر بمرحلة التكيف.

### التغير فى أشكال التدخل والقوى الفاعلة فيه

إن المفارقة التى يكشف عنها السياق الحالى، هى أن خطاب الليبرالية، الذى أسهم فى تجريد التدخل الاقتصادى للدولة من شرعيته، قد أنتهى به الأمر عملياً، إلى الإسهام فى أن تضطلع أطراف خارجية بكل أو بعض ما كانت تقوم به الدولة من وظائف. و من ثم فالأمر المطروح ليس اختفاء هذه الوظائف وإنما تغير الأطراف والمواقع الفاعلة وسياقاتها الزمنية. وهذا الجمع بين خطاب ليبرالى ونزعات تدخلية كانت موضع نقد فى سياقات أخرى - قد ظهر أول ما ظهر فى الاقتصاد الدولى للإنتمان. فقد ظهر الأخير كنتاج لتخصيص القواعد المالية الدولية، وكلنا يذكر كيف امتدح الكثيرون قدرة السوق على تدوير البترول على نحو أفضل من المساعدات من دولة لدولة، وقد استمر هذا الوضع حتى أدت أزمة الديون بالدول إلى التدخل فى هذه العملية كمقرضة، وكمراقب لنشاط البنوك الخاصة ومفاوض حول إعادة جدولة الديون. وكما أوضح فينبرج R.E.Feinberg، فإن الأزمة المكسيكية فى الثمانينيات على وجه خاص، قد دفعت إلى تدخلات حكومية فى القطاع المصرفى الأمريكى، يزيد من دلالتها أنها تمت فى ظل إدارة ريجان التى جعلت من التحرير الاقتصادى أحد شعاراتها. وهكذا فإن التحرير الاقتصادى فى البلدان الصناعية، الذى كان من المفترض أن يواكبه تخفيف من قيود المعونات المشروطة للدول النامية. أى مزيد من الاستقلالية للدول المستفيدة قد أدى فى نهاية الأمر إلى تدخل غير مسبوق من الدول الصناعية، خاصة أجهزة الخزائنة، فى إدارة البنوك من جانب وفى إدارة الدولة النامية من جانب آخر.

أما برامج التكيف الهيكلي، فقد تم طرحها في البداية كمحاولات لحل أشكال الضبط الدولية، محل أشكال ضبط و تدخل قومية أدى فشلها مثلاً في العجز الخارجى والتضخم الداخلى إلى إجبار الأطراف الدائمة على المشاركة في الضبط الدولى. ومن ثم فإن التقنيات التى سبق اتباعها فى منطقة الفرنك Zone franc، مثل التشاور المستمر لتلافى حدوث الاختلالات، والتى سبق إبانيتها فى الماضى كأحد مخلفات الحقبة الاستعمارية، قد تم تبنيها مرة أخرى اليوم، تحت مسميات مختلفة، من قبيل كافة الجهات الممولة<sup>(٣١)</sup>. ولا شك فى أن برامج التكيف الهيكلي تظهر أولاً كمحاولة لإقرار قواعد لعبة جديدة تحد من السلطة التقديرية للدولة، إلا أنها فى التحليل الأخير، تضاعف من دور القرارات التى يشارك فى اتخاذها عدد من الأطراف.

وقد أوضحت خبرة برامج التكيف الهيكلي، أن انتقال مواقع وظروف التدخل لضبط السوق، كان أكثر تعقيداً مما كان متوقعاً، فما أسفرت عنه برامج التكيف الهيكلي من مفاجآت وما أدت إليه من صراعات اجتماعية، فضلاً عما أثارته من خلافات دولية، قد بلغ بالهيئات الأجنبية وأصحاب القرار إلى مراجعة قيمة خدمة الدين، و آجال الجدولة، و البرامج الزمنية للإصلاح، وتوزيع الأعباء وإيقاع التخصيص، والتعديت «المؤقتة» على قواعد السوق، ونسبة زيادة أسعار السلع الغذائية، وسرعة خفض حركة استيراد المواد اللازمة للصناعة، وتوفير المواد الغذائية الخ.....

ومثما اضطرت المؤسسات الدولية شيئاً فشيئاً إلى تنويع أشكال التدخل فى القرارات الفنية /الاقتصادية وإلى ابتداع أشكال جديدة أكثر دقة، فهى مضطرة اليوم لمراجعة «تكييف» الخيارات والتسويات الاجتماعية التى تشملها برامج التكيف الهيكلي، من خلال قرارات أكثر دقة. فيلاحظ أن كثير من هذه المؤسسات يقدم على التعاون «و«التفهم» إزاء سلسلة من القرارات السياسية البحتة، و ذلك بقدر أكبر مما كانت هذه المؤسسات ذاتها تتوقعه، حين كانت

تطرح نفسها كمعبر عن العقلانية والعلم المجرد. فهي لا تشارك فحسب في تعريف معنى الكفاية الاقتصادية والاجتماعية، لكنها تُعنى أيضاً بتقدير أهمية المجموعات الاجتماعية، وإمكانات ضغط الاستهلاك، بل وقياس مخاطر الانتفاضات. فهي تدلّ برأيها في ضرورة تعويض الأطراف الخاسرة والمتضررة، وفي التنازلات التي يجب تقديمها للجماعات وقيمتها ورموزها، وإذا كان قد ظهر في بدايات تطبيق برامج التكيف الهيكلي، أن الهيئات الدولية تكتفي بتعريف واسع للمحددات والقيود الاقتصادية وأن الدول تحتفظ في داخل هذا الإطار، بحق إدارة ما تفرضه هذه المحددات من نتائج، من خلال التحكيم بين بدائل مختلفة، وبناماً على خيارات سياسية داخلية، فإن التاريخ القريب يوضح أن الهيئات الدولية لا يمكنها إلا أن تدخل في علاقة «تعاون صراعي» مع الدول، لتعريف وتنفيذ هذه الخيارات والرهانات.

### نشأت مواقع صانع القرار

أخيراً، فإنه أيّما كان الهدف الأسمى من وراء «لا تسييس الاقتصاد»، فإن وضع الدول تحت وصاية برامج التعديل الهيكلي، قد أدى إلى قدر من التشتت والتداول - غير المنسق - للقرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية. وهو ما يشكل تحدٍ للقدرة التنظيمية للسلطات السياسية وتقدير لدى تمثيليتها وديمقراطيتها. فمن جانب أول أدت الرغبة في الحد من تدخلات الدولة إلى تشتت جغرافي ومؤسسي في الوظائف التي كانت تقوم بها، فصنع القرار فيما يتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية وبالاقتصاد الجزئي في أدق تفاصيله، يتم على أساس التفاوض مع المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، والضبط المالي يتم من خلال نادي باريس أو نادي لندن، ومن خلال أجهزة خزانة دول أجنبية تتولى فحص الشروط الداخلية والخارجية للإئتمان. وبالمثل فإن مقاومة الفقر وتلبية الحاجات الأساسية توكل إلى منظمات متخصصة وتناقش

خطوطها العريضة في البنك الدولي، كما أن أوضاع الأمن الغذائي تناقشها الدول المانحة للمساعدات الغذائية، على حين تناقش برامج تطوير البنية الأساسية والتنمية الزراعية في إطار برامج التعاون الثنائي، وتلك المتعددة الأطراف مثل الصندوق الأوروبي للتنمية. أخيراً، ففي البلدان الفقيرة، أصبحت المنظمات الأهلية على درجة من القوة تسمح لها بإداء بعض وظائف الدولة بل ويلورة حركات اجتماعية تروج لأيديولوجيات - وافدة - تدور حول ظهور المجتمع المدني.

إن تشتت الوظائف والمهام التي كانت الدولة تضطلع بها فيما سبق، له نتيجة أساسية ووثيقة - وإن ظلت ضمنية - هي إعطاء صانع السياسة الاقتصادية والخبير، قدر من الاستقلال إزاء الجماعات المحلية والصراعات السياسية التي يسعى لحلها. غير أن استقلال الاقتصاد عن السياسة، كهدف معن لبرامج التكيف الهيكلي، لم يتحقق وفقاً للتصور المتوقع. فلم يحدث نوبان البعد السياسي لصالح اقتصاد السوق، وإنما نقل السلطة إلى قوى تدعى أنها ليست طرفاً في الصراعات الاجتماعية وأنه ليست لديها أية مصلحة اقتصادية مباشرة في الاختيارات المطروحة <sup>(٣٢)</sup>. إن هذا الحياد ينظر إليه على أنه شرط فعالية الهيئات الدولية <sup>(٣٣)</sup>. بل أن اللجوء إلى هذه الهيئات أصبح هو الضمان لكي لا تخضع الإدارة الاقتصادية للدولة، لتأثير المصالح الخاصة.

ويعكس خطاب الخبراء هذا النزوع إلى الاستقلال عن السياسة المحلية ورهاناتها، حيث يدين ذلك الخطاب مخاطر تسخير السلطة السياسية، لخدمة المصالح الخاصة أو القطاعية أو الطوائفية <sup>(٣٤)</sup>. وتغلب على تصوص الهيئات الدولية لغة المصلحة العامة، باعتبارها أمر واضح بذاته ويمكن تعريفه والتعرف عليه علمياً. لقد بلور الفكر الليبرالي في العقود الماضية «اقتصاد سياسي جديد» يدور حول سلوك المؤسسات، حيث المصالح العام ما هو إلا حجة لتمرير مصالح البيروقراطية أو مصالح جماعات الضغط. وما هو الفكر الليبرالي اليوم يؤسس سلطته الدولية بالتأكيد على قدرة الهيئات الدولية على التماهي مع المصالح العامة

- وأسنا بحاجة إلى الإفاضة حول هذه المفارقة. كما أننا لسنا بحاجة أيضاً لكي نطبق على نصوص الهيئات الدولية، ذات المعايير التي تطبقها هذه المؤسسات على هيئات التخطيط المحلية.. وقد يكون من المفري أن نكشف ما يدور على المستوى الدولي من زاوية منطق المصالح الليبروقراطية، وتأثير جماعات المصالح والتفضيلات المذهبية التي تتخفى وراء شعارات الحياء العلمى والتوازن العلمى الأمثل.. وعوضاً عن الوقوع فى تجاوزات هذا «الاقتصاد السياسى التامرى» الذى يستخدم الخبراء للإقلال من شأن الدول، يبقى أن نأمل فى ألا يستمر الخبراء طويلاً فى تجاهل المحددات الاجتماعية / السياسية والأيدىولوجية التى تنفق وراء خياراتهم.

### الإجراءات السياسية لصنع القرار

إن الإشادة بعدم تدخل الهيئات الدولية فى الخيارات الاجتماعية، قد أدت حتى الآن وللأسف إلى عرقلة التفكير فى الأنوات التى يمكن من خلالها - أو التى يتعين من خلالها - للأفراد والجماعات والطبقات المعنية، أن تؤثر فى هذه الخيارات. فالقول بالطابع اللامسياسى، يقضى فى هذه الحالة إلى تجاهل بل واحتقار الاختلاف فى المصالح والتفضيلات وزدراء الإجراءات اللازمة لكفالة تمثيل هذه المصالح المختلفة. فمن التأكيد على الطابع اللامسياسى للحلول التقنية، يتم الانتقال - وفق تقليد باريتو Pareto العتيد - إلى الإقلال من شأن الطابع السياسى لعمليات صنع القرار.

إن عدم الاهتمام بعمليات صنع القرار على المستوى الدولى ومن ثم بالديمقراطية، قد يكون مقبولاً فى ظل السلطة المحبودة للهيئات الدولية. أما مع تزايد هذه السلطة بفضل برامج التكيف الهيكلى، فإن الاهتمام بهذه العمليات يصبح ضرورياً.



إن الزيادة غير المخططة وغير المبرمجة في سلطات الهيئات الدولية قد أتت حتى الآن إلى التعايش، داخل هذه الهيئات بين شذرات غير متجانسة من نظم سياسية مختلفة. حيث تتعايش أشكال «الحكم المشروط بنصاب» و الذي تحظى الحكومات الفنية بمقتضاه بتقل خاص، مع أشكال «التعاون بين الدول»، والتي تستند فيه الدول إلى مقولة السيادة الوطنية للحصول على المساواة القانونية ورفض كافة أشكال الرقابة الخارجية على مدى تمثيلية الدولة. ويضاف إلى ذلك أحياناً الإطراء على «حكومة الحكماء» أى الخبراء الذين يتمتعون بالشرعية العلمية والسياسية فى أن واحد، وعلى «حكومة الفضيلة» مادام التنديد بدولة الرعاية الاجتماعية Welfare State قد أدى إلى الإشادة بدور العمل الخيري فى مواجهة الفقر... لكنها قد تضيف على ذلك أيضاً شذرات من «حكم الأجهزة المالية» و الذى يصاحبه تقييم إيجابى لإستقلالية أجهزة الخزنة العامة والمصارف إزاء الدولة، بل أن بعض وظائف الدولة تعطى «كحق امتياز» لكبرى الشركات الخاصة، التى تضطلع ببعض المهام التى يحرم على الدولة الاقتراب منها، مثل تطوير وإيجاد ميزات مقارنة جديدة فى النول النامية. بل أن هناك بدايات لمحاولة التوجه مباشرة إلى الجماهير، وذلك بتخلى القوى والأجهزة الوسيطة. ومثال ذلك حين تسعى الهيئات الدولية إلى الأخذ فى الاعتبار بمصالح وتطلعات الشعوب، بالقفز فوق الدول<sup>(٣٤)</sup>.

أخيراً، فليس من المستبعد أن نشهد ظهور نوع من الديمقراطية الإدارية داخل الهيئات الدولية ذاتها، والتى قد ترجع إلى قدرتها على تعديل مواقفها الأصلية - حتى أكثرها دوفمائية - غير أن ذلك لن يأتى إلا كاستجابة للإنقادات التى تواجهها هذه الهيئات، والمصاعب التى تعترض تطبيق برامجها، وأشكال المعارضة الاجتماعية التى يثيرها تطبيق هذه البرامج والسياسات.

## المواضع

١ - حيث لا يكون الدولة «الوصاية» إلا في قليل من الحالات كتحريم استهلاك بعض المواد، ومواجهة المخالفات الاقتصادية مثل احتكار السوق.

٢ - في مقال آخر حاولنا وصف الأسلوب الذي عمل به الليبراليون المعاصرون على عدم الكشف عن الطابع التراكمي لليبرالية إلا تدريجياً بحيث ينشأ نوع من التداخل والتشابه فيبدو كل إجراء للحد من تدخل الدولة كنتيجة حتمية، لإجراء ليبرالي سابق، ثم بعد ذلك سبباً لإجراء تحرري جديد :

J. Coussy, "Aspects internationaux de la crise," *Mondes en développement*, n°56, 1986.

(الجوانب الدولية للأزمة).

٣ - يرجع هذا التعبير لـ R. Delorme, C. André اللذان استخدماه في مجال مختلف تماماً في كتاب : *L'Etat et l'économie*, Paris Le Seuil, 1983 (الدولة والاقتصاد).

٤ - فيما عدا المساحة التي تشغلها بريطانيا وأمريكا الشمالية وكذلك هولندا وسويسرا ظلت الحكومات، على الأقل حتى نهاية القرن التاسع عشر، تقوم بدور حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وعلى خلاف الليبرالية البريطانية المعادية للدولة، لليبرالية القارة الأوروبية تمسك الدولة،

G. Hermet, *Aux frontières de la démocratie*, Paris, PUF, 1983

(على هامش الديمقراطية).

٥ - إن النجاح الذي تلاقيه حالياً النظريات القائلة بتكوين الدولة عن طريق ديناميكية المجتمع الداخلية بعد بطبيعة الحال مكماً لنجاح النظريات التي تعتبر الاقتصاد الدولي أداة لانهيار الدولة.

٦ - A. Tiano, *La Dialectique de la dépendance*, Paris, PUF, 1977

(جدلية التبعية)

٧ - حول موضوع «المنافسة أياً كان الثمن» انظر أعمال Gérard Lafay وأبحاث مركز CEPII.

٨ - لقد أوضح C. Ominami جيداً تأخر دخول الدول النامية في إطار الأزمة في كتابه *Le Tiers Monde dans la crise*, Paris, La Découverte, 1986 (العالم الثالث في الأزمة).

(احتكارات القلة الدولية هل تقعد استقرارها؟)

١٠- التساؤلات الفرنسية حول استمرار مساندة فرنسا للاقتصاديات غير التنافسية  
واضحة تماماً في

J. Adda et M.C. Smouts, *La France face au Sud*, Karthala, 1989

(فرنسا في مواجهة الجنوب).

١١- إذا كان نجاح هذه الدول يرجع في بادئ الأمر إلى استغلال بعض المزايا المقارنة  
المتوفرة لديها مثل انخفاض سعر الأيدي العاملة، إلا أن استمرار هذا النجاح لم يتم إلا  
بإيجاد مزايا مقارنة جديدة نشأت بفعل زيادة سرعة تراكم رأس المال و رفع الانتاجية.

١٢- أن تكون تلك الأزمة ناتجة أيضاً عن أن بناء اقتصاديات متوجهة نحو الداخل  
يتطلب فترة أطول وأن هذا البناء قد توقف في كثير من الأحيان قبل الأوان بسبب  
الأزمة المالية العالمية، أمر لا يمكن تجاهله.

١٣- وفقاً لتقرير اليونسف،

*L'ajustement à visage humain*, Paris, Economica, 1988

(التعديل الهيكلي لوجه إنساني).

١٤- A. Lipietz, *Mirages et miracles. Problèmes de l'industrialisation dans le Tiers*

*Monde*, Paris, La Découverte, 1985.

(سراب ومعجزات، مشاكل التصنيع في العالم الثالث).

١٥- المقصود بالطوبوية النيوكلاسيكية (في مقابل النظرية الكلاسيكية الحديثة التي  
كانت تصور الواقع) هو شكل خاص من الكلاسيكية الحديثة يغلب عليه طابع البناء  
المعياري، وهذه الطوبوية تعتمد في تطورها على اتساقها الداخلي وتماسك منطقها  
الذاتي ولا تلجأ إلى الكشف عن الشروط السياسية لتطبيقها ومن ثم إثبات صحتها  
عملياً.

١٦- J. Sochs, *Ressources, emploi et financement du développement: produire*

*sans détruire. Le cas du Brésil*, Rapport introductif pour le séminaire du CENDEC,

1988.

(الموارد وفرص العمل و تمويل التنمية : انتاج دون تدمير، حالة البرازيل).

١٧- على تقييد التصبص العديدة التي كانت تركّز خلال السبعينيات على نشر معايير الدول المهيمنة، أدى التحرر الاقتصادي في كثير من الأحيان إلى تبني المعايير الاجتماعية (أو غياب تلك المعايير) الخاصة بالدول الخاضعة.

١٨- لم يحدث الاعتراض على هذه الدول القوية إلا في مرحلة لاحقة حين أدى ارتفاع مستوى الانتاجية إلى ضمان القدرة التنافسية، وعندما ازدادت قدرة العاملين على التفاوض نظراً لحجم سوق العمل وارتفاع مستوى التطلعات وسوف يتضح فيما بعد أن هذه الدول لم تكن دول محدودة السلطات إلا ظاهرياً.

١٩- خلال الخمسة عشر سنة الماضية زادت قيمة الرعاية الاجتماعية بسرعة أكبر بكثير من زيادة المرتبات في الولايات المتحدة وفقاً لما كتبه J. Poterba, R. Dornbush و C. Summers

"L'industrie manufacturière dans l'Amérique de demain", *Economie Prospective Internationale*, 4<sup>e</sup> trimestre 1988.

٢٠- هذا ما يفسر استمرار الصراع بخصوص تفسير سبب البطالة: هل هو التخلي عن الرعاية الاجتماعية أم الحفاظ عليها.

٢١- انظر أعمال R. Boyer و J. Mistral و J.L. Reiffers.

٢٢- لا اعتراض على شرعية الأهداف السياسية في ذاتها، غير أن وجه الاعتراض هو أن تحقيق تلك الأهداف يفرض «تكاليف» لا تستطيع الدولة تحملها.

٢٣- بما أن الدائنين لا يتنازلون عن الديون بل يوافقون على إعادة جدولتها، فهم يشترطون دفع جزء من الفوائد واستهلاك الديون مقابل تدفقات رأس المال الجديدة. ومن شأن هذا الأسلوب أن يحرم الدول من حرية تخصيص مدخراتها الداخلية (التي تخصص لخدمة الدين)، وأن يعوضها (كلياً أو جزئياً) عن ذلك بتوفير رؤوس أموال أجنبية يخضع استخدامها «للمشروطة»، ولقد حاولنا توضيح وقياس تلك القيود في:

"Contraintes extérieures et politique économique de Madagascar" Rapport pour le ministère de la coopération, 1986.

(القيود الخارجية و السياسة الاقتصادية لمذغشقر).

٢٤- كان يحجب العجز في الميزانية داخل حسابات غير خاضعة للرقابة وأن تخلق وظائف عامة جديدة عوضاً عن تلك التي تُجبر الدولة على إلغاؤها، الخ.....

٢٥- نظراً لتنامي دور المنظمات غير الحكومية والتشجيع الرسمي على التعاون اللامركزي جردت الدول من نشاطات عديدة خارجة عن نطاق السوق : الصحة - التعليم

والتدريب - إدارة التعاونيات - مقاومة الفقر - التمويل قصير الأجل - تنشيط الريف - تشجيع المشروعات الصغيرة... الخ. وفي بعض الدول، ولا سيما الأتل تقدماً، تقوم المنظمات غير الحكومية بتنظيم وتمويل قطاعات بأكملها من السياسة الاجتماعية، علوة على ذلك فإن هذه المنظمات كثيراً ما تعتبر نفسها أدوات المجتمع المدني وتستخدم خطياً معادياً للدولة. و تحصل في المقابل على مساندة التيارات المعادية للدولة للقيام بالنشاطات التي لا يمكن أن يتولاها السوق، في حالة رفع يد الدولة عنها، والتي يفقر تركها لقطاع الجمعيات الخيرية و ليس للحكومة. وكما يحدث في كل مكان، فإن انتقاد نظام الرعاية الاجتماعية يؤدي إلى ازدهار الجمعيات وأحياناً إلى أن تسترد الأعمال الخيرية مركزها بعد أن حاول هذا النظام تحديد دورها والقضاء على الجانب «المهين» فيها.

٢٦- لقد ندد بعض الخبراء بالسياسة التي كانت تطبق من قبل وخاصة باستراتيجيات اختلال التوازن وإحلال الواردات، كما ندد الرأي العام العالمي (والوطني في حالة حرية التعبير) بعدم عدالة توزيع الدخل لو السلطات والذي لم يُعد له ما يبرره في الحقبة الجديدة.

٢٧- J.F. Bayart, *L'Etat en Afrique. La politique du ventre*, Paris, Fayard, 1989.

(الدولة في إفريقيا: سياسة ملء البطن) مترجم إلى العربية.

٢٨- أوضح Y. Fauré و B. Contamin كيف استطاعت حكومة ساحل العاج عند بداية تطبيق عملية التكيف، العودة إلى مركزية الموارد والسلطات وذلك على حساب الشركات العامة.

"La restructuration des entreprises publiques en Côte d'Ivoire", Rapport CNRS, 1987

(إعادة التنظيم الهيكلي للشركات العامة في ساحل العاج) و

"La bataille des entreprises publiques en Côte d'Ivoire", Karthala, 1990.

(معركة الشركات العامة في ساحل العاج).

٢٩- فعلمية تخصيص الموارد التي تتجاهل عمداً بعض الاحتياجات الأساسية للدولة قد تكون فيما بعد طلب إغاثة طوارئ.

٣٠- Richard E. Feinberg, "International finance and investment: a surging public sector" in J.W. Sewel, R.E. Feinberg and V. Kallab (ed.).

*US Foreign Policy and the Third World Agenda 1985 - 1986*, Washington, Overseas Development Council, 1985.

### ٣١- لقد أوضحنا هذا التطور في

J. Coussy, "La zone franc: logique initiale, inflexions ultérieures et crise actuelle" in Daniel C. Bach, Anthony A. Kirkgreene, (dir.), *Etats et Sociétés en Afrique francophone, Paris, Economica, 1993.*

(منطقة الفرنك : المنطق الأولى، والتحويلات والأزمة الحالية).

٣٢- عدم التورط هذا يشكل هدفاً يبنى على أساسه التنظيم الإداري لتلك المنظمات ويظهر على سبيل المثال في تنقلات الموظفين بين المناطق الجغرافية المختلفة وفي أساليب العمل مثل وضع أنماط موحدة يتم تطبيقها في كافة الدول.

٣٣- قيام المنظمات الدولية بوضع وتعميق نظرية «الباحثون عن الربح» وقيامها أيضاً بتحليل «الاقتصاد السياسي المبني على الحماية» وقياس ما أحدثته تكتلات المصالح من تناقضات في التعريف الجمركية..... الخ. وتشارك كل هذه المنظمات في التنفيذ بتورط الإدارات الوطنية في الصراعات المحلية ويكونها في حكم وطرف في هذه الصراعات في آن واحد.

٣٤- تتجه المنظمات غير الحكومية بصورة متزايدة إلى تعيين نفسها كممثل مباشر للشعوب أمام المنظمات الدولية.

### تدوير سوق العمل فى مصر المصاعب والعقبات<sup>(\*)</sup>

فرانسواز كليمان  
CEDEJ  
ترجمة سامية رزق

إن عملية تخفيف الهيمنة المباشرة للدولة على كل من النشاط الاقتصادى والحياة السياسية، والتي بدأت بنهاية الستينيات، لم تتمخض حتى يومنا هذا إلا عن بعض التعديلات الطفيفة فى قانون العمل لسنة ١٩٥٩ والتعديلات التى أدخلت عليه عام ١٩٦٢. إذ لم تمس أسس الميثاق الاجتماعى الذى وضع فى إطار الدستور المؤقت لسنة ١٩٦١ ومن بعده الدستور الدائم. والواقع أن الزيادة الهائلة التى طرأت على حركية العمالة، والتاجمة من الارتقاع المفاجئ فى أسعار النفط، قد جعلت أى تعديل فى الإطار التشريعى غير ذى فائدة أو فاعلية - بيد أن برنامج التكيف الهيكلى الجارى حالياً قد وضع مسألة التغيير الجذرى لتشريعات العمل فى دائرة الاهتمام، فانخفاض الطلب على الأيدي العاملة فى

(\*) نشرت هذه الدراسة فى العدد ٢٠ لسنة ١٩٩٤ من مجلة *Egypte Monde arabe*.

مصر والخارج دفع العاملين إلى الاحتفاظ بوظائفهم في وقت تتضمن فيه إعادة هيكلة قطاع الأعمال خلفاً ملموساً في أعداد العاملين، ناهيك عن أن المرتب / الأجر أصبح مصدر الدخل الوحيد للغالبية العظمى من قوى المرتبات والأجور الزهيدة، بعد أن تبذرت فرص تعدد الأنشطة.

إن خفض سعر صرف الجنيه وارتفاع أسعار المنتجات المحلية وكذلك الفائدة على الودائع والقروض بالعملة المحلية، قد كشف عن المديونية الضخمة لشركات قطاع الأعمال العام والشركات الخاصة، والموروثة عن موجة الاسراف في الاستثمارات التي واكبت الحقبة النفطية ولأن القائمين على إدارة هذه الشركات لا يستطيعون الاعتماد على إلغاء ديونها، نظراً لما تمثله مديونية الشركات من ثقل في توظيفات الجهاز المصرفي المصري، وليس بإمكانهم كذلك التعويل لا على زيادة مطردة في مبيعات شركاتهم في ظل ركود الأسواق المحلية والخارجية، ولا على انخفاض أسعار المدخلات في ظل التزام الحكومة بإلغاء التحكم الإداري في الأسعار، لذلك فإن الحل الوحيد الذي يبدو متاحاً أمام هؤلاء المديرين من أجل إصلاح أوضاع شركاتهم المالية هو خفض تكلفة العمل وزيادة إنتاجيته التي مازالت متدنية نتيجة لنظام عمل تم تصميمه في ظل نظام مختلف للأسعار النسبية. ففي ظل نظام التخطيط المركزي كان تحديد الأسعار وإلحاق العمال بمراكز الإنتاج يقوم على اختيارات سياسية واجتماعية وليست اقتصادية بالمعنى المعروف في اقتصاد السوق.

ويرمى مشروع إصلاح وتوحيد قوانين العمل الذي ساهمت في تصميمه منظمة العمل الدولية بتوصية من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحقيق ذلك، ويترجى ضمن حزمة من التعديلات التشريعية لإعادة تنظيم القطاعين العام والخاص المشترك وتوحيد قوانين الاستثمار وكذلك إصلاح القوانين المنظمة للنشاط النقابي والتأمينات الاجتماعية والمعاشات.



لقد تم الإعداد لمشروع القانون الجديد من خلال لجنة يترأسها اثنان من الخبراء أحدهما رجل قانون من منظمة العمل الدولية والآخر استاذ جامعى مصرى بالاستعانة بعدد من القانونيين المتخصصين وممثلين عن القوى الاجتماعية والمؤسسات التى يريد كل من الحكومة المصرية ومنظمة العمل الدولية إشراكها فى تنظيم علاقات العمل فى صورتها الجديدة، ومن بينها اتحاد الصناعات والنقابات العامة والاتحاد العام للنقابات واتحاد الصناعات ومنظمات رجال الأعمال ووزارة العمل، بحيث تمثل جميع الأطراف (أصحاب العمل، العاملين، الدولة)، أما اللجان النقابية والأحزاب السياسية المعارضة فلم تشارك فى إعداد المشروع إلا بصورة غير مباشرة من خلال جلسات «الاستماع» التى دعى إليها سياسيون ونقاييون ينتمون إلى التيارات السياسية المختلفة.

وأثناء مراحل إعداداته المتتالية تسويت أجزاء من نصوص مشروع القانون الجديد الذى لم يعلن عنه رسمياً حتى القيام بعرضه أمام البرلمان، مما أتاح لصحف المعارضة «الأهالى، الشعب»، نشر مقتطفات منه فى إطار حملة معارضة بالاشتراك مع التيارات النقابية التى تكلف ضد هذا المشروع.

وبذلك فإن أول نزاع عمل كبير منذ أن دخل التكيف الهيكلى حيز التنفيذ قد حدث متزامناً مع إطار اعداد مشروع قانون العمل والسرية النسبية التى أحاطت به و القلق الذى يثيره فى الأوساط العمالية. واندلع هذا النزاع فى شركة «مصر للغزل الرفيع» بكفر الدوار فى أواخر شهر سبتمبر ١٩٩٤ عقب شروع إدارة الشركة فى تطبيق أحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاصة بحوافز الإنتاج وإنهاء العقود المؤقتة، ومع أن هذا النزاع لم يكن مرتبطاً بصورة مباشرة بتعديل قانون العمل إلا أنه يوضح مغزى هذا التعديل.

## إضراب سبتمبر ١٩٩٤ فى كفر النوار

تعد شركة كفر النوار الغزل الرفيع التى تضم ١٢٠٠٠ عامل ثانى كبرى شركات النسيج بمصر بعد شركة المحلة الكبرى، وقد قام بتأسيسها، كما هو حال شركة المحلة الكبرى، بنك مصر فى الثلاثينات وهى فترة انخفاض أسعار القطن المصرى فى الأسواق العالمية وإغلاق السوق المحلية أمام استيراد الأنسجة. وأنشئت هذه الشركة على نمط المصانع الأوروبية الكبرى فى نهاية القرن التاسع عشر، فهى عبارة عن مجمع متكامل لإنتاج واسع النطاق مبنى على نمط تقسيم العمل التيلورى (Taylorism). ويضم مدينة عمالية ومستشفى ومدارس ومحلات تجارية ومراكز تجارية بهدف تمكين العمال من التفرغ لمهام الإنتاج، و حيث أن شركة «الغزل الرفيع» قد تخصصت فى صناعة غزل ونسيج القطن المصرى الخام فهى تجسد مثالا للمشاكل التى تواجه الصناعة القطنية فى مصر، ألا وهى تحويل كميات كبيرة من خامة رفيعة الجودة ومرتفعة الثمن إلى منتج رخيص، وبما أن الشركة تقع فى وسط حقول القطن فهى بذلك لا تستطيع استخدام الاقطان المستوردة الأقل سعراً. ومن جهة أخرى، ونظراً لعدم توافر معدات الصباغة والطباعة داخل مصانعها، تضطر الشركة إلى التعاقد من الباطن، لتجهيز منتجاتها، مع شركة «شقيقة» مجاورة وهى شركة مصر البيضاء للصباغة والتجهيز التى يعتمد نشاطها الأساسى على طلبيات شركة الغزل الرفيع.

وشأنها شأن مصانع النسيج العامة الأخرى كانت شركة كفر النوار ملزمة حتى عام ١٩٧٤ بتوفير المنتجات للتصدير فى عمليات التبادل التجارى بين مصر ودول مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة COMECON ، بالإضافة إلى إمداد السوق المحلية بالمنتجات النسيجية الرخيصة وذلك لئلا يمتدح الخطأ بالموارد اللازمة لتجديد آلاتها، وفى عام ١٩٧٦ حصلت شركة كفر النوار للغزل الرفيع وشركة المحلة الكبرى على أول قرضين من جهات خارجية، إذ حصلت

مصر المحلة على قرض هيئة المعونة الأمريكية، ومصر كفر النوار على قرض مشترك للبنك الدولي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (A.F.E.S.D.) وكان من بين أهداف وشروط هذين القرضين، إلزام الشركة المستفيدة بتشبيد مبان للآلات الجديدة، علاوة على المباني والآلات القائمة، بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية الغزلية وسط أهم مناطق زراعة القطن مما يشجع على تصنيعه محلياً بدلاً من تصديره خاماً، وهنا نشير إلى تناقض واضح بين شكل تخصيص هذين القرضين وشروطهما وتوصيات كل من البنك الدولي والمعونة الأمريكية الخاصة بالاحتفاظ بالقطن المصري طويل التيلة للتصدير واستيراد أقطان قصيرة أقل سعراً للتصنيع المحلي، كما يتناقض هذا الاستثمار مع حظر استخدام الأقطان المستوردة في المغازل التي تقع وسط حقول القطن منعاً لإصابة المحصول المحلي بالآفات المنقولة من الأقطان المستوردة، وعلاوة على ذلك إذ حصلت الحكومة المصرية على قرض البنك الدولي بسعر فائدة تفضيلي ٤٪ سنوياً، فإنها أعادت إقراضه مناصفة لشركة الفزل الرفيع وهبباغي البيضاء بسعر فائدة ٩٪ سنوياً بموجب عقد ينص على أن تحتسب قيمة خدمة الدين بالجنه المصري على أساس سعر الصرف وقت حلول موعد تسديد الأقساط.

بيد أن قرض الصندوق العربي للتنمية قد توقف إبان قطع العلاقات بين مصر ودانيتها العرب على إثر اتفاقية كامب ديفيد مما اضطر شركة الفزل الرفيع وشركة البيضاء على اقتراض المبالغ الناقصة لاتمام المشروع المشترك، وحدث أن تأخر موعد تشغيل وحدات الفزل الجديدة بكفر النوار بسبب الحريق الذي اندلع بها بينما كانت الفوائد المستحقة لا تزال تتراكم، وتزامن تاريخ استحقاق سداد القرض وفوائده في أواخر الثمانينات مع شروع الشركة في تنفيذ خطة واسعة النطاق لإحلال آلات النسيج، ومع ارتفاع سعر القطن ارتفاعاً باهتاً، علاوة على ذلك ساهمت إدارة الشركة، تمثيلاً مع مفهوم الدور الأبوى للشركة الكبيرة في إقليمها، مساهمة سخية في تمويل الأنشطة الثقافية والنقابية وأنشطة الإدارة

المطية وفى تأسيس شركات خاصة مشتركة وتجديد البنية الأساسية الصحية وبناء المساكن والملاعب الرياضية الخاصة بموظفى الشركة.

هذا السخاء، علاوة على اتباع سياسة مرنة فى إدارة العمالة، وكذلك مدّ العملاء بتسهيلات ائتمانية كبيرة بغرض زيادة المبيعات، ربما ساهم فى صيانة حالة السلم الاجتماعى فى هذه المنطقة التى اشتهرت فى سبتمبر ١٩٨٤ «بإضراب رمضان» الذى كان بداية لسلسلة من نزاعات العمل التى هزت قطاع الغزل والنسيج لمدة ثلاث سنوات متتالية. وفى المقابل ربما تسببت هذه السياسات فى أن وصلت ديون الشركة فى أواخر ١٩٩١ إلى ٣٠٠ مليون جنيه مصرى مثل السحب على المشكوف ٣٠٪ منها مقابل مبيعات بلغت ٣٦٠ مليون جنيه مصرى. وعلى إثر صدور قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المنظم للقطاع العام تم إعادة تشكيل الشركات القابضة الثلاثة الخاصة بتجارة القطن وتصنيعه وبيع المنتجات للمستهلك حيث تكونت ثلاث شركات قابضة تشرف كل منها على عدد من الشركات التابعة للهيئات العامة الثلاث المنحلة، (الغزل والملقطن والتجارة الداخلية والاستهلاك) وهذه الشركات القابضة شأنها شأن كل الشركات القابضة العامة تخضع جميعها لسلطة وزارة قطاع الأعمال العام وإعادة التشكيل هذا، والذى كان يستهدف إعمال المنافسة بين الشركات التابعة داخل كل من القطاعات الثلاثة (القطن وتصنيعه وتجارة منتجاته) من أجل كسر الاحتكارات العامة وإقرار المساواة بين المنشآت العامة والخاصة، قد أدى فى الواقع إلى زيادة الترابط والتضامن بين كل الشركات العامة التابعة داخل هذه القطاعات الثلاثة.

وفى ظل إعادة تشكيل الشركات القابضة انتقلت شركة كفر الدوار للغزل الرفيع من الشركة القابضة للغزل، الذى أصبح يرأسها مدير كفر الدوار السابق، إلى الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة وعين لها مدير جديد. وقد أعلن المدير الجديد الذى وصفه الوزراء على سبيل التذليل (ووفقاً لما جاء

في جريدة الشعب) «بيلدوز» النسيج أنه سيتولى تصحيح المركز المالي الشركة بداية بإلغاء تمويل أنشطة وجهات بعيدة عن النشاط الإنتاجي للشركة.

ويفضل ما أصاب محصول القطن ومخزونه في آسيا من دمار في صيف ١٩٩٣ تمكنت شركة الغزل الرفيع وكافة الشركات المصرية العاملة في قطاع القطن من تصريف مخزون منتجاتها وتحويل خسائرها المالية إلى فائض مؤقت خلال موسم ١٩٩٤/٩٣، ووقع أعضاء اللجنة النقابية المنتخبة تحت تأثير المدير الجديد الذي وصفوه بـ «المستبد العادل» حسب جريدة الشعب، وعليه فقد رحبوا بنظام الحوارات والجزاءات الذي وضعه لإعادة الانضباط بالمنشآت كما رحبوا بتنظيم للعمل يهدف إلى الحد من الإسراف في الوقت والمواد الخام، وبذلك فاز من أسماء النقابيون بـ «منقذ كفر الدوار» بتأييد القاعدة والقمة معاً، ووقع صحافة المعارضة، فقد ذهب بخطته الإصلاحية إلى حد حرمان ١٦٠٠ عامل من الحوافز لمدة ٣ أشهر بسبب التأخير عن مواعيد العمل أو القيام بإجازات مرضية، ونقل عدداً من رؤساء الأقسام ونصل ٢٠٠٠ موظفاً بعقود مؤقتة كان قد تم تجديد بعضها على مدى ست سنوات متتالية، كما حرم ٢٠٠ عامل غير منضبط من الحوافز ومدى الحياة».

### الصراع وآثاره الصباشرة

وفقاً لما نشرته صحف المعارضة، فقد أدى تعميم هذه الإجراءات على كافة القطاعات إلى اعتصام العمال بالمصنع الرئيسي في يوم الجمعة ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤ عند تغيير الوردية حيث انضم عمال وردية الفترة المسائية إلى من كانوا يعملون الفترة الصباحية.

وفي اليوم التالي تم حصار المصنع وقطع التيار الكهربائي، ثم تمكن المحافظ، ومعه وزير العمل والسكرتير العام لنقابة عمال النسيج، من إقناع المعتصمين بمغادرة المكان مقابل وعدم إلغاء إجراءات الفصل والنقل وإلغاء

الحوافز ويوقف المدير عن العمل. غير أن هداماً وقع مع قوات الأمن المنتشرة في المدينة العمالية وقُتل ثلاثة أشخاص من غير العاملين من بينهم طفل أصيب بطلقة طائشة أثناء عولته من المدرسة، مما دفع بالبعض من سكان الأحياء المحيطة إلى تعطيل خط السكة الحديدية بين كفر الدوار والاسكندرية وريمه بالحجارة، ونتيجة لهذه الأحداث تم القبض على ٧٠ شخصاً من بينهم ١٤ عاملاً، ثم أطلق سراحهم بكفالة. وقيل في صحف المعارضة أنه في فجر الأحد ٢ أكتوبر قامت أجهزة الأمن بالقبض على ٢٤ عاملاً من منازلهم بناءً على القوائم التي قد تكون إدارة المصنع قد قدمتها.

ويعد ظهر هذا اليوم تجمع عمال الوردية الصباحية بشركة البيضا المجاورة لدى خروجهم من المصنع وأعلنوا تأييدهم ومساندتهم للعمال المسجونين، فأطلق سراح هؤلاء بعد ذلك ببضعة ساعات بكفالة مالية، وأغلق مصنع الغزل الربيع لمدة أسبوع ووضعت مدينة كفر الدوار في حالة طوارئ، وفي الأسبوع التالي، تجمع ٤٠٠٠ عامل (أي ما يعادل خمس إجمالى العاملين وفقاً لما جاء بجريدة الشعب) من شركة الغزل بالمحلة الكبرى أمام مقر اللجنة النقابية لتقديم مطالبهم المتعلقة، كما في كفر الدوار، بتعديل نظام الحوافز والجزاءات والأخذ بنظام توزيع الوجبة الغذائية عينيّاً كما هو متبع في الصناعات الأخرى بدلاً من صرف ١٢ جنيهاً شهرياً. عقب هذا التجمع تم القبض على ١١ من النقابيين ومدرس من المدرسة الفنية للنسيج من المنتسبين إلى حزب العمل وحزب التجمع والحزب الناصري، وأودعوا في سجن طنطا لتفادى تكرار أحداث كفر الدوار.

وتحسباً لانتشار هذا النزاع وامتداده، فقد تبنت الحكومة سياسة تهدئة الموقف، وعقد مدير شركة كفر الدوار - الذى أعيد إلى منصبه - اجتماعاً مع رؤساء الأقسام لتشكيل لجان تقوم بدراسة مشاكل العمالة. إلا أن عودة المدير قد أثارت - وفقاً لما ذكرته جريدة الشعب - بعض الاحتجاجات كالتوقف المؤقت عن العمل والتظاهر داخل المصنع وخارجه في مدينة كفر الدوار، حيث طالب

المخربين بتثبيت عمال العقود المؤقتة وبالإحتفاظ بالحوافز. ووفقاً لنفس الجريدة، فإن الخسائر التي تكبدتها الشركة - والتي تزايدت قيمتها بسبب الإضراب وتواپيعه - قد تكون بلغت ملياراً من الجنيهات المصرية كما بلغ السحب على المكشوف ٧٥٠ مليون جنيهاً. وفى نفس الأسبوع قام وزير قطاع الأعمال، صاحبه وزير العمل، بعقد سلسلة من جلسات الاستماع لتوضيح الأمر أمام أمناء اللجان النقابية فى الشركات العامة بمحافظات البحيرة والاسكندرية والغربية وكذلك فى ضاحية شبرا الخيمة الصناعية. وفى يوم الأربعاء ١٩ أكتوبر ١٩٩٤ عقد وزير العمل والسكرتير العام لنقابة عمال النسيج اجتماعاً بالقاهرة ضم أمناء اللجان النقابية لجميع شركات النسيج. أما عرض قانون العمل الجديد الذى كان قد تم تقديمه مجلس الشعب خلال الربيع الأخير من عام ١٩٩٤ وفقاً للإتفاق الذى أبرم بين الحكومة المصرية ومنظمة العمل الدولية (ILO) فقد تم تأجيله.

### استقرار جدد للإضراب فى مصر

#### على ضوء ظروف تكرير سوق العمل

لا يزال القانون المصرى حتى الآن يجرّم الإضراب وإن كان لا يعاقب عليه. منذ أن وقعت مصر على الاتفاقيات الدولية وحتى الآن، تنظر السلطات العامة إلى الإضراب على أنه من مؤشرات الأخطاء فى الإدارة بينما يعتبره العمال ملائمة الأخير عند وقوع الظلم عليهم. فعلاقات العمل الأبوية قد أصبحت إحدى مكونات النظام الاجتماعى بتقنينها داخل تشريعات العمل المتتالية حيث تضمن هذه العلاقة للعامل وظيفته والحد الأدنى من الأجر مقابل خضوعه التام لصاحب العمل، كما تسمح الدولة لنفسها بردع مخالفة النظام القائم نظير التزامها الأخلاقى بتوفير القوت للعاملين بها. وحيث أن مواصفات العمل لا يحددها عقد العمل بل العلاقة الأبوية بين الطرفين، فالأجر يدفع العامل نفسه عن

شهاداته وأقدميته وليس عن العمل الذى يقوم به. إن الشائبة التامة الناجمة عن ذلك بين الأجر والعمل تعوق تعزيز الانضباط وزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف التى تفرضها حالة الكساد فى السوق المحلية.

وفى هذا الصدد يعد تغيير طبيعة علاقة العمل من أهم عناصر عملية تحرير الاقتصاد المصرى الجارية حالياً فلا بد، حتى يرتبط سعر العمل بالعرض والطلب شأنه شأن السلع الأخرى، من رفع القيود والالتزامات الأدبية التى تحمّلها صاحب العمل وفقاً للعقد الذى أدخله النظام الناصرى.

هذه هى الأسباب التى من أجلها ألغيت فى مشروع قانون العمل كافة العوائق القانونية أمام فصل العامل كما كان يتمنى أصحاب الشركات. وحرصاً على احترام التوازن بمعناه الليبرالى بين حرية صاحب العمل وحرية العامل فقد تم إدخال مفهوم «المفاوضة الجماعية» و«حق الإضراب» فى القانون المصرى. و من جهة أخرى، تمسكاً بالتقليد الأبوى وإنراكاً لتوازن القوى الاجتماعية على الساحة السياسية المصرية، وضع المشرع قيوداً صارمة على ممارسة حق الإضراب وقصر التمثيل العمالى الجماعى على قيادة النقابة العامة syndicat unique de branche. وعلى الجانب الآخر ينص مشروع قانون النقابات، الذى يعتبر مكملاً لمشروع قانون العمل على مد فترة نيابة النقابيين المنتخبين الذين يشغلون المناصب القيادية فى النقابة - وذلك فإذن المفاوضة الجماعية التى صممها المشرع المصرى والتى تحل محل التدخل المباشر للدولة فى تنظيم علاقات العمل. قد تستند إلى القيادات النقابية المحترفة والأقل تأثراً بضغط قاعدتهم العمالية فى تمثيل العمال.

وينص مشروع القانون أيضاً على دور «الوسيط» (محاكاة للنموذج الفرنسى) فى حالة فشل وساطة اللجنة الثلاثية. ذلك ويحرم قانون العمل الجديد القيام بإضراب خلال فترة المفاوضات والوساطة وكذلك أثناء فترة صلاحية الاتفاقية الجماعية السابقة، ويرمى المشرع من واء تحديد حق الإضراب والتمثيل



العمالى فى حالة النزاع إلى تعزيز مركز صاحب العمل ومركز الدولة والحد من «المكاسب» المدرجة فى العقود الجماعية فى فترة التشفى وإعادة البناء. والواقع أن الهدف من «المفاوضات الجماعية» التى جاءت فى القانون الجديد هو فك مركزية إدارة علاقات العمل التى تميزت بالطابع الأبوى حتى يحل أصحاب الشركات والنقابات والإدارة المحلية لوزارة العمل محل الحكومة المركزية.

### الإضراب كمنظم للأجور فى سوق العمل

من خلال الإجراءات الطويلة والمعقدة التى تمر بها المفاوضات الجماعية، ومن خلال التقيود المفروضة على حق الإضراب، يرمى المشرع إلى الحد من حدوث الإضرابات فى الوقت الذى تهدد فيه حدة الصراعات الاجتماعية بتكاثرها. والواقع أن الإضراب، رغم تحريمه قانوناً، قد مورس كثيراً منذ عام ١٩٦٨ خاصة فى مرحلتى التشفى قبل وبعد الحقبة النفطية (١٩٧٩ - ١٩٨٥). فخلال فترة الرخاء القصيرة هذه، أتاح كل من الهجرة وازدهار النشاط الاقتصادى المحلى حلولاً فردية لمشكلة تدهور الأجور فى القطاع العام مما أدى إلى انكماش الحركات المطالبية مقارنة بمستواها خلال الفترة السابقة. وعلى عكس ذلك، حدث خلال (١٩٦٨ - ١٩٧٨) خلال فترة الركود الاقتصادى فى أعقاب انخفاض أسعار النفط (١٩٨٥ - ١٩٩٤) أن تعددت الإضرابات وأدت إلى رفع الأجور الحقيقية حيثما فشلت الآليات القانونية الجماعية فى وقف تدهورها. وهناك علاقة واضحة فى قطاع النسيج العام بين نزاعات العمل المطنة والتغيرات التى تشهدها الأجور. فمتوسط الأجر الحقيقى فى هذا القطاع قد ظل ثابتاً حتى عام ١٩٨١، ثم ارتفع بنسبة ٢٠٪ خلال عام ١٩٨٢ وانخفض مرة أخرى فى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٥ حتى وصل فى عام ١٩٩٠ إلى مستوى أدنى مما كان عليه فى عام ١٩٧٥. أما فيما يتعلق بعدد العاملين فقد تزايد هذا العدد تدريجياً حتى عام ١٩٨٢ ثم تناقص سريعاً حتى انحدر فى عام ١٩٨٦ إلى أقل من مستواه عام ١٩٧٥، ولم

يعد يمثل في عام ١٩٩٢ سوى ٦٠٪ مما كان عليه عام ١٩٨٢، وبذلك أصبح مجموع الأجور الحقيقية في قطاع النسيج في عام ١٩٩٢ نصف ما كان عليه عام ١٩٨٢.

ذلك وقد بدأت موجة الإضرابات الأولى لما بعد عام ١٩٦٧ في المحلة الكبرى (١٩٧١)، ثم امتدت إلى حلوان (١٩٧٤) فالمحلة الكبرى مرة أخرى عام (١٩٧٥)، وبلغت ذروتها في عام ١٩٧٦ أثناء أول انتخابات نقابية منذ عام ١٩٦٤. وقد استقلت المعارضة اليسارية هذه الانتخابات لشن حملتها السياسية التي أدت بالفعل إلى انتخاب عدد كبير من النقابيين اليساريين والناصرين. كما أن أحداث يناير ١٩٧٧ التي أثارها زيادة سعر الخبز قد اندلعت شرارتها بمظاهرة عمال الغزل بحلوان، فتبنت الحكومة آنذاك سياسة «العصا والجزء» متمثلة في اعتقال زعماء نقابيين ومناضلين سياسيين وإقامة الدعوى عليهم من ناحية، ومن ناحية أخرى في زيادة الأجور وإتاحة الفرصة أمام عمال الشركات الأكثر معارضة للانتقال إلى وظائف إدارية في المكان الذي يختارونه على أن يظل مرتبهم كما هو. لقد نجحت هذه الاستراتيجية في خفض عدد عمال مصنع حلوان بنسبة ١٠٪ فيما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ و انخفاض طفيف في متوسط الأجر في عام ١٩٧٩.

وفي عام ١٩٧٩ وخلال الدورة الثانية للانتخابات النقابية نشطت حركة المطالبة العمالية مرة أخرى رغم استمرار تطبيق قانون الطوارئ وقيام النائب العام بإلغاء ترشيحات المعارضة، وزاد التوتر السياسي إثر رفض اليسار لاتفاقيات كامب ديفيد وتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وارتبطت اعتقالات العناصر النشطة على الساحتين السياسية والنقابية في عام ١٩٨١ بالحوار السياسي أكثر من ارتباطها بالصراعات المتعلقة بالعمل التي اختفت من الساحة حتى عام ١٩٨٥. وكان من شأن زيادة الهجرة والرواج الاقتصادي داخل البلاد أن فتح مجال البحث عن حلول فردية. ومن جهة أخرى، أدت سياسة الاستثمارات

الضخمة في القطاع العام الصناعي إلى زيادة واضحة في التوظيف وارتفاع متوسط الأجر الحقيقي في الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٢. وأخيراً فقد أعقب اغتيال الرئيس أنور السادات فترة من التهدئة السياسية وفتح «الحوار الوطني» مع قوى المعارضة المختلفة، كما تم إطلاق سراح كافة المعتقلين وزيادة الأجور الحقيقية. وبذلك لم يشهد قطاع النسيج (العام)، الذي استمرت فيه زيادة الأجور حتى عام ١٩٨٢ (فيما عدا عام ١٩٧٩) أية اضطرابات ذات أهمية حتى عام ١٩٨٥. ويوافق عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٤ بداية إعادة تنظيم قطاع الغزل والنسيج (العام) وإنشاء الهيئة العامة للصناعات النسيجية تحت قيادة حازمة قررت تجميد المرتبات الاسمية مما أدى إلى خفض الأجور الحقيقية خلال عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤.

و قبل عقد الدورة الثالثة للانتخابات النقابية في عام ١٩٨٣، زاد خفض الأجور الحقيقية من تنشيط حركة المطالبة العمالية من جديد، وفي عام ١٩٨٥ اندلع نزاع دام عدة أسابيع في شركتي غزل الحطة الكبرى و اسكو بالقاهرة حول اعتبار يوم الجمعة عطلة أسبوعية مدفوعة الأجر، الأمر الذي ينص عليه القانون ولا يؤخذ به في قطاع النسيج. وجاء الحكم في صالح العمال، وأصبح حكماً من أحكام القضاء فتم تطبيقه على الـ ٣١ شركة نسيجية عامة، مما أدى في نفس هذا العام إلى زيادة الأجر المتوسط الحقيقي. وهي آخر زيادة في الأجور خلال فترة ما بعد ١٩٦٧. أما في الصناعات الأخرى فقد حاولت الحركات النقابية نشاطها ومطالبتها بزيادة الأجور منذ عام ١٩٨٦ فشملت النقل العام ثم امتدت إلى الصناعات الهندسية وذلك في ظل الانتخابات النقابية لعام ١٩٨٧. وانتهت هذه الموجة باضراب عمال مصنع الحديد والصلب بطوان عام ١٩٨٩ واعتصامهم في المصنع، وتركزت أهم مطالبهم على نظام الحوافز واستبدال بدل الغذاء النقدي بسلة مواد غذائية توزع شهرياً. إلا أن الردع الشديد الذي قد يعود إلى ضخامة هذا الاضراب جعل من هذا النزاع رمزاً، وأوضح حدود المواجهة التي تستطيع

الحكومة تحملها خاصة وأنها كانت تمر بأزمة فى مدفوماتها الخارجية وتستهل المفاوضات مع صندوق النقد الدولى، وفيما بين عامى ١٩٨٦ و ١٩٩١ أخذ الأجر الحقيقى فى الانخفاض سنوياً حتى أنه بلغ فى عام ١٩٩١ مستوى أدنى مما كان عليه عام ١٩٧٥، واستمر فى الانخفاض فى عام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وقد توصل مديروا شركات النسيج إلى هذه النتائج، بتشجيع من الهيئة ثم الشركات القابضة التى يتبعونها، بأن جعلوا التعمينات الجيدة بعقود مؤقتة وتجدد سنوياً. علاوة على ذلك، تآثرت القوى العاملة بسبب انخفاض مستوى الأجور من ناحية، وبسبب إحلال الأعمال التى تتطلب «الدقة» مكان تلك التى تتطلب «القوة» من ناحية أخرى فزيادة إنتاج الملابس الجاهزة والإقلال من عمليات النسيج وكذلك تطوير الآلات، سمح باستخدام المزيد من النساء بأجور أقل من أجور الرجال. و حيث أن نصيب الأجور المتغيرة حسب الإنتاج فى الأجر أكبر فى قطاع النسيج عنه فى الصناعات الأخرى، فقد أدى تقليل الإنتاج إلى خفض سريع فى حجم الأجور. وفى سبتمبر ١٩٩٠، أى أقل من عام بعد اعتصام العمال فى مصنع الحديد والصلب بطلوان، اندلع إضراب جديد فى عدة مصانع بالمحلة الكبرى وذلك بعد إلغاء المنحة التى كان يحصل عليها العمال بمناسبة بدء العام الدراسى، مما أدى إلى اعتقال نحو عشرة من ممثلى العمال ونقلهم مع إعادة صرف المنحة. وعلى نقبض ما حدث فى النزاعات السابقة لعام ١٩٨٥ لم ترتفع الأجور الحقيقية إثر هذا الإضراب، لم يحن بعد الآن لتحديد اثر إضراب سبتمبر ١٩٩٤ على تطور الأجور فى شركة الغزل الرفيع بكفر الدوار، إلا أنه من المرجح أن يكون من شأنه فى أحسن الفروض كبح الانخفاض الذى يبدو حتمياً.

فمن الواضح أن نزاعات العمل التى نشبت فى قطاع النسيج وفى غيره من القطاعات بعد عام ١٩٨٥ كان لها أهداف مختلفة، فلم يعد الهدف منها احتفاظ العاملين بنصيبهم من الدخل القومى المتنامى بل الحد من تخفيض نصيبهم من دخل قومى متناقص.

## المغزى من قانون العمل الموحد هو خفض تكلفة العمل

إذا نظرنا إلى قطاع النسيج دون غيره لوجدنا أن الأجور التى كانت تستهلك ربع إيرادات مبيعات شركات القطاع العام حتى عام ١٩٧٥ قد زادت خلال السنوات العشر التالية حتى بلغت ٤٠٪ من هذه الإيرادات، وفى نفس الفترة، زادت نسبة المنتجات الوسيطة إلى الإيرادات من ٥٥٪ إلى ٧٠٪، ونسبة الفوائد المستحقة من ١٪ إلى ٩٪، وتضاعفت نسبة مخصصات الإهلاك من ٤٪ إلى ٨٪ وذلك على حساب نسبة الرسوم والضرائب والإرباح القابلة للتوزيع التى تراجعت من ١٨٪ إلى ٩٪.

وفى حين كان نصيب العجز الجارى إلى قيمة الإيرادات يبلغ ٢٠٪ فى عام ١٩٨٥، فإنه قد انخفض إلى ٥٪ عام ١٩٩١، رغم سياسة الاستثمار الطموحة وزيادة أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية، وذلك بفضل الخفض الحاد فى نصيب الأجور الذى بلغ ٢٠٪، بينما احتفظت بنود الحسابات الجارية الأخرى بالوزن النسبى الذى كانت عليه فى منتصف الثمانينات، وبعد تطبيق القانون ٢٠٢ ورفع سعر الفائدة محلياً، تزايد نصيب العجز الجارى بالنسبة إلى اجمالى المبيعات من جديد واستقر حول ٢٠٪ وإن يؤدى أى تخفيض إضافى فى الأجور إلى تحسن ملموس فى الوضع المالى للمنشأة إلا إذا تم هذا التخفيض فى كل من عدد العاملين والأجور الفردية و بنسب كبيرة.

وهذا ما يستهدفه برنامج التكيف الهيكلى من خلال إعادة هيكلة القطاع العام ويفضل قانون العمل الجديد. فهذا القانون من شأنه أن يسمح فى آن واحد بفصل العامل ويخفض الأجور دون قيود قانونية تذكر، إلا أن تطبيق إجراءات التكيف هذه، سواء إن كانت مطابقة للتشريعات الحالية أو المستقبلية، إن يتم دون إشعال نزاعات عمالية كبرى - والشاهد على ذلك إضراب كفر الدوار - ونظراً للحجم النسبى لتكلفة المواد الأولية قد يتعين البحث فى إمكانية اختيار مواد أولية أقل تكلفة وإدخال نظم الإنتاج فى «الوقت المناسب» (Just in Time) للحد من حجم

المواد (٧٠٪ من إيرادات عام ١٩٩٠ و عام ١٩٩١) ومخلفات الإنتاج (٢ - ٣ ٪ من الإيرادات) والمخزون والبيع بأجل (٥٥٪ و ٢٠٪ من إجمالي المبيعات على التوالي) فضلاً عن نسبة الديون الداخلية والخارجية والفوائد المترتبة عليها (١٣٠٪ و ٧٪ من إجمالي الواردات على التوالي) والتي يتمثل الجزء الأكبر منها في شراء المواد الأولية في الأسواق المحلية والخارجية. إلا أن تعديل نظم الإنتاج والتسويق تعديلاً جذرياً أصعب في تنفيذه على يد كوانر اعتادت منذ ثلاثين عاماً على تنفيذ أهداف كمية في سوق تتمتع بالحماية من تطبيق خفض الأجور وتقليل أعداد العاملين. ذلك ومن المحتمل أن تدفع النزاعات العمالية التي قد تؤدي إليها هذه السياسات بالمنشآت، إلى ترشيد نمط التشغيل بها كما حدث في صناعة السيارات بفرنسا في الثمانينيات، وبالتالي يمكن لقانون العمل الجديد أن يؤدي إلى تنشيط الحركة العمالية وكذلك أن يوفر الظروف الملائمة لتكليف الجهاز الإنتاجي حتى يتوافق مع المنافسة العالمية على أن ذلك لن يتم إلا بإحداث ثغرات كبيرة في حماية «الوظيفة والراتب المكتسب».

## تحديد النسل أم السيطرة على الأسرة؟ تفسير سياسة مصر الديموغرافية من الاشتراكية إلى الليبرالية<sup>(\*)</sup>

فيليب فارچ  
CEDEJ  
ترجمة سامية رزق

من بين الأسباب التي دفعت الأمم المتحدة إلى اختيار مدينة القاهرة لعقد المؤتمر الدولي للسكان (٥ - ١٣ سبتمبر ١٩٩٤) وتمسكها بهذا الاختيار رغم تهديد الإرهاب الذي كان يحوم آنذاك في مصر، تأتي بلا شك رغبة في الإشادة بسياسة مصر الحاسمة من أجل التحكم في زيادة المواليد والنتائج التي حققتها في هذا الصدد.

فمصر قد شهدت انخفاضاً ملموساً في معدل النمو السكاني نتيجة للجهود التي بذلت على مدى عشرات السنين. وهناك شبه إجماع على نجاح المؤتمر: نجاح المنظمة الدولية التي استطاعت لأول مرة تبني قرارات تمس أموراً

---

(\*) قدمت هذه الدراسة إلى الندوة المصرية الفرنسية السادسة للعلوم السياسية. مايو ١٩٩٥.

أخلاقية غاية الخصوصية مثل العلاقات الجنسية والعلاقات بين الأجيال داخل الأسرة، وكذلك نجاح الحكومة المصرية التي أثبتت للعالم أجمع ليس فقط سيطرتها على أمن البلاد فى أوضاع غاية التوتر، بل وقدرتها على تطبيق سياسة ديموغرافية حكيمة يراعى فيها التوازن بين الاعتبارات الدينية والضرورات الاقتصادية والاجتماعية. فالجدل العنيف الذى دار بين صناع الرأى الذين ندبوا من خلال وسائل الإعلام القاهرية بمعد مؤتمر يتناول الأخلاقيات الجنسية على أنواعها داخل بلد الأزهر الشريف، والذى امتد إلى أرولة اجتماع المنظمات غير الحكومية، هذا الجدل لم يخترق فى أية لحظة حرم المؤتمر الرسمى الذى تمتع بحصانة المنظمة الدولية<sup>(١)</sup>، وفى المقابل أدى ذلك إلى تعزيز شرعية الحكومة والموافقة على سياستها السكانية.

ولكن سرعان ما وقع المؤتمر فى طى النسيان بعد أن كان بمثابة تكريس لاداء الدولة المستديم وتأثيرها على السكان سواء لخفض معدل المواليد أو لمشاهدة وفحص السلوك التأسلى. و لم يحدث، قبل انعقاد المؤتمر أو بعده، أن تم تقييم السياسة السكانية، وعليه سوف نعرض لبعض المعالم التى يكشف عنها تحليل النتائج، علماً بأن الجزء الأكبر من هذا التحليل لم يتم إنجازه بعد، سوف أذكر أولاً النوافع التى تجعل من السياسة الديموغرافية - فى مصر كما فى بقية دول العالم - عنصراً مستقلاً إلى حد ما عن السياسة العامة للدولة، ثم أبين بعد ذلك أن وجود علاقة سببية بين ما قامت به الحكومة المصرية للحد من معدل المواليد والانخفاض الحقيقى لهذا المعدل - الذى بات مؤكداً الآن - أمر لم يتم إثباته على أسس علمية، وأن هناك مؤشرات عديدة تدل على عدم جواز الربط تلقائياً بين انخفاض معدل المواليد ونشر وسائل تنظيم الأسرة. وسوف أتطرق أخيراً للأسلوب الذى تستطيع به سياسة تحديد النسل أن تفتح أمام الدولة الليبرالية، فى الوقت الذى تتخلص فيه من تخطيط الاقتصاد والإنتاج المادى، مجالاً للسير قدماً فى تنظيم الأسرة وتخطيط الإنتاج السكانى، مما يفسح لها



مجالاً بديلاً للتدخل فى قلب أكثر المؤسسات الاجتماعية خصوصية: الأسرة، خلاصة سوف أوضح من خلال هذه الدراسة كيف أن منطق أداء الدولة فى مجال التأثير على المواليد لا يتوقف على توافق النتائج المسجلة مع الهدف المعلن، بقدر ما يتوقف على تكيف الدولة مع التيار السائد على المستويين الدولى والاقصى والذى يسير فى اتجاه معاكس لما كانت الدولة تدعيه لنفسها حتى زمن قريب من سلطان مطلق.

### تحدد النسل يتجاوز حدود الأطر السياسى زماناً و مكاناً

نظراً للموضوع الذى تنطبق عليه وهو تكاثر السكان، فإن سياسة التحكم فى النسل تتجاوز حدود مجال الأداء السياسى المعتاد، وذلك من حيث الموقع الذى تستمد منه معناها أولاً وهو العالم بأجمعه، وثانياً من حيث طول المدة الزمنية التى تفصل بين الأداء نفسه وإعلان النتائج التى تسمح بالحكم عليه، وأخيراً من حيث ارتباطها بجوانب أخرى من السياسة العامة للحكومة وما يتعرض له المجتمع من تغيرات. فثمة خصائص ثلاث تحد كثيراً من هامش تأثير العامل السياسى على المواليد هى العالمية، وطول المدة الزمنية، والطابع الكلى.

#### ١ - العالمية

إن النمو السكانى الذى يشهده اليوم العالم ككل إنما هو أيضاً واقع مشترك لعدد كبير من الدول «النامية» بعد أن كان هذا النمو خلال القرن الماضى، من خواص الدول التى تعد الآن «متقدمة». ولذا فإن الدولة التى تسعى لمواجهة التحدى - الفطى أو المفترض - المتمثل فى سرعة زيادة السكان، تستمد الحلول مما توصى به المؤسسات الدولية وكالات التنمية الأمريكية والأوروبية. وحيث أن مجموعة الحلول هذه ليست على قدر كبير من النواع، فقد أخذت كافة دول العالم التى تشهد نمواً سكانياً سريعاً، فى تطبيق نفس الإجراءات، ربما بإدخال بعض

التعديلات الطفيفة وفقاً للظروف المحلية<sup>(٦)</sup>. إن المبدأ الذى يستند إليه «نسخ» سياسة نموذجية واحدة هو أن العلاج الذى أثبت فاعليته فى ظروف مختلفة يمكن نقله عالمياً، مع تغيير «الجرعات» إن لزم الأمر. وبذلك أصبحت الحكومات الوطنية إطاراً لتطبيق سياسة عالمية موحدة نسبياً. والواقع أن عولة المسألة الديموغرافية أصبحت غاية الوضوح منذ أن تم، تخوفاً من المستقبل، وبدون أسس علمية كافية إن اتطرق لها فى هذا المقال<sup>(٧)</sup>. الرابطة بين النمو السكانى وتدهور البيئة. ولا شك فى أن زيادة الاهتمام بالبيئة، التى لا تعرف حدوداً عندما يتعلق الأمر بالمحيط الحيوى، قد ساهم فى عولة إدارة الأمور السكانية. وحيث أن النمو السكانى والبرامج المقترحة للتحكم فيه أمر يمس إلى حد كبير كافة أرجاء المسكونة، فقد تبنت الحكومات المختلفة سياسة لتحديد النسل لم تتدخل فى صياغتها، وهى لا تستطيع بالتالى إرجاع النجاح الذى قد تحققه فى هذا المجال إلى صدق حسها السياسى.

#### ب - الأمد الطويل

إذا كان يشار إلى الزيادة السكانية على أنها تحدى، فإن مرجع ذلك هو الآثار السيئة التى تنسب إليها فى إطار الحفاظ على بعض التوازنات الكبرى. وعادة ما يُخشى من أن يؤدى التزايد المستمر فى الأجيال المتعاقبة إلى اختلال التوازنات الاقتصادية، خاصة فى أسواق العمل أو السكن. إلا أنه ينظر أيضاً إلى التوازنات السياسية التى تتهز بفعل وسائل التعبير الخاصة بالشباب والتى تتزايد مع زيادة حجم هذه الفئة العمرية. غير أن النمو السكانى لا يحدث بفعل هذه الفئات التى تمثل خطراً محتملاً (١٥ - ٢٠ سنة) بل يحدث من أسفل الهرم العمرى أى حنبثى الولادة. ولذلك فإن سياسة تحديد النسل بطبيعتها، وأياً كانت هذه السياسة، لا تؤثر ولا تحد من المخاطر إلا بعد نحو ١٥ أو ٢٠ عاماً من تطبيقها. علاوة على ذلك، تطول هذه المدة بسبب ما يحدثه جمود<sup>(٨)</sup> التكاثر

السكاني من بطله في رد فعل الزيادة السكانية. فسياسة تحديد النسل تستهدف زمناً بعيداً نسبياً، كما أن الاستخدام السياسي للإسقاطات السكانية ونتاجاتها على المدى المتوسط (عام ٢٠٢٥)، لتبرير ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد النسل، ذلك الاستخدام إنما يبين بوضوح أن مصدر التخوف هو المستقبل وما يتنبأ به من أرقام وليس الحاضر. وهو تخوف ممزوج بالفخر، فتقييم الحكومة للعدد الكلي للسكان إنما هو أمر مزبوح<sup>(٥)</sup> : فعدد الرعايا يتم النظر إليه بوصفه واحدة من سمات، بل من عوامل قوة الدولة، وبالتالي يصبح تحديد النسل في دولة ما بمثابة حد من قوتها، غير أن هذه النتيجة لا تتحقق إلا في المستقبل البعيد جداً بفضل جمود معدل الزيادة السكانية وحيث لا تُحاسب الدولة على سياساتها<sup>(٦)</sup>. وعلى هذا النحو، ونتيجة لطول الأمد الديموغرافي، فإنه لا معنى لتفاخر أي حكومة بالنتائج المباشرة لسياساتها، ولكنها تترك لمن يخلفها الآثار الحسنة أو السيئة لهذه السياسة.

#### ج - الكاية

لا يمثل تحديد النسل سوى جانب واحد من جوانب السياسة السكانية الشاملة التي تعني أيضاً بعوامل الزواج والوفيات والهجرة والتوزيع المكاني للسكان. وحيث أن الظواهر الديموغرافية تشكل فيما بينها نظاماً مكملاً<sup>(٧)</sup> فإن كل تغيير يطرأ على إحداها قد يكون ناتجاً عن تغيرات حدثت في الظواهر الأخرى<sup>(٨)</sup>. ومن جهة أخرى، لا يعتبر التطبيق الصريح لسياسة تحديد النسل هو الوسيلة الوحيدة التي تؤثر بها سياسة الدولة على عدد المواليد، فهذه السياسة توازنها سياسات أخرى أو تتناقض معها، مثل سياسة التعليم ولا سيما تطعيم البنات، وسياسة العمل وعمل المرأة تحديداً، وسياسة الدعم الذي تقدمه الدولة للأسر في مجالي الصحة والغذاء الخ....

و هكذا فإن التحول فى منحى المواليد قد ينتج عن تفاعل أسباب عديدة. كما أن سياسة تحديد النسل قد تتأثر، ايجاباً أو سلباً، حسب الحالة، بسياسة أخرى يتم تطبيقها فى نفس الوقت. فاحتواء الهجرة من الريف إلى المدينة فى بلد تكون المناطق الحضرية فيه أقل خصوبة بكثير من المناطق الريفية، قد يؤدى بعد فترة إلى إبطاء انخفاض المواليد. كذلك، فقد يؤدى رفع يد الدولة عن الآليات التى طالما دعمت اقتصاد الأسرة، إلى الحد من الحصول على التعليم والخدمات الصحية اللذين ثبت تأثيرهما على انخفاض مستوى الخصوبة. ويتضح من هذا الطابع الشمولى الذى تتسم به الظواهر والسياسات، أن انخفاض المواليد لا يمكن نسبته إلى الاجراءات التى تتخذها الدولة لخفض معدل المواليد دون دراسة العوامل الأخرى التى قد تؤثر فى هذا الانخفاض.

## ٢ - تنظيم الأسرة لا يؤدى إلى انخفاض المواليد

عادة ما تكون السياسة أكثر تلقياً من الديموغرافيا؛ يتغير نظام الحكم، أما السكان فيبقون. ومما يثير الدهشة أن هذا الأمر بدأ معكوساً فى مصر خلال العقود الأخيرة، بمعنى أن اهتمام الدولة بالحد من النمو السكانى ظل ثابتاً بينما تعرضت معدلات هذا النمو للتذبذب. سوف أذكر أولاً مراحل إنشاء جهاز مختص بتحديد النسل، ثم أتناول تلك الظاهرة التى كان من المفترض أن ينظمها هذا الجهاز، وأخلص نهاية إلى أن الجهود التى تبذلها الدولة لنشر تنظيم الأسرة ليست السبب فى التغيرات السلوكية التى دفعت الأسرة المصرية إلى تنظيم النسل.

## ١ - من الإشرافية إلى الليبرالية الجديدة

أول من أثار المسألة الديموغرافية ومقولة الخطر السكانى فى مصر هم المثقفون والقائمون بإحصاءات الدولة وأساتذة الجامعات والأطباء. وقد شغلهم

هذا الأمر مبكراً، أي في الربع الأول من القرن العشرين، ولا شك أن الظهور المبكر للمخاوف اللتسية في مصر، قياساً إلى غيرها من الدول، يرتبط بصعوبات التوسع الأنقى في الأراضي القابلة للزراعة، في مجتمع زراعى بالأساس.

فعمد عام ١٩٢٢ أشار مراقب إدارة الإحصاء والتعداد إلى اكتظاظ مصر بالسكان. فقد ذكر الدكتور ليفي Levi في تحليله لنتائج تعداد ١٩١٧: «إن الأمر قد وصل إلى حد التشبع، وقياساً إلى التنظيم الاقتصادي الراهن، بلغت الكثافة السكانية مستوى قد لا يفوقه سوى مستوى الكثافة في الصين وبعض مناطق الهند (....) ومن وجهة نظرنا لا يمكن تجاوز هذا الحد دون أن تحدث نتائج اقتصادية واجتماعية وخيمة، ما لم يتم توسيع الرقعة الزراعية وتكثيف الزراعة و الانتاج الصناعي، بحيث يمكن الاستفادة من فائض السكان وتوفير الحد الأدنى من وسائل العيش الكريم»<sup>(٩)</sup>. وفي عام ١٩٣٧ ساروت نفس هذه المشاغل التي عبر عنها الدكتور ليفي، استاذاً آخر من الجامعة الأمريكية بالمعادي هو ويندل كليلاند Wendell Cleland، الذي ألف كتاباً تعرض «الظروف المعيشية التي نشأت في السنوات الأخيرة وأصبحت تهدد رخاء السكان مستقبلاً»<sup>(١٠)</sup>. واتخذ كليلاند من السعة المكانية<sup>(١١)</sup> عامل شبه ثابت، فخلص إلى أن مصر سوف تبلغ الحد الأقصى للسكان، وهو ١٩.٢ مليون نسمة وفقاً لحسابات المؤلف، في عام ١٩٥٥. كما جاء في كتابه أنه «من بين ركائز الزراعة الثلاث، أي الأرض والعمل والتنظيم، تعد الأرض العنصر الفعال الوحيد، حتى أن الاهتمام ينصب دائماً على إنتاج الفدان وليس إنتاج الفرد. فالعمل ليس له شأن كبير في مصر، بل تستحوذ الأرض على كل الاهتمام، وهو أمر طبيعي في حالة اكتظاظ السكان». وحيث رأى كليلاند أن «مبدأ مالتس، أي الزيادة الهندسية للسكان في مقابل الزيادة الحسابية للموارد، هو مبدأ ينطبق على مصر»، فقد أوصى بتبني الحلول المالتسية: «زيادة موارد البلد وتحديد النسل». وقد أشار المؤلف إلى أن تشجيع عمل المرأة يعد حلاً سليماً من الناحية النظرية لما يؤدي إليه من تأخير

سن الزواج، إلا أنه حل غير واقعي لأن «الرأي العام يفترض على مزاوله المرأة لنشاط مدفوع الأجر». وسرعان ما أدت مخاوف المثقفين إلى رنود فعل فى الجمعيات المهنية. فى عام ١٩٣٧ عقدت الجمعية الطبية المصرية مؤتمراً لتنبيه السلطات إلى ما تشكله المسألة السكانية من تهديد، مما أدى إلى إصدار أول فتوى تؤيد تحديد النسل و هى التى أصدرها مفتى الديار الشيخ عبد المجيد سليم.

إن الحجج التى تقدم بها المثقفون فى ذلك الوقت - أوضاع الاقتصاد الكلى أو الصحة و العدالة الاجتماعية - قد صمدت أمام الزمن و هى ترد بون تعديل يذكر فى الخطاب الرسمى المعاصر. حيث شدد الرئيس مبارك فى خطاب ألقاه عام ١٩٩٣ على أن كل من الأمية و ارتفاع معدلات الخصوبة والوفيات وانتشار الأمراض، والهجرة إلى المدن ومعدلات الزيادة السكانية المرتفعة، يستنزف جهود التنمية الاجتماعية و الاقتصادية. و هو ما يؤكد ضرورة الاهتمام بالبرامج الصحية و الاجتماعية و الاقتصادية و خاصة برامج تنظيم الأسرة. كما أكد الرئيس على ضرورة الاهتمام بأوضاع المرأة والشباب، خاصة فيما يتعلق بعمل المرأة و تعليمها و ما لذلك من أثر على الحد من الزيادة السكانية.

أما السياسة السكانية فى شكلها المؤسسى<sup>(١٢)</sup> فلم تظهر إلا فى فترة لاحقة (١٩٥٣) عندما قام الضباط الأحرار بتشكيل اللجنة القومية لشؤون السكان. و تمشياً مع الجدال الدائر آنذاك فى المحافل الدولية بين الساسة والمثقفين من أنصار النظرية التنموية وأنصار الملتسية الحديثة، انقسم الساسة والمثقفون المصريون فى بائى الأمر إلى مؤيدى الحل الاقتصادى وحده، الذين كانوا يرون أن التحكم فى عدد السكان يتحقق عن طريق رفع مستوى المعيشة وإقرار العدالة الاجتماعية، وبين مؤيدى العمل المباشر فى مجال الديموغرافيا. ولزاء عدم التوصل إلى إجماع واضح فقد تبنت الحكومة سياسة محايدة فيما يتعلق بالنمو السكاني. و الميثاق الوطنى لعام ١٩٦١ هو أول وثيقة رسمية تشير

إلى أن زيادة السكان تعتبر عائقاً في سبيل رفع مستوى المعيشة: وإن مشكلة التزايد الكبير في عدد السكان هي أخطر العقبات التي تواجه جهود الشعب المصرى في انطلاقة نحو رفع مستوى الإنتاج في بلاده بطريقة فعالة وقادرة. هذا النص الذى يشير صراحة إلى تحديد النسل كهدف قومى جاء متزامناً مع التحول إلى الاشتراكية. وفي هذا الصدد اختلفت التجربة المصرية مسبقاً عما حدث فى غيرها من الدول العربية التى انتهجت الاشتراكية فيما بعد، حيث لم تتبع دولة واحدة من تلك الدول سياسة تحديد النسل (١٣)، ويشار هنا على سبيل المثال إلى تنديد الرئيس بومبيدين العنيف بالملتسية الجديدة لكونها من وجهة نظره مستمدة من الامبريالية (١٤). ولم يكن من الممكن بالفعل لدولة كالجزائر خرجت لتوها من عصر الاستعمار الاستيطانى الذى انتهى برحيل نحو مليون من «الأقدام السود» أن تشارك مصر فى نظرتها وموقفها من الزيادة السكانية.

ومنذ الستينيات لم تكف الدولة من تعزيز الطابع المؤسسى لمسألة تحديد النسل. ففي عام ١٩٦٥ انشئ المجلس القومى الاعلى لتنظيم الأسرة برئاسة رئيس الوزراء، وكان يضم وزراء الصحة والتعليم العالى والإعلام والأوقاف والتخطيط والحكم المحلى والزراعة والشؤون الاجتماعية وكذلك رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء. وفى عام ١٩٨٥ صدر قرار جمهورى بتأسيس المجلس القومى للسكان، وهو بمثابة غرفة عمليات وتم تكليفه بوضع سياسة الدولة فى أربع مجالات هى تنظيم الأسرة ومحو الأمية ووضع المرأة ووفيات الطفولة والأمومة. وبعدها، وفى عام ١٩٨٨ تأسست مجالس محلية للسكان لتطبق فى كل موقع وحسب خصائصه، السياسة العامة للمجلس القومى. و أخيراً تم انشاء وزارة الدولة للسكان والأسرة فى أكتوبر عام ١٩٩٣ بينما كانت مصر تستعد لاستقبال مؤتمر القاهرة.

وقد واكبت استمرارية التطور في الجانب المؤسسي، استمرارية في سياسات الترويج لضبط النسل بين السكان. ففي عام ١٩٥٥ انشئت ثمانى عيادات تجريبية تقدم خدمات في مجال منع الحمل. وارتبطت الاستفادة من تلك الخدمات بشرط تقديم الموافقة الكتابية للزوج و ببلوغ الأسرة للحجم الكافى وكذلك ما يثبت أن مواد طفل آخر قد يسبب للأسرة مشاكل صحية أو مالية. وقد انتشرت هذه العيادات وخفت القيود مع بداية الستينيات. وفي السبعينيات تم تدريب ١٥٠٠٠ معلم من المرحلة الاعدادية و ٦٠٠٠ معلم من المرحلة الثانوية على «التوجيه التربوي في مجال السكان»، وذلك تطبيقاً للاستراتيجية التي وضعتها منظمة اليونسكو. وتدل المسوح التي أجريت منذ نهاية السبعينيات على تطور ملحوظ لاستخدام وسائل منع الحمل الحديثة. حيث بلغت نسبة النساء اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل ٢٢.٨٪ عام ١٩٨٠، و ٢٨.٧٪ عام ١٩٨٤، و ٣٥.٥٪ عام ١٩٨٨، و ٤٤.٣٪ عام ١٩٩٢ (١٥). وبذلك تكون الأعداد المطلقة قد تضاعفت ثلاث مرات خلال اثني عشر عاماً، حيث بلغ عدد الإناث اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل أربعة ملايين سيدة في عام ١٩٩٢ مقابل مليون ونصف المليون عام ١٩٨٠.

#### ب - تطور المواليد ، تاريخ سياسى

في مقابل ثبات التوجهات السياسية، يتسم منحى المواليد بكثرة التذبذب (شكل ١) (١٦). فبينما كان المعدل مرتفعاً في عهد النظام الملكى، حيث تشير بيانات السجل المنى إلى ٤٥ مولوداً سنوياً لكل ١٠٠٠ نسمة (١٦)، شهد هذا المعدل أول انخفاض له في عهد عبد الناصر فيما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٧٠ بانخفاض ٨.٦ نقطة (من ٤٣.٨ فى الألف إلى ٣٥.٢ فى الألف)، ثم استرد ٦ نقاط فى العقد التالى حيث تزامنت عودة معدل المواليد إلى الارتفاع مع تولى السادات الحكم، وكان هذا الارتفاع ملموساً خاصة ابتداءً من عام ١٩٧٣، وإن



كانت معدلات المواليد قد ظلت مرتفعة في بداية عهد الرئيس مبارك فهي قد سجلت ابتداء من عام ١٩٨٥، انخفاضاً أكبر مما سجلته في عهد عبد الناصر، حيث انخفضت إلى ٢٨.٢ في الألف أي بواقع ١١.٦ نقطة خلال ثماني سنوات. ففي مقابل استمرار تنظيم الأسرة في صورتها المؤسسية وفي مواصلة نشر الخدمات بين السكان، تطور معدل المواليد بصورة غير منتظمة باتجاهه إلى الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى. وهذا هو أول مؤشر يدل على أن السياسة السكانية لم تحقق النتائج التي كانت تستهدفها في اتجاه احادى.

و يفسر عالم الاجتماع سعد الدين إبراهيم هذا التذبذب بعدم استقرار الحكومات المتوالية من حيث سياساتها السكانية، وبالتمييز بين الأهداف الكمية المعلنة (مثل تخفيض زيادة المواليد بنسبة ١ في الألف سنوياً) وتوجهات السياسة العامة (كتحديد الاختيارات الهامة وترتيبها حسب الأولويات). يحدد سعد الدين إبراهيم ثلاث فترات : «أهداف بون سياسة في عهد عبد الناصر، وسياسة بون أهداف في عهد السادات، وفي عهد مبارك سياسة واضحة وأهداف واضحة» (١٨). وبذلك يفترض المؤلف ضمناً أن تطور معدلات المواليد يرتبط ارتباطاً وثيقاً باتساق السياسات المؤثرة فيه. (١٩). غير أنه يتضح من التحليل أن الخصوصية قد تتوقف على محددات مختلفة تماماً عن تلك السياسات.

ورغم عدم وجود دراسات متعمقة عن تطور الخصوصية في الحقبة الناصرية فإن تحليل بيانات السجل المدني - وهي البيانات الوحيدة المتوفرة - يوضح أن استقرار متوسط الخصوصية الكلية حتى بداية الستينيات (بعد حذف التغيرات التذبذبية) ناتج في الواقع عن تداخل حركتين عكسيتين تلغى كل منها مفعول الأخرى عند حساب الخصب الجارى: فالنساء الأكثر خصباً ينجبن عدد أكبر من الأطفال قياساً إلى الفترة السابقة، في حين أن النساء الأصغر سناً ينجبن عدداً أقل، مما ينتج عنه ثبات المؤشر المتوسط (شكل ٢) (٢٠). فبالنسبة للأجيال التي ولدت حوالي عام ١٩١٠ و حتى ١٩٣٠، كانت الخصوصية قد زادت في

كل الأعمار، ربما تحت تأثير تحسن الحالة الصحية واستقرار الحياة الزوجية تدريجياً حيث تراجع الطلاق. و على تقيض ذلك أخذت الخصوبة تتخفّف بصورة ملحوظة في جميع الأعمار ابتداء من جيل ١٩٣٠، وهو الجيل الذي شهد بداية تعليم البنات<sup>(٢١)</sup> وتراجع سن الزواج، وهو أيضاً الذي وصل إلى سن البلوغ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أي قبل عشرين عاماً من مواد البرنامج الرسمي لتنظيم الأسرة. إذًا لم ينتظر هذا الجيل جهود الدولة ونشرها لوسائل تنظيم الأسرة ليحدد من نسله، بل ابتدع بنفسه، كما حدث في أوروبا من قبل، الوسائل التي تسمح له بذلك.

إن عودة معدلات المواليد إلى الارتفاع في عهد السادات قد كشفت عن ضعف الأسس التي تحققت بناء عليها بدايات ضبط النسل في الستينيات، والتي ارتبطت بظروف هيكلية وعرضية معينة، لكنها لم تأت كنتيجة لتغيرات عميقة في السلوك.

والطفرة التي سجلها معدل المواليد فيما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ لم تتل من الدراسة والتحليل أكثر مما حظي به الانخفاض الذي حدث خلال الفترة السابقة<sup>(٢٢)</sup>. غير أنه يمكن طرح بعض الفرضيات، إذ أن زيادة المواليد هذه قد تزامنت مع ثلاث تحولات هامة تمس السياسة والاقتصاد والمجتمع، وهي انتهاء الحرب مع إسرائيل، وتحرير الاقتصاد، وحدث هجرة ضخمة لأول مرة في تاريخ البلاد. فالمعركة ضد إسرائيل، شأنها شأن كل الحروب، قد جندت الرجال فادت إلى إرجاء بعض الزيجات وتباعد الأزواج. وقد أدى انتهاء الاستنفار بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة، إلى تكوين الأسر الجديدة وجمع شمل الأزواج، وبالتالي زيادة المواليد شأن كل مراحل ما بعد الحرب إلا أن هذا التأثير كان محدوداً في مداه ومدته، ولا يبين منحني الزواج سوى ارتفاع طفيف يقتصر على عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ فقط<sup>(٢٣)</sup>. ويتضح من ذلك أن انتهاء حالة الحرب لم يزد في تأثيره على معدل المواليد، عن تأثير مرحلة تجنيد الرجال.

ولا شك في أن الانفتاح قد أثر بطريقة مختلفة تماماً. لقد شهدت فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات ارتفاعاً ملموساً في مستوى معيشة الأسرة المصرية<sup>(٢٤)</sup>. وكان مصدر هذا الانفراج الاقتصادي ريعي أو شبه ريعي، بمعنى أن الظروف المعيشية للأسرة قد تحسنت بفضل تدفق المعونة الخارجية ولا سيما الأمريكية وانتعاش السياحة وإعادة فتح قناة السويس و - قبل كل شيء - تحويل مدخرات المصريين العاملين بول الخليج، التي شجعها تحرير سعر صرف الجنيه المصري. غير أن هذا التحسن لم يصاحبه تغير ملموس في دور أفراد الأسرة ووضع المرأة، إذ لم تتغير نظرة المرأة إلى الزواج وظلت تعتبره متعارضاً مع مزاومتها أى نشاط متكسب خارج المنزل. كما أدت زيادة الموارد المادية إلى القضاء على الضغوط التي ساهمت في خفض معدل المواليد في عهد عبد الناصر، وبفضل زيادة ثرائها، استطاعت الأسرة إشباع رغبتها التي لم تتغير في انجاب عدد كبير من الأطفال، وفضلاً عن المال الذي يسمح بتربية عدد أكبر من الأطفال، جلبت الهجرة شيئاً آخر وهو تعزيز نموذج الأسرة الكبيرة، وذلك لأن هذه الهجرة تميزت بخاصتين تؤديان إلى هذه النتيجة هما اتجاهها إلى بول الخليج وسفر الرجال بمفرهم دون أسرهم. فكل مهاجر يتأثر إلى حد ما بعادات وتقاليد المجتمع الذي يفد إليه مهما كان هذا المجتمع مغلقاً. الواقع أن المصريين بصفة عامة لم يندمجوا في المجتمعات الخليجية، إلا أنهم احتكوا في كل من المملكة العربية السعودية والعراق والإمارات بمجتمعات محافظة إلى حد أبعد من مجتمعهم فيما يتعلق بالأسرة، كما أن الامكانيات المادية الهائلة المتوفرة في هذه المجتمعات تسمح برعاية عدد كبير جداً من الأطفال، وبالتالي عاد هؤلاء المهاجرين بنمط بعيد كل البعد عن نمط الأسرة الصغيرة<sup>(٢٥)</sup>. ومن جهة أخرى كثيراً ما كان الرجال يتركزون زوجاتهم في رعاية أسرهم في مصر مما جعل دور المرأة يقتصر على دور الأم والزوجة بدرجة أكبر مما هو عليه في حالة عدم هجرة الزوج أو في ظروف مادية أكثر قسوة قد تدفعهن إلى النزول إلى سوق العمل<sup>(٢٦)</sup>.

و هكذا أدى الانفتاح الليبرالى فى بدايته إلى ارتفاع معدل المواليد مرة أخرى رغم توطيد سياسة تحديد النسل و ذلك بزيادة موارد الأسرة دون إحداث تغير فى دور كل من أفرادها .

أما الانخفاض الثانى فى معدل المواليد فقد بدأ فى عام ١٩٨٥، و ارتبط بتغيرات طرأت على البنية الاجتماعية. فعمد هذا التاريخ تصل إلى سن البلوغ أجيال من النساء غير أميات و على مستوى أعلى فعلى من التعليم الإعدادى والثانوى والجامعى. و الواقع أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة يعد من الناحية الإحصائية، أهم عناصر تفسير انخفاض معدل الخصوبة (٣٧). فالتحول السريع الذى نشهده فى توزيع النساء فى سن الإنجاب حسب مستوى التعليم، يدل على حدوث تحول جوهري لن يتوقف عن قريب، و نحن نعلم أن الأجيال التى سوف تبلغ سن الإنجاب خلال الخمسة عشر سنة القادمة سوف تكون على مستوى من التعليم أعلى من مستوى الأجيال التى ستتجاوز هذه السن، و علاقة على أثرالبنية الاجتماعية، فثمة أوضاع أخرى قد لعبت دوراً فى هذا التغير، فمئذ منتصف الثمانينيات توقف ارتفاع مستوى المعيشة بل وتدهور بالنسبة لجزء كبير من السكان فى الطبقات الأكثر فقراً (٣٩)، فأحجم بعضهم عن الإنجاب بسبب تكلفة رعاية الأطفال، خاصة فى ظل نظام اقتصادى يضيف الطابع النقدي على كافة أنشطة الاقتصاد المنزلى بما فى ذلك فى الريف (٤٠). فى ظل تخطى الدولة تدريجياً عن قنوات دعم الاستهلاك، خاصة تلك المعينة بالطفولة، مثل الصحة والتعليم، ربما أمكن إرجاع سرعة انخفاض معدل المواليد قياساً لتغير البنية الاجتماعية المذكور سالفاً إلى الأعباء الجديدة التى تتحملها الأسر بسبب الإصلاح الاقتصادى، و هذا ما يدعو إلى عدم التسرع فى التحليل والجزم بأن انخفاض معدل المواليد بصورة واضحة مؤخراً تم بفضل اتباع الحكومة «سياسة واضحة من أجل أهداف واضحة» منذ عدة سنوات فى مجال تحديد النسل، إذ ترجع هذه النتيجة أساساً إلى سياسة تعليم البنات التى طبقتها أنظمة الحكم

المتتالية بون انقطاع، و إلى تزامن هذه السياسة مع التغيرات السريعة التي أحدثتها الليبرالية في الظروف الاقتصادية للأسرة.

### ج - الوعيت والوقاية

إن التحول من الأسرة الكبيرة إلى الأسرة الصغيرة يتوافق مع التخلي عن المعايير العريقة المترسخة في السلوكيات الخاصة و في مختلف التصورات الجماعية، فهل من المتصور أن يعاد النظر في مثل هذه المحددات لمجرد أن النولة قد دمت لذلك، بون أن يتغير الموقف الذي نشأت عنه تلك المعايير و بون أن يكون الأشخاص و أعين بحدوث هذا التغير؟ من المؤكد أن تكرار بث حملات تنظيم الأسرة عبر قنوات التلفزيون والدعوة إلى الإكتفاء بطفلين أو ثلاثة التي تتضمنها هذه الحملات، قد أدى تدريجياً إلى خلق المناخ المناسب، حيث أقربت أكثر من ثلاثة أرباع السيدات المتزوجات، أثناء المسح الذي أجري في عام ١٩٩٢، أنهن تابعن هذه الحملات على الأقل مرة واحدة خلال الشهر المنصرم<sup>(٣١)</sup>، غير أنه لا بد وأن تكون هناك تطلعات جديدة قد توافقت مع هذا المناخ حتى يتم اتباع سلوكيات جديدة. و السؤال المطروح الآن هو معرفة أيهما الأسبق: المناخ أم التطلعات، أي العرض من قبل النولة، أم الطلب من قبل الأفراد على تحديد النسل؟

نشرت مجلة الـ Population Council و هي منظمة أمريكية تهتم بالانتاج العلمى والتأثير على السكان في أن واحد، مقالاً يشكك في فاعلية برامج تنظيم الأسرة في البلاد ذات الخصوبة المرتفعة<sup>(٣٢)</sup> و ذلك قبل أربعة أشهر من انعقاد مؤتمر القاهرة. و على خلاف النظرة السائدة في السياسات السكانية - التي تفترض أن ارتفاع الخصوبة ينتج عن عدم إمكانية الحصول على الخدمات الخاصة بمنع الحمل و لا بد بالتالى من تلبية الحاجة في هذا المجال - يتبنى مؤلف المقال بريتشيت L.H. Pritchett اقتراب اقتصادى مفاده أن ارتفاع معدل

الخصوبة يعكس قبل كل شيء الرغبة في الإنجاب<sup>(٣٦)</sup>. واستناداً إلى المسوح الكبيرة التي تناولت مسألة الخصوبة و التي أجريت منذ السبعينيات في ٧١ دولة نامية استخدمت برتشت أسلوب الاقتصاد الرياضى في دراسة بعض البيانات التي جمعت بطريقة منهجية : عدد المواليد، والرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال وعندهم، وعدد الأطفال الذين ولوا دون الرغبة في إنجابهم. وقد أتت النتائج حاسمة، إذ يتضح من هذه الدراسة، أن تغير عدد الأطفال المنشودين يفسر بنسبة ٩٠٪ التغير في الخصب الحقيقي، وأن تغير الخصب الحقيقي يفوق دائماً تغير عدد الأطفال المنشود بنحو طفل واحد في المتوسط، و لا يرتبط ذلك بعقلانية مفادها أنه من الصعب على المرأة الاعتراف بأن الطفل الذي أنجبته لم يكن منشوداً، ولا باحتمال تأثير مدى توفر وسائل منع الحمل وتكلفتها على عدد الأطفال المنشود. فإن كان استخدام وسائل منع الحمل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الخصوبة، إلا أن أثره على الإنجاب غير المنشود يكاد لا يذكر، وأثره على الخصوبة الكلية ضئيل للغاية عندما تحدها الخصوبة المنشودة. وبذلك يتعمد تماماً تأثير الجهود القومية لتنظيم الأسرة على الخصب الحقيقي عند مستوى معين من الخصوبة المنشودة، إذ يقل هذا التأثير عن ٢٪ من التغيرات المشاهدة. وبينما يصاحب انخفاض عدد الأطفال المنشود ارتفاع نسبي لاستخدام وسائل منع الحمل، نجد أن زيادة استخدام وسائل منع الحمل، عند مستوى معين من الرغبة في الإنجاب، لا تؤدي إلى انخفاض مستوى الخصوبة. علاوة على ذلك، لا يؤثر مدى توفر وسائل منع الحمل وتكلفتها على الخصوبة، حيث أن تكلفة منع الحمل لا تذكر بالنسبة لما يكلفه مولود إضافي. ولو أن زيادة خدمات تنظيم الأسرة تؤدي حقاً إلى انخفاض مستوى الخصوبة، لصاحب هذه الزيادة انخفاض في عدد المواليد غير المرغوب فيهم، الأمر الذي لم يشاهد. وعليه يخلص كاتب المقال إلى أن خفض مستوى الخصوبة لا يتم عن طريق تغيير الرغبة في الإنجاب وتوفير خدمات أفضل في مجال تنظيم الأسرة، بل فقط عن طريق

تغيير الرغبة فى الإنجاب. ويبدو أن هذه النتائج تنطبق على البيانات التى تم جمعها فى مصر (٣٤).

هناك ثلاثة مسوح تبين حسب المناطق الجغرافية، متوسط عدد الأطفال المنشود و معدل الخصب الكلى، أى العدد الكلى للأطفال الذى تتجهم امرأة واحدة إذا خضعت فى كل الفئات العمرية لمعدلات الخصب المشاهدة أثناء المسح (٣٥).

وبناء على هذه البيانات يمكن مطابقة الرغبات العرب عنها مع الواقع فى ثلاثة تواريخ متتالية وفى ستة مناطق كبرى (شكل ٣). إن التوزيع المنتظم للنقاط الثماني عشر و ميل الانحدار الخطى (يساوى ١) يدلان على أن تدرج مستويات الخصب مطابق تماماً لتدرج الرغبات، حيث أن إنجاب طفل إضافى يوازيه فى المتوسط الرغبة فى إنجاب طفل آخر، مما يعنى أن هناك تطابقاً بين أفعال وأقوال المرأة المصرية. ومع ذلك يلاحظ ابتعاد الانحدار الخطى بمقدار ٩.٠ نقطة إلى أعلى الخط الذى كنا سنحصل عليه فى حالة تساوى العدد الكلى للمواليد والعدد الكلى للأطفال المنشودين.

وهذا يعنى أن النساء المصريات ينجبن ٩.٠ طفل أكثر مما يرغبن. غير أن عدم تغير هذا العدد بصورة ملموسة حسب الزمان أو المنطقة يدل على عدم ارتباطه لا بمستوى الخصوبة ولا بخدمات تنظيم الأسرة المتاحة. الواقع أن تقدير الخصوبة غير المنشودة بقياس الفرق بين الواقع والرغبة مع اقترانه بممارسات منع الحمل (شكل ٤) يكشف عن تغيرات غير منتظمة ولكن بون ملحوظة آية اتجاهات محددة. ذلك وهناك تفاوت كبير فى نسبة استخدام وسائل منع الحمل حسب الزمان والمنطقة (من ٥.٦% فى عام ١٩٨٠ فى المناطق الريفية من صعيد مصر إلى ٩.١% فى القاهرة والاسكندرية فى عام ١٩٩٢) وتفاوت كذلك فى الخصب غير المنشود (من ٣.٠ طفل إلى طفلين). والتفاوتات التى تحدث فى المؤشر الأول لا تفسر تلك التى تطرأ على المؤشر الثانى. إن تجاوز عدد

المواليد لعدد الأولاد المنشود، الذي يعتبر تجاوزاً طفيفاً في مصر، لا علاقة له بالجهود إلى منع الحمل أى فى نهاية الأمر إلى الجهود التى تبذلها الدول فى مجال تنظيم الأسرة.

ويمزىد من الإيجاز يمكن القول بأن الاستخدام المتزايد لوسائل منع الحمل يعد نتيجة لانخفاض عدد الأولاد المنشود، وليس سبباً لانخفاض المواليد.

### ٣ - تنظيم الأسرة بجدد التبعة المتبادلة

#### بين الأسرة والدولة

إن سياسة تحديد النسل التى لا يصح إرجاعها إلى تحكم السكان فى عدد المواليد لها فى المقابل نتائج أخرى، فهى تجدد العلاقات التى تربط بين الدولة الليبرالية و المؤسسة الخاصة بكامل معناها، أى الأسرة.

#### أ - الأسرة كعمل للحولة

إذا كان انتشار الخدمات المتعلقة بمنع الحمل ليس هو السبب فى تحديد النسل، فهو على الأقل أحد وسائله. ويقوم بتوفير هذه الخدمات كل من القطاع العام (وزارة الصحة) والقطاع الخاص (الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة والأطباء والصيادلة) فى جو يسوده التشاور والتسيق بعيداً عن المنافسة. وبعد أن كان القطاع الخاص يضطلع بدور رئيسى فى هذا المجال خلال الثمانينيات، أخذ هذا الدور فى التقلص مؤخراً مفسحاً المجال أمام الدولة فى الوقت الذى اتجهت فيه إلى الخيارات الليبرالية. وفى عام ١٩٨٠ كان القطاع الخاص يتولى ٤٤٪ من خدمات منع الحمل وبلغت هذه النسبة ٦٩٪ عام ١٩٨٤ و ٧٤٪ عام ١٩٨٨ بينما انخفضت إلى ٦٣٪ فى عام ١٩٩٢. و التفسير المباشر لهذا التغير فى، فالمنشآت الحكومية توفر خاصة الأساليب الإكلينيكية (تركيب اللولب) الأكثر انتشاراً اليوم<sup>(٣٦)</sup>. بينما يقوم الأطباء والصيادلة الخاصة بتوفير الوسائل غير



الإكلينيكية<sup>(٣٧)</sup>. أما من زاوية «سوسيولوجية تنظيم الأسرة» فإن له دوره في عودة الدولة إلى الساحة، إذ يتبين من دراسة الخصائص الاجتماعية لمستخدمات وسائل منع الحمل أن هناك انقساماً واضحاً بين مجموعتين وأن القطاع العام يخدم النساء الأصغر سناً، والأقل تعليماً، والأقل مزاولة للنشطة الاقتصادية والأكثر تواضعاً من حيث الدخل<sup>(٣٨)</sup>. وبذلك تكون الدولة قد قامت بدور أكثر فاعلية من القطاع الخاص في تلبية الطلب المتزايد على وسائل منع الحمل وفي نقله إلى الطبقات الفقيرة، كما أنها استطاعت تعزيز قاعدتها الشعبية من خلال تحديد النسل، في الوقت الذي كانت شعبيتها فيه تتقلص بسبب وقف دعم المنتجات الاستهلاكية. ويبين التوزيع الجغرافي لاستخدام وسائل منع الحمل (شكل ٥) والتوزيع الجغرافي لخدمات تنظيم الأسرة التي توفرها الدولة (شكل ٦) وجود نفس التباينات مع اختلاف طفيف، فكلما زاد الطلب زاد تواجد الدولة (القاهرة - الاسكندرية - وسط وغرب الدلتا). وبذلك يمكن القول بأن تنظيم الأسرة يوفر للدولة مجال عمل جديد يمكنها التأثير على المجتمع من خلاله.

ويتوقف اتساع هذا المجال على المنطقة وما يسود بها من أنماط أسرية محلية ذات خصائص مستقرة نسبياً. وحيث أننا في مجتمع يجعل من الزواج شرطاً لازماً للإنجاب، فتحديد المواليد يبدأ بتحديد سن الزواج وقد حدده قانون سنة ١٩٢٣ بـ ١٦ عاماً للإناث و ١٨ عاماً للذكور. وبعد ما يزيد على ٦٠ عاماً من صدوره لا يزال هناك تحايل على هذا القانون وذلك في نسبة كبيرة من الزيجات. ووفقاً للتقرير الرسمي الذي تقدمت به مصر لمؤتمر القاهرة «تبلغ نسبة النساء اللاتي تزوجن دون السن القانونية للزواج أكثر من ٣٠٪ في محافظة الفيوم وبعض مناطق صعيد مصر، وما بين ٢٠ و ٢٥٪ في مناطق أخرى من الصعيد وفي محافظة دمياط. وفي الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ بلغت نسبة حالات الزواج دون ١٦ عاماً ٢١٪ من إجمالي حالات الزواج الأول للمرأة. ورغم ارتفاع

هذا الرقم إلا أنه يمثل تقدماً ملموساً بالنسبة للفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٤ حيث كان يبلغ ٤.٣٪<sup>(٤٠)</sup>.

ولا يعطى هذه الإحصاء الذى أفصحت عنه وزارة السكان والأسرة أى تفاصيل أخرى، أما إحصاءات إدارات السجل المبنى و التى تبين توزيع الزواج حسب السن، فأول فئات العمر المذكورة فيها هى ١٦ - ١٩ عاماً للإناث و ١٨ - ١٩ عاماً للذكور، إذ أن هذه الإدارات تلتزم بالمعيار القانونى، و من الواضح أن حالات الزواج التى تتم دون السن القانونية تدرج فى هذه الفئة، و بالتالى يمكن تقدير حالات التحايل على القانون من خلال توزيعها جغرافياً، حيث أن خريطة حالات زواج المرأة المبكر التى نحصل عليها تكاد تكون منافية للخريطتين السابقتين، مما يعكس دون شك تماسك سلوك الأفراد : فحيث توجد الرغبة فى تكوين أسرة كبيرة، يقل استخدام وسائل تحديد النسل و يكون الزواج فى سن مبكرة، و مع ذلك فلا يرتبط ذلك بالضرورة بالزواج دون السن القانونية، حيث أن الفرق بينه و بين السن البيولوجى الأنثى للإحتجاب لا يزيد عن عامين أو ثلاثة أعوام، و عليه فإن الزواج المبكر جداً يبدو بمثابة تأكيد «لقانون الأسرة» فى مواجهة «قوانين الدولة»، كما أن خريطة الزواج المبكر مطابقة لخريطة معارضة الأسرة لهيمنة الدولة<sup>(٤١)</sup>.

#### ب - الرقابة الإحصائية على الأسرة

بعد انتشار مؤسسات تنظيم الأسرة تم إقرار جهاز للمشاهدة الإحصائية، الهدف منه هو قياس تطور مستويات ومحددات الخصوبة و ذلك لتسهيل عملية توجيه سياسة تحديد النسل. وقد انضمت مصر إلى البرامج الدولية الكبيرة الخاصة بإجراء منسوح للأسرة، و شاركت فى كل منها. و كان أول هذه البرامج هو المنسوح العالمى للخصوبة الذى تم تنسيقه فى لندن World Fertility Survey واتخذ اسماً قومياً فى كل بلد أجرى فيه : المنسوح المصرى

للخصوصية (1980) Egyptian Fertility Survey، يأتي بعد ذلك المسح الذي أجرى بمساعدة الأمم المتحدة : (1985) Egyptian Contraceptive Prevalence Survey، ثم مسحين آخرين قامت بتنظيمهما على المستوى العالمى مؤسسة أمريكية خاصة Westinghouse - DHS Macro International Demographic and Health Survey (1988 , 1992) وفيما بين هاذين التاريخين أجرى تحت رعاية جامعة الدول العربية، فى إطار المشروع العربى للنهوض بالطفولة وبتعميل من مؤسسة سعودية، المسح المصرى لصحة الأمومة والطفولة. إضافة إلى هذه البرامج، قام مجلس تنظيم الأسرة Family Planning Board بعدة مسوح إقليمية ومحلية كما أجرت المكاتب الخاصة دراسات عديدة عادة بتكليف من الدولة. و لكل هذه العمليات هدف علمى واضح: أن يكون المسح بالعينة مع عدم الإدلاء بأسماء المستجوبين، بحيث لا تخضع فيه الأسر لى نوع من الرقابة الإسمية بل فقط للفحص الإحصائى لسلوكياتهم. ومع ذلك كان كل من هذه المسوح، شأنه شأن الاستطلاعات الانتخابية، صورة مطابقة لسابقة وللنموذج الذى تم إعداده فى لندن أو نيويورك<sup>(٤١)</sup>، مما لا يفسح مجالاً لتصورات الباحث وإبداعه. و بالتالى يقتصر جانب التجديد فى استخدامات هذه المسوح على ما تتيحه من مقارنات بينها وبين المسوح المشابهة التى تجرى فى كافة أنحاء العالم، ثم يتم تحليلها بأنوات إحصائية موحدة هى الأخرى، تتجاهل تماماً خصائص كل بلد ولا تأخذ فى الاعتبار سوى الجوانب المشتركة بين كافة بلدان العالم. شأنها شأن الاستطلاعات الانتخابية، تعتبر تلك المسوح مقياساً<sup>(٤٢)</sup> حديثاً للآراء والسلوكيات الخاصة، أى أنها تستخدم كأداة لضبط الآراء والسلوكيات.

#### ج - تنظيم الأسرة فى خصة الربع

إذا كانت سياسة تنظيم الأسرة تلعب دوراً داخلياً فى تجديد العلاقات التى تربط بين الدولة والأسرة، فهى تؤثر أيضاً على علاقة مصر الخارجية وتربط

بينها وبين المحيط الدولي، أى أنها تتيج لمصر تنوع موارد الربيع وتعزيزها، إذ أن الأسرة تحرز بالفعل نجاحاً كبيراً. تبلغ تكاليف برامج تحديد النسل نحو ٢٠ مليون دولار سنوياً (١٩٩٣). تتكفل الحكومة المصرية بـ ٤٠٪ منها، بينما تدفع الوكالات الدولية ٥٠٪ من المبلغ والـ ١٠٪ المتبقية تكون على نفقة المستفيدين من هذه البرامج. ووفقاً لتقديرات وزارة السكان والأسرة سوف تبلغ تكلفة هذه البرامج ٢٥ مليون دولاراً فى عام ١٩٩٨ و ٣٠ مليون دولاراً عام ٢٠٠٣ و ٤٧ مليون دولاراً عام ٢٠١٣. ذلك وتعتبر هيئة التنمية الدولية الأمريكية (USAID) أهم الجهات المانحة، إذ بلغت قيمة مساهمتها فى برنامج صحة الأم والطفل وبرنامج تنظيم الأسرة عن الفترة ١٩٧٧ - ١٩٩٣، ١٨٥ مليون دولاراً. ويأتى صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (FNUAP) فى المرتبة الثانية حيث ساهم بمبلغ ٦٥ مليون دولار عن الفترة ١٩٧١ - ١٩٩٧. وتؤكد الوزارة التى تتلقى هذه المعونة على حسن استخدامها: «إن نجاح السياسة السكانية المصرية أمر واضح، إذ انخفض معدل النمو بفضل الجهود التى تبذلها الدولة ويفضل اهتمامها بالشئون السكانية. ولولا نجاح المشروعات التى وضعت بمبادرة من الوزارات المختلفة وبالمساعدات الفنية والمالية التى قيمتها وكالات مثل صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (FNUAP) وهيئة التنمية الدولية الأمريكية (USAID) لما أمكن تحقيق هذه النتائج الإيجابية. ونأمل الآن فى زيادة المعونة الواردة من الاتحاد الأوروبى واليابان والدول الأوروبية» (٤٤).

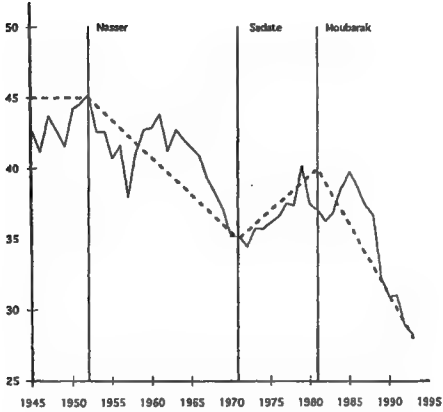
ومن جهة أخرى، تجذب الأعمال الإحصائية لبرنامج تنظيم الأسرة موارد خارجية ولاسيما لإجراء المسوح الخاصة بالأسرة وكلها تتم بتمويل من المؤسسات الأجنبية والدولية. ومع ذلك لا تساهم سياسة تحديد النسل فى زيادة الموارد الخارجية للدولة إلا بصورة غير مباشرة. فانتصار الدولة على ارتفاع معدل المواليد واعتزازها بذلك إنما يعطى صورة إيجابية للدولة وسياستها، كما أنه يدل على احترامها لالتزاماتها، وإلى جانب اعتبارات «الملزمة السياسية» التى

## السياسة السكانية

تمثل لدى الولايات المتحدة معياراً يتحدد بناءً عليه منحها المعونة الدولية. فهناك معياراً آخر غير معلن يؤخذ في الاعتبار، وهو اتباع الدولة لسياسة السيطرة على النمو السكاني بطرق تعد في حد ذاتها «ملائمة». وعليه قد تكون الدولة مدينة إلى حد ما للأسر المصرية باحتفاظها بالتصويب الأكبر - بعد إسرائيل - من المعونة الأمريكية.

شكل رقم (١)

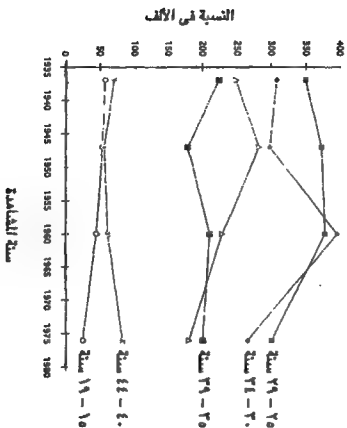
تطور معدل المواليد (الوليد لكل ألف)  
بين ١٩٤٥ - ١٩٩٣



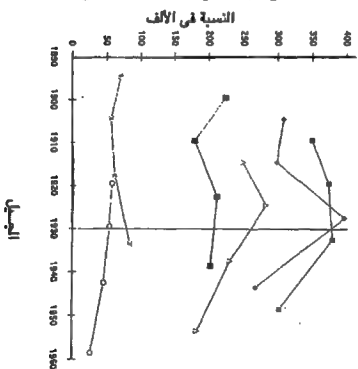
المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

# شكل رقم (٧) معدل للتدريس حسب العمر والسنه

١ - التوزيع حسب السنه

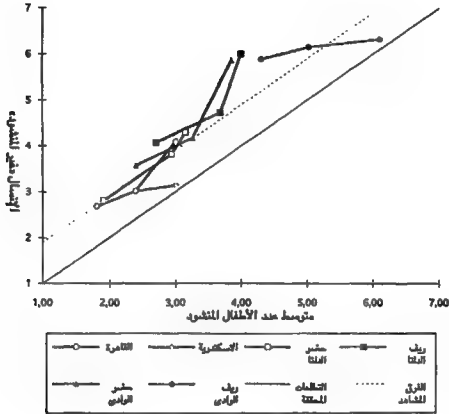


ب - التوزيع حسب الجيل



## شكل رقم (٢)

عدد الأطفال المنتشرون والخصوبة الحقيقية حسب المنطقة  
[١٩٨٠ - ١٩٨٨ - ١٩٩٢]



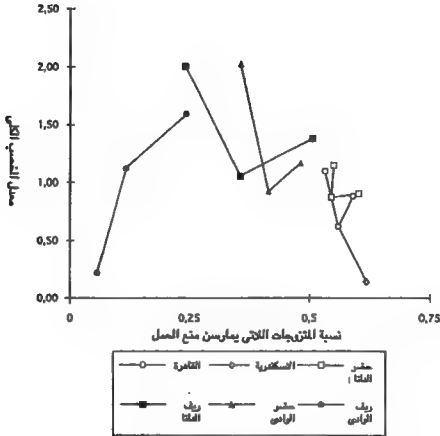
المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (مسح ١٩٨٠) و المجلس القومي  
للسكان (مسح ١٩٨٨ و مسح ١٩٩٢)



شكل رقم (٤)

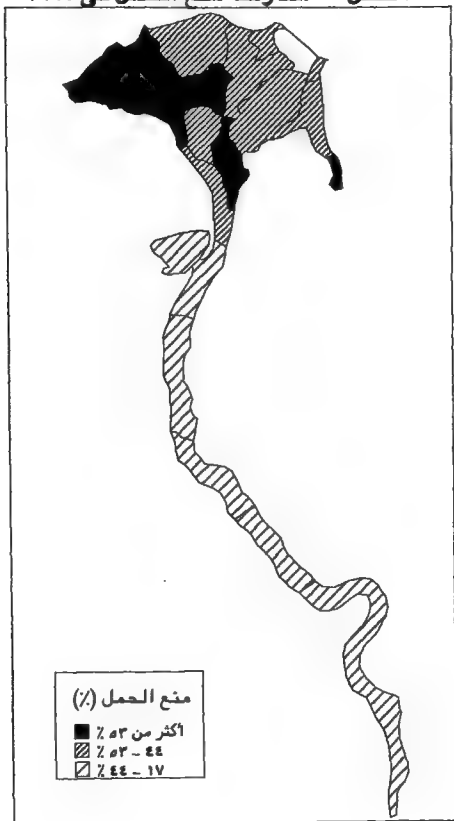
## ممارسة منع الحمل و الإنسال «غير المنشودة»

[١٩٨٠ - ١٩٨٨ - ١٩٩٣]

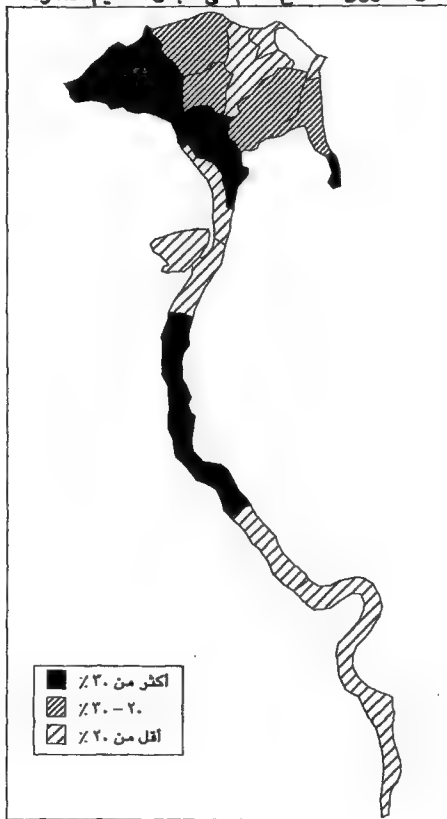


ملحوظة : قدرت الخصوبة «غير المنشودة» على أساس الفرق بين الخصوبة الحقيقية والخصوبة المنشودة.

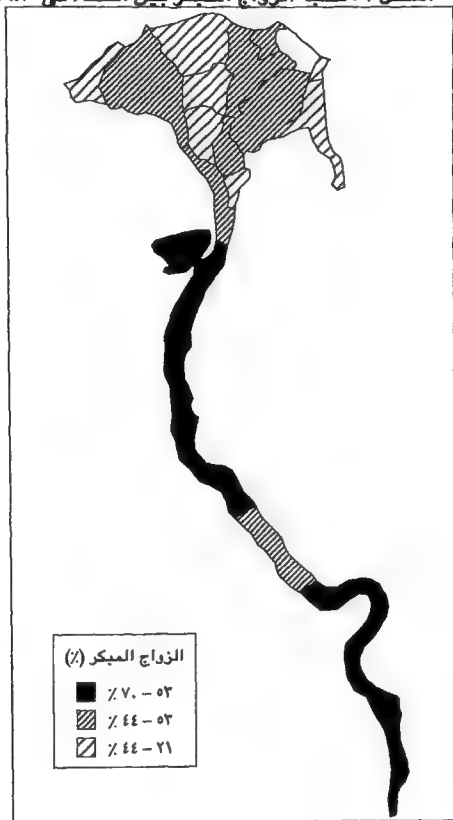
الشكل ٥ : ممارسة منع الحمل في ١٩٩٢



شكل ٦ : وزن القطاع العام في مجال تنظيم الأسرة



الشكل ٧ : نسبة الزواج المبكر بين النساء في ١٩٨٥



## المواضيع

### ١- تعرضت إيمان فرج لهذا الجدل في

"Identité, natalité ou les avatars d'une conférence internationale, *Egypte Monde Arabe* n°20, Le Caire, 1994, pp. 93-65.

٢- تمد السياسة القهرية التي تتبعها الصين بتحديد عدد الأطفال بطفل واحد لكل أسرة حالة فريدة من نوعها.

### ٣- يناقش Hervé Le Bras هذا الموضوع في

*Les limites de la Planète. Mythes de la nature et de la population*. Flammanion, Paris, 1993.

(حنود الكوكب) انظر عرض هذا الكتاب في العدد ٣ من مصر والعالم العربي.

٤- المقصود بهذه الكلمة المستمدة من علم الفيزياء أنه في لحظة ما من الزمن تحتفظ الملوادية بذاكرة الماضي: فهي بالفعل حاصل ضرب معدل الخصب المرتفع في عدد الذين في حقبة الإنسال، علماً بأن عدد هؤلاء يحدده مستوى الخصب في الماضي.

٥- سبق وأن تطرقت لهذه الإزنواجية في :

"Démographie et politique dans le monde arabe ", *Population*, INED, Paris, volume 47, n°2, 1992, pp. 305-326.

(الديموغرافيا و السياسة في العالم العربي)

٦- استند عادل حسين، كاتب افتتاحية جريدة الشعب المعارضة إلى هذه الحجة القديمة (التي طرحتها على سبيل المثال الحركات العمالية الأوروبية في مطلع هذا القرن)، عندما ندد بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية و اعتبره مؤامرة الغرب ضد الإسلام بهدف التقليل من وزنه الديموغرافي عن طريق تحديد النسل.

٧- تم تجميع مادة علمية ثرية حول موضوع العلاقة بين الخصوبة وفيات الطفولة والأمومة. و كثيراً ما تستغل هذه العلاقة سياسياً عندما يراد حجب أهداف تحديد النسل الحقيقية وراء أهداف صحة الأم والطفل.

٨- من المعروف مثلاً أن تأخير سن الزواج يؤدي إلى انخفاض مستوى الخصوبة. وقد يتغير هذا السن و كذلك الخصوبة الزوجية بسبب الهجرة خاصة من الريف إلى الحضر.... الخ.

٩- Dr. I. Lévi, "Le Recensement de la population de l'Egypte de 1917", *L'Egypte Contemporaine*, Vol. XIII, 1922.

(تعداد سكان مصر لعام ١٩١٧).

١٠- Wendell Cleland, *The Population Problem in Egypt, A Study of Population Trends and Conditions in Modern Egypt*, 1936.

(المشكلة السكانية في مصر، دراسة اتجاهات السكان في مصر الحديثة وظروفهم المعيشية).

١١- سوف ينتشر هذا المفهوم بعد ذلك بنحو نصف قرن، على يد منظمة الأغذية والزراعة تحت عنوان «السعة السكانية» Carrying Capacity.

١٢- يستند هذا القسم في جانب كبير منه إلى ما ورد في:

National Population Council, Cairo, 1993, *Egypt National Report on Population, submitted to the ICPD*, 1994.

١٣- فيما عدا فترة قصيرة في عهد بن هلال، لم تؤثر في موقف تونس المعبذ للملتسبة الجديدة.

١٤- وإن الأقراص (إشارة إلى أقراص منع الحمل) التي تتاسبنا هي أقراص التتمة « كان هذا شعار الجرائد في المؤتمر الدولي الأول للسكان الذي انعقد في يوخارست عام ١٩٧٤ ».

١٥- National Population Council, Cairo, 1993. *Demographic and Health Survey*, 1992. تبين هذه المؤشرات وكذلك الشكل رقم (١) نسبة الاستخدام «الجاري» لوسائل منع الحمل أي نسبة الزوجات الممارسات لمنع الحمل وقت المسح. وتقل هذه النسبة من نسبة النساء اللاتي مارسن منع الحمل على الأقل في فترة ما من حياتهن (٤٠٪ في عام ١٩٨٠ و ٦٥٪ في عام ١٩٩٢).

١٦- تم حساب معدل المواليد الأولي المستخدم هنا على أساس بيانات السجل المدني. وغالباً ما تكون هذه البيانات غير دقيقة، ولا سيما بالنسبة لبداية الفترة موضع الدراسة. أما عن سبب تفضيلي لهذه البيانات عن بيانات المسح فهو موضع في الهامش ٤٣.

١٧- الواقع أن المعدل الحقيقي بلغ غالباً أكثر من ٥٠ في الألف، إلا أن بيانات السجل المدني ناقصة فيما يتعلق بالمواليد.

انظر تاجر فرجاني :

A Reconstruction of Some Aspects of Demographic History of Egypt in the Twentieth Century, "Technical Papers" R/31, The American University in Cairo, 1975.

تبين النتائج التي يعرضها سعد الدين إبراهيم أن الدولة لا تتولى المسألة السكانية بالقدر الكافى وأن النجاحات فى هذا المجال لم تتحقق إلا بفضل من هم أقرب إلى الواقع أى شبكة الجمعيات الأهلية. وفيما يلى نسب الذين يذكرون تلقائياً المسألة السكانية عند سؤالهم عن المشاكل الجديدة بالأولوية ضمن اهتمامات الدولة: ١٨٪ من كبار المستوطنين فى الدولة، ٢٥٪ من المستوطنين الذين يشغلون مناصب وسطى، ٥٨٪ من القيادات المحلية مقابل ١١٪ من رجال الدين و ٢٥٪ من الأطباء العاملين فى مجال تنظيم الأسرة و ٧٢٪ من العاملين فى المجال الاجتماعى.

١٩- لا يتريد المؤلف فى تقدير نسبة فاعلية هذه السياسة بـ ٢٥٪ وذلك بمقارنة عدد السكان فى عام ١٩٩٣ (٦٠ مليون نسمة) بما كان يجب أن يكون عليه لو أن الهدف الذى تم تحديده عام ١٩٦٠ قد تحقق (أن يكون معدل النمو السنوى ٩ ، ١٪ أى أن يبلغ عدد السكان فى عام ١٩٩٣ ٤٥ مليون نسمة)، ويعدد السكان فى نفس هذا العام فى غياب سياسة تحديد النسل (٦٥ مليون نسمة)، أى أنه يرجع الانخفاض المسجل بأكمله (٥ مليون) لسياسة الدولة الديموغرافية وحدها

٢٠- استخدم هنا النتائج التى سبق وعرضتها فى

"Un siècle de transition démographique en Afrique Méditerranéenne, 1885-1985",

Population, INED, Paris, volume 41, n°2, 1986, pp. 205-232.

(قرن من التحول الديموغرافى فى إفريقيا المتوسطية)

٢١- انظر "Note sur la diffusion de l'instruction scolaire d'après les recensements

égyptiens", *Egypte Monde Arabe*, n°18-19, CEDEJ, le Caire, 1994, pp. 115-134.

(المؤلف : مذكرة حول نشر التعليم المدرسى)

٢٢- خاصة وأن كبرى المسوح التى أجريت عن القصرية، وهى الشئى الوحيد الذى تناولته تحليلات عديدة، تلتى تماماً من الحسيان التغيرات قصيرة المدى و ذلك لأسباب فنية أن تتناولها هنا.

٢٣- فيما يلى تفريرات معدل الزواج : ١٩٧٠ : ١٠ فى الألف، ١٩٧١ : ١٠.٥ : ١٩٧٢ : ١٠.٧ : ١٩٧٣ : ٩.٨ : ١٩٧٤ : ١٠.٥ : ١٩٧٥ : ١٠.٧ : ١٩٧٦ : ١٠.٧ : ١٩٧٧ : ٩.٨.

٢٤- هذا ما توصله المسوح عن ميزانية الاستهلاك في الأسر المعيشية

Heba Al-Laithy & Hana'a Khair Al-Din,

"Evaluation de la pauvreté en Egypte en fonction des données sur les ménages", *Egypte/Monde Arabe* n°12-13, le Caire, 1993, pp. 109-144.

(تقييم الفقر في مصر وفقاً للبيانات المتوفرة عن الأسر المعيشية).

٢٥- وجد المهاجرون المغاربة نمطاً عكسياً في أوروبا وقد يكون ذلك من الأسباب التي ساعدت على سرعة انخفاض معدل الخصوبة في تونس والمغرب والجزائر.

٢٦- حول وضع زوجات المهاجرين المصريين انظر على وجه الخصوص :

Homa Hoodfar "The Impact of Egyptian Male Migration on urban families left behind:

Feminization of the Egyptian Family or a re-affirmation of traditional gender roles",

*Sociological Bulletin* no. 42, vo. 27, 1993, pp. 115-135.

٢٧- تم جمع كم هائل من البيانات في البلاد ذات الخصوبة المرتفعة وكلها تشير إلى أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة هو العامل الأول على الإطلاق.

٢٨- يبلغ الفارق بين العمر المتوسط للإنسان عند المرأة (٣٠ عاماً) والعمر المدرسي المتوسط (١٥ عاماً) خمسة عشر عاماً.

٢٩- هبة الليثي وهناء خير الدين، المرجع السابق. و نادر فرجاني

"Profil de la pauvreté et du chômage en Egypte au niveau des unités administratives",

*Egypte/Monde Arabe* n°. 12-13, le Caire, 1993, pp. 197-212.

(توزيع الفقر والبطالة على مستوى الوحدات الإدارية في مصر)

٣٠- وهذا ما يظهر بوضوح من آخر مسح أجرى عن استهلاك الأسر (١٩٩٢).

٣١- وصل معدل استقبال هذه الحملات التليفزيونية في عام ١٩٩٢ إلى ٨٧.٦٪ في المحافظات الحضرية، و ٨٦.٤٪ و ٧٣.١٪ في مدن وقرى الوجه البحري و ٧٧.١٪ و ٥٢.١٪ في مدن وقرى الوجه القبلي.

Egypt : Demographic and Health Survey, 1992, NPC, le Caire, 1993.

حيث كانت نسبة النساء اللائي لم يسمعن قط عن تنظيم الأسرة لا تزيد عن ٥.٠٪.

٣٢- Lant H. Pritchett, "Desired Family and the Impact of Population Policies", *Population and Development Review*, vol. 20/1, March 1994, pp. 1-55.

وإذ أثار هذا المقال حواراً في عدد لاحق للمجلة تحت عنوان :

"The Impact of Population Policies: An exchange". *Population and Development Review*, vol. 20/3, September 1994, pp. 611-630.



٣٣- وهي مقاربة مستمدة من Gary Becker الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد في كتابه

*A Treatise on the Family*, Harvard University Press, 1991,

والذي يعتبر أن تطور وسائل تحديد النسل وتحسينها هو إحدى النتائج التي أدى إليها الطلب المتناقص على الإنجاب وليس سبباً لهذا التناقص.

٣٤- البيانات المتاحة هي التي تم نشرها، وهي غير كافية لحساب الإتحدار، فلا يمكنني الإلداد بنتائج نهائية كالتي توصل إليها Prichett.

CAPMAS, *The Egyptian Fertility Survey*, 1980.

٣٥-

vol. II, *Fertility and Family Planning*, Cairo 1983.

National Population Council (NPC) *Egypt Demographic and Health Survey (EDHS) 1988*, Cairo, 1989,

NPC, *Egypt Demographic and Health Survey*, 1992, Cairo, 1993.

٣٦- «تطلب المنظمات غير الحكومية» دوراً هاماً في النشاط الترويجي الذي تقوم به «الحكومة» في مجال تنظيم الأسرة. يجدر ملاحظة المفارقة في هذه العبارة التي وردت ضمن التقرير الرسمي الذي تقدمت به مصر لمؤتمر القاهرة : مرجع سابق الذكر

Egypt National Report .....

٣٧- بلغت نسبة استخدام اللولب كوسيلة لمنع الحمل ١٦٪ من حالات استخدام موانع الحمل في عام ١٩٨٨ و ٢٨٪ في عام ١٩٩٢ وفقاً للمسح المصري للسكان والصحة (EDHS) ١٩٩٢.

٣٨- Mona Khalifa, "Determinants of the Choice of source for family planning services in Egypt", 23rd Annual Seminar on Population and Development Issues in the Middle East, Africa and Asia, Cairo Demographic Centre Research Monograph Series, 1994, pp. 860-894.

٣٩- ليلي نوار ومحمود.....

٤٠- Egypt National Report. مرجع سابق الذكر.

٤١- وهذه الخريطة قريبة من خريطة العنف السياسي.

٤٢- وذلك باستثناء الأبحاث المتعمقة التي قامت بها بعض الهيئات الخاصة مثل Population Council أو المشكاة.

٤٣- تون الخوض في أسانيد هذا الأسلوب، سوف أكتفى هنا بالإشارة إلى أن هذا المقياس غير دقيق ولا يمكن الاعتماد عليه لقياس مستوى الخصوبة وتطورها. فبالنسبة للفترة السابقة تعطي مقارنة المسوح مستوى خصوبة أعلى من النتائج المحسوبة على أساس بيانات السجل المدني بينما يكون هذا المستوى أقل ارتفاعاً من نتائج السجل المدني بالنسبة للناحصر (شكل ٨). وعليه تعطي هذه الوسيلة إيجاباً بانخفاض مستوى الخصوبة بقدر أكبر من الواقع (من ٣.٥ طفل لكل امرأة فيما بين ١٩٦٥ و ١٩٩٠ بدلاً من طفلين). إن هذا الوصف المتفائل للنتائج التي حققتها سياسة تحديد النسل، يكتمل بقول أن الدولة هي التي كانت وراء هذا النجاح.

٤٤- وردت البيانات المالية في Egypt National Report.. مرجع سابق الذكر.

## الاستقبال المبكر للداروينية<sup>(١)</sup> فى بعض البلاد الإسلامية

أ. د. عبد الحافظ حلمى محمد  
كلية العلوم - جامعة عين شمس  
اللجنة التمهيدية لتاريخ العلم وفلسفته

فى الدورة الدائبة لانتقال الحضارات بين الأمم، استقبل العالم الإسلامى موجتى مد عارمتين. فى الموجة الأولى، كان المسلمون الأوائل فعّالين إيجابيين، ونقاداً قادرين على تخير ما ينفعهم وما يتفق وقيمهم، مكيفين لما يأخذون ومتكيفين مع ما يرفضون منه. ولا عجب فى هذا فقد كانوا سادة زمانهم. ولذلك لما سلّموا التراث العلمى إلى أوروبا، عند انحسار هذه الموجة وارتدادها، كان العلم قد أصبح إنسانياً عالمياً، وتطبيقياً، ومتكاملاً مع الحياة والإيمان. ولقد مكف العلماء من الشرق والغرب، على دراسة هذه الموجة بدرجات متفاوتة من

---

(١) نحن المحاضرة التى ألقيت ضمن سلسلة محاضرات الـ CEDEJ فى ١٥/١١/١٩٩٤، والمركز يشكر المؤلف موافقته على النشر.

الموضوعية والإتقان. أما الموجة الثانية، فقد امتدت من الغرب إلى الشرق بعد نهضة أوروبا وتواصل الثورة العلمية فيها. وهي لم تحطْ بعدُ بما تستحقه من اهتمام الباحثين.

وأيًا ما كانت نظرتنا للتطور البيولوجي، فلن نجد خلافاً على الأهمية البالغة للتطور وأثاره بعيدة المدى في شتى نواحي حياتنا المعاصرة. ومن الماثورات الشائعة عن دويشانسكي، فيلسوف البيولوجيا البارز، قوله : «ليس ثمة من شئ في علم البيولوجيا سوف يكون له معنى إلا إذا نظرنا إليه في ضوء التطور» ويرى باري (Barry, 1988: 21) أن موضع نظرية التطور في العلوم البيولوجية يقابل موضع الجدول الدوري في العلوم الكيميائية. بل إن كاتباً ساخراً قال إنه لو لم تكن نظرية التطور قائمة ومقررة، لكان من المحتّم علينا اختراعها اختراعاً (مترام، ١٩٦٦).

ومع ذلك، أثار امتداد نظرية التطور إلى المجالات الفلسفية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، الذي قاده هيربرت سبنسر، أبلغ وأوضح. وبالمنااسبة سبنسر هو الذي صكّ عبارة : «البقاء للأصلح» التي تبناها داروين في الطبعة الخامسة من كتابه «أصل الأنواع»، ثم جلبت إلى الداروينية متاعب جمة. بل إن سبنسر هو الذي أشاع كلمة «التطور» (evolution) نفسها، للتعبير عن نظرية داروين عن «الانحدار مع التحول» descent with modification.

وهرج الناس على اعتبار «الداروينية» مرادفاً «للتطور»، مع أن الداروينية تشير إلى نظرية بعينها أعلنها تشارلس داروين والفرد راسل ولاس عام ١٨٥٨ تحدد «الانتخاب الطبيعي» آلية لحوث التطور، ثم أصبحت تنسب إلى داروين وحده. وظلت تعرف بهذا الاسم حتى تخلّت عنه - في المباحث العلمية - لتتخذ، في أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات من هذا القرن، اسمها الجديد: «النظرية التركيبية الحديثة» أو «الداروينية الحديثة»، بعد أن تصادمت مع المندلية الصاعدة،

ثم صالحتها وتحالفت معها وأدخلت خيوماً منها في أحمتها وسداها، ورتقت بها خرقاً معيماً كان في تسجيها الأصلي.

لكن معظم نظريات التطور الأحدث ظهوراً تعتنق - في الواقع - مبدأ «الانتخاب الطبيعي» محوراً أساسياً فيها، سواءً أكان التطور فيها اتجاهياً directional، هادفاً finalist، أو انتهازياً opportunistic؛ بيئياً الدوافع environmentalist أو extrinsic أو داخلياً النوازع intrinsic or internalist "مستقيماً" anagenetic أو متشعباً cladogenetic؛ منتظماً متدرجاً gradualistic أو قافزاً saltational، يتقدم في دفعات جورج سميثون الكمية quanta، أو على أكتاف فلتات أو مسوخ جولدموند شمعد الواعدة hopeful monsters، أو وفقاً لنظرية الدرج وجراد من «التوازنات المرقمة» punctuated equilibria. (انظر، مثلاً: (Stebbins, 1982; Panchen, 1992؛ Minkoff, 1983).

وهكذا تتعرض «الداروينية الحديثة» لنقد بعض التطوريين (انظر، مثلاً: Spillsbury, 1974؛ Schoffeniels, 1976، وعدة مقالات في «موسوعة الجهل» Encyclopedia of Ignorance، تحرير Duncan & Weston - Smith, 1974). بل إن كيمورا ومن نَحْوَهُ حاولوا أن يعدلوا عن فكرة «الانتخاب الطبيعي»، فقدم كيمورا نظريته «التعادلية للتطور الجزيئي» (Kimura, 1979).

ولكن الذي يعنيني في حديثي الليلة - على أية حال - هو «الداروينية» - قديمة كانت أم حديثة -، أو ما يصفه هتشنسون بأنه «النظرية الأولى للتطور» (Hutchinson, 1980). والواقع أن «داروين» قد أصبح شعاراً ورمزاً للتطور، وكلما ذُكر التطور قفزت إلى أذهان السامعين صورة داروين، ربما مع قرد يعلو كتفيه أو يقفز حوله!

وغنى عن القول، إن موضوعنا الآن ليس مناقشة الداروينية أو أية نظرية للتطور، وليس هو محاولة «لتأييدها» أو «تفنيدها»، وإنما هو لتتبع بعض ملامح كيفية دخول الداروينية إلى بلادنا.

**وأسلوب استقباليها المبكر لها، دون ادعاء للإحاطة والشمول، وإن**  
تعرض للحاضر إلا على سبيل الاستطراد الضروري والطبيعي. وسوف أحاول  
أن ألتزم بإيجابيات مؤرخ العلوم المحايد، على قدر ما تستطيعه طبيعتي البشرية.  
ولقد كانت الداروينية موضعَ الاهتمام البالغ والجدل العنيف منذ نُشر  
داروين كتابه عن «أصل الأنواع» عام ١٨٥٩ (وهو العام الذي بدأ فيه شق قناة  
السويس). ولكن هذا كله قد بلغ ذروته بالأخص في مناسبتين : أولهما الذكرى  
المئوية الأولى لظهور أصل الأنواع عام ١٩٥٩، وثانيتهما الذكرى المئوية الأولى  
لوفاة داروين عام ١٩٨٢. وقد شهدت هذه المناسبة الأخيرة نُشرَ فيض هائل من  
الكتب والمقالات لا يكاد يدركه حصر. وقد سمعت في ذلك العام الطبيب الفرنسي  
المهتم بالعلاقة بين الدين والعلم، مورييس بوكاي، يقول : «إن داروين قد مات في  
هذا العام موتتين»، فأتار عاصفة من التصفيق !

وفي مجلد تذكاري ضخم (١١٢٨ صفحة) عن «التراث الدارويني» The  
Darwinian Heritage، خصَّص محرره ديفيد كون (Kohn, 1985) القسم الثالث منه،  
الذي يشغل أكثر من ١٠٠ صفحة، لما أسماه «الاستقبال المقارن للداروينية» The  
Comparative Reception of Darwinism، لم يتعرض فيه إلا لجماعات التطوريين في  
أوروبا وأمريكا. أما عن الدول الإسلامية، فإننا لا نعرض في الأعمال المنشورة  
سوى لتعميمات فضفاضة غير دقيقة، من قبيل : «... أدخل شبلي شميل  
الداروينية إلى العالم العربي عام ١٩١٠، فأصبحت من ذلك الحين موضع الشجب  
العنيف والجدل الهجومي العاطفي من قِبَل التقليديين» التي جات في كتاب  
هودبوي عام ١٩٩١ (Hoodbhoy, 1991: 47).

ولعل أنسب بداية هي كتابُ عنوانه : «تدوير الأذهان : في علم حياة  
الحيوان والإنسان، وتفاوت الأمم في المدنية والعمران»، ومؤلفه دكتور بشارة زلزله  
ويقع في ٣٦٨ صفحة. والكتاب منشور عام ١٨٧٩ : طبع في الإسكندرية، وسجل  
في نظارة المعارف الجليلة في الاستانة العُليَّة. وقد أهدى المؤلف الكتاب إلى

السلطان عبد الحميد، وحيّاه بسنة أبيات، استهلها بالبيت الآتي :

ملكٌ تسامى في الملوك بمجده

وأشرق في الطياء كوكبُ سعدِه

وفي الصفحة التالية صورة أنيقة للورد كرومر، يتخذها مثلاً للجنس

الانجلوسكسوني، وحيّاه أيضاً بالبيتين التاليين :

للإنكليز يدٌ في الارتقاء بها      نالوا الذي قصرت عن نيله الأمم

سابوا بمثل فتى تبدو النجابة في      مثالبه، فكان النبيل يُرتسم

ولكن الكتاب في الواقع عمل ممتاز : فهو متن دراسيٌ موثوق وموضح بالرسوم والصور، ومكتوب بلغة أنبية فصيحة، وفيه اجتهاد مشكور في صياغة المصطلحات العلمية العربية، وهو يشمل المجالات الآتية : التاريخ الطبيعي، و علم الحيوان، وتصنيف الحيوان ؛ والأنثروبولوجيا، وبيولوجية الإنسان، والدين، و علم الاجتماع، والحضارة. وتمثل الفصول البيولوجية عرضاً متميزاً لأحدث المعارف المتاحة في ذلك العصر في : التشريح المقارن، و علم الخلية، و علم الأنسجة، و علم الأجنة. ويبدأ القسم الخاص بتصنيف الحيوان بفصول من اللاماركية، والداروينية، والأدلة على حدوث التطور، والانتخاب الطبيعي، والتوزيع الجغرافي، ومناقشة الداروينية (ص ١٠٥ - ١٤١). ويذكر الدكتور بشارة زلزل في مقدمة كتابه أنه كتبه لتلاميذ المدارس، قائلاً : «ولما كانت المدارس عماد الوطن فقد أثرتها بوضع هذا الكتاب على طريقة تسهل تدريسه فيها، مقتصرراً على توضيح الأصول في موضوعات مباحثه المختلفة لتكون عوناً للتلميذ على التوسع في ما يثمه منها متى انفسح له مجال الطلاب (ص ٢٢).

وقد بين زلزل - في حسم ووضوح - فلسفته ووجهة نظره في عرض نظرية التطور في كتابه المدرسي بهذا الوفاء والشمول، فقال في ختام مقممة الكتاب :

«ويبقى أن أنبه المطالع إلى أنني أليت أن لا أحيد في ما أحرره عن الخطبة التي يقتضيها العلم، وهي تحررُ الحقائق والتتكبُّع عن مغالطات السُّفُسطانيين وثرهات الجدليين، وحيث إن كثيراً من المسائل التي لا بدُّ من إيضاحها في سياق التأليف كانت، ولم تزل موضوعاً للجدال والقليل والقال، كمسألة أصل التكوين و التولد الذاتي وتسلسل الإنسان من الحيوانات السافلة، لم أجد بداً من التصريح بادئ ذي بدء بأن الشبهات التي تُردُّ على العقائد الدينية من قبيل هذه المسائل وما ترمى إليه إنما هي، على ما أرى، أوهام نشأت من تصوير الحقيقة بغير لونها، وحُدُسيات لم تمرع في وادي اليقين. والغلاة من الماديين يضيفون نزعاً في التعليل عن أصل المادة وإمكانية وجوب وجودها لذاتها، والمتطرفون من الدهريين تحمهم حجّة القائلين بأن كلَّ حيٍّ إنما يتولد من حيٍّ مثله، وأنصار درون مازالوا يهيمنون في كلِّ وادٍ طلباً للحُكَّة الموهومة التي تربط بين الإنسان والقردة، وفي اعتقادى أن العلم إذا لم يقترن بالدين لا يُنتفع منه في إصلاح الشببية وتهذيب الأخلاق ومحبة الفضيلة، وكبح جماح الأهواء الطبيعية والمطامع الشخصية. فلا يتوهمَنَّ الذين يشتمون رائحة الكفر من حرية البحث أن العلم من الدين في طرفيَّ نقيض. ولكنَّ هي النفوس الأمارّة تقتاد صاحبها إلى حيث تهوى، وتبقى الحقائق هي هي. وفوق كلِّ ذي علم عليم» (ص ٢٣).

وهذا الكلام البين لا يحتاج مني إلى تعليق، والواقع أنني لا أعرف إلى أي مدى دُرُس هذا الكتاب، ولكن علينا أن نتذكر أن عام ١٨٧٩، عامَ نشر الكتاب، جاء بعد عشرين سنةً فقط من نشر «أصل الأنواع» لداروين. وهذا رقمٌ قياسي لوصول نظرية علمية جديدة إلى كتاب مدرسي... ناهيك بنظرية ثار حولها جدل عنيف، وقامت حولها شُبُهٌ دينية مرهوبة. وعلينا أن نذكر أن ذلك العام سبق العام الذي حُدِّد هوبوبى لدخول الداروينية البلاد العربية، وهو عام ١٩١٠، يكثر من ثلاثة عقود كاملة. وقد دخلتها عندئذ من باب واسع، لا يخطر على البال. وعلينا أن نذكر أيضاً أن عام ١٨٧٩ تقدم ستا وثلاثين سنة تاريخاً ٢٠



يوليو ١٩٢٥، الذي عُقدت فيه «المحاكمة القردية» المشهورة، في ديتون بتنيسي  
لمحاكمة جون توماس سكوپس، وهو مدرس شاب بالمدارس الثانوية، وذلك  
لاتهامه بتدريس التطور لتلاميذه، وهذه قصة ممتعة، ولكن لا يتسع الوقت لذكرها.  
(انظر، مثلاً: Numbers, 1992: 72 - 73 ؛ Stansfield, 1977: 3- 5). ولقد حوكم  
مدرس "آخر بتنيسي أيضاً، لتهمة مماثلة في أبريل ١٩٦٧

أما الملف التاريخي الموثق، والذي يكاد يكون كاملاً، لقضيتنا فقد وجدته  
في المجلدات المئة والسنة عشر مجلة المقتطف. وقد أنشأ الدكتور يعقوب صروف  
والدكتور فارس نمر هذه الدورية الشهرية في بيروت عام ١٨٧٦، ثم انتقلت إلى  
القاهرة عام ١٨٨٥ حيث دأبت على الظهور المنتظم حتى عام ١٩٥٠. وسوف  
اقتصر في حديثي لكم على أبرز ملامح استقبال الداروينية التي نونت في ذلك  
السجل الحافل.

وتقرض قضيتنا نفسها من بداية المجلد الأول، ففيه ثلاث مقالات لجناب  
الفاضل المعلم رزق الله البريارى، من أصل الإنسان (٣٣١:١، ٣٣٢، ٣٧٩) (٣)،  
يتحدث فيها عن لامارك، ويصف داروين بأنه عالمة، واسع المعرفة دقيق  
الملاحظة، بارع في الوصف معروف بالإخلاص والاستقامة. ويقول إن مذهبه  
عظيم الاعتبار، وشديد التأثير في أهل ذلك العصر. ولكن البريارى يرفض  
المذهب، لأنه «لا يمكن أن يقام برهان على صحته، ولو استقرأ» (ص ٣٨٠)،  
ولأنه يعارض كل ما جاء في الكتب المنزلة من أعمال العناية الإلهية. وهو يقول إن  
داروين لا ينفي وجود الله، ولكن مذهب يقضى بذلك.

وفي المجلد الثاني، عام ١٨٧٨، ثلاث مقالات أيضاً عن «الإنسان» (٢):  
٢٠٢، ٢٢٤، ٢٥٤)، للدكتور بشارة أفندى زلزل (مؤلف الكتاب الذي عرضناه).

• في هذا المثال، والمواضع المشابهة التالية، يشير الرقم الأول إلى رقم المجلد من المجلة،  
وتشير الأرقام التالية إلى أرقام الصفحات.

و لكن هذه المقالات براسات أنثروپولوجية تقليدية، بل إن زانل يعترض على ما فعله لينيبوس من وضعه الإنسان مع القرد فى رتبة واحدة، و يذكر ردُّ بوفون وغيره على هذا الرأى.

ويظهر اسم الدكتور شبلى شميل، و هو شخصية مهمة فى موضوعنا، لأول مرة فى هذا المجلد، ولكنه لا يثير إلا تساؤلاً عن مسألة التولّد الذاتى، التى كان من الواضح أنها تشغل بال المثقفين فى ذلك الوقت، كقضية فرعية من قضايا التطور. و قد أحاله محررا المقتطف إلى تجارب باستير القاطعة الدلالة فى هذا المجال (٢ : ١٧٦، ٢٩٧)، ولكن الحوار امتد إلى المجلد الثالث. و تحفل المقتطف فى المجلد الخامس، عام ١٨٨٠، بنجاح يُخَفِّر فى استنباط نوع غير سام من الفطر من نوع سام، و ذلك بالتوليد المتتابع مدة ستة أشهر، و قد وُصف هذا - خطأ - بأنه «استحالة للأواع».

ومن الأمور ذات الدلالة أن المقتطف سارعت فى المجلد السادس إلى نشر نعى لتشارلس داروين، و قالت إن العلم قد خسر بوفاته خسارة لا تقدر، وسيتمحسر عليه العلماء ما دام يذكر (٦ : ٧٥٦)، ولكن المجلد السابع تصدره مقال ضاف من داروين (٧ : ٣ - ٦)، قال فيه التحرير «... و لا عتاب ولا ملامة إنَّ أطنب العلماء فى الثناء عليه، فإنه أهل لأطيب الثناء» نقول هذا و نحن على يقين أن قولنا هذا لا يرضى بعض القراء...» واستشهدوا بقول القس بارى، واعظ كنيسة وستمنستر : «إن مبدأ الانتخاب ليس غريباً مخالفاً للديانة المسيحية على الإطلاق»، و كذلك بكلام واعظ كنيسة القديس بولس، ثم استشهدوا بقول McCosh، الفيلسوف اللاهوتى الأمريكى :

" All this proves that evolution is a law of God quite as much as gravitation on chemical affinity or vital assimilation".

ولكنهم لا يذكرون مصدر هذه الأسطر.

ولكن ظهر فى أواخر المجلد السابع نصٌ محاضرة لقارن نمر عنوانها «فسادُ فلسفة الماديين»، لا يتعرض فيها للتطور (٧ : ٦٠٦)، و بعد ثلاث

سنوات، أى فى عام ١٨٨٥، كتب أمين شميل عن «مذهب داروين عند الأقدمين» (١٠ : ١٤٥ - ١٤٦)، فتحدث عن فكرة التطور عند ابن خلدون، ثم قال : «... و على ذلك فما المعلمُ داروين وحزبه إلا مجدُّو آثارِ نرسُتْ، وقائلون بصحة قصص عبَّرت، و العالم يسير بقدره مبدعة، تارة يُنظر إلى تلك الأقوال كحقائق راهنة وأخرى كأراجيف وتخريف. و له وحده سبحانه علمُ الحق وما كانوا عليه يختلفون. على أن ذلك كلُّه لا يضر بالدين و ما هم عليه الأتنياء والمرسلون....»

ما كان قبلاً كائنٌ حالاً، وما يأتى له فى الماضيات مثيلٌ (ص ١٤٦).

وبعد نحو عشر سنين، نشرت المقتطف عام ١٨٩٦ ترجمة عربية لمحاضرة ألقاها باللغة الإنجليزية الدكتور أسعد الحداد عن «المذهب الداروينى»، فى جمعية سانت اندرو العلمية بالاسكندرية. وهنا نقرا كلاماً مصوراً عن التشريح المقارن والأركيويتركس وغيره من الأحافير (٢٠ : ٢٤٩ - ٢٥٨). ثم بعد نحو عشر سنين أخرى، أى عام ١٩٠٥، تنشر المقتطف خيراً بعنوان «الإنسان والقرد»، لبرنارد أون Owen يؤكد فيه أنه لا داروين ولا أحد من أتباعه قال بأن الإنسان منحدر من القرد، وأنهم إنما قالوا إن الإنسان والقرد متسلسلان من أصل واحد فى سلسلتين مختلفتين (٣٠ : ٤٩٨). وفى المجلد نفسه ترجمة لأجزاء من محاضرة لجورج داروين ألقاها فى اجتماع للاتحاد البريطانى لتقديم العلوم فى جنوب أفريقيا، يدافع فيه عن مبدأ الانتخاب الطبيعي حتى فى الكيمياء (٣٠ : ٨٥٧ - ٨٦٣).

وقد سجلت المقتطف عامى ١٩٠٩ و ١٩١٠ بعض الأحداث الهامة. فقد كتب الدكتور شبلى شميل عام ١٩٠٩ مقالاً عن «الفلسفة المادية ومذهب النشوء» إرهاباً، فيما يبدو، بنشر كتابه فى العام التالى، ولكنه هنا يُشيد بالمقتطف لسبقها إلى الاهتمام بالموضوع، بعد خلافه السابق معها عام ١٨٧٨، ويقول شميل فى مقاله إنه سمع عام ١٨٧١، عندما كان يدرس الطب فى المدرسة الكلية الأمريكية، أن رجلاً قام بِنعى أن أصل الإنسان من القرد. ويرد محرر المقتطف

فى هامش قائلاً : «أما نحن فنذكر أنه هو أول من ذكر لنا مذهب دارون، وذلك سنة ١٨٧٠، حينما كنا ندرس فى المدرسة الكلية الأميركية سوية.. ثم أصبح موضع اهتمامه بعد أن نُسيه فترة» (٣٥ : ١٤٧).

وفى المجلد السادس والثلاثين، الصادر عام ١٩١٠، نشر شبلى شميل مقالين مرسلين من مصر. تاريخُ المقال الأول ٣٠ نوفمبر ١٩٠٩، وتقدم له المختطف بأن «الدكتور شبلى شميل أعرف من أن يعرف، وقرأ له الناس فى القطرين المصرى والسورى، وفى كل الأقطار التى وصل إليها السوريون.....» ويقول شميل إن مذهب النشوء والارتقاء القائل بتحول الأحياء قد تحول من مدار النظر، للامارك وجفروى سانت إيلير إلى مدار التحقيق العلمى لدارون، وأصبح أقرب إلى العلم منه إلى الفلسفة (٣٦ : ٣٧)، ثم ينوه شميل بكتابه المرتقب. و أما المقال الثانى، المؤرخ ١٠ أبريل ١٩١٠، فهو فى الواقع «ديباجة» - أى مقدمة - كتاب شميل الذى كان قد صدر منذ عهد قريب (٣٦ : ٤٧٩ - ٤٨٣).

وفى العدد نفسه كتبت المختطف، فى باب التقرىظ والانتقاد، امتدح شبلى شميل وكتابه، ولكنها تتسائل : «..... هل كان من الحكمة نشر مذهب دارون بالعربية فى الوقت الذى نُشر فيه، ويمثل الإسهاب الذى تراه فى شرح بختر، و هل كان من الحكمة نشر المذهب المادى يمثل الصراحة التى نشر فيها... والعقولُ كالمعد، بل إدخال الآراء الجديدة إليها أصعب، لأنها محشوة بآراء قديمة يجب استئصالها منها أولاً. والأمران عسيران على حد سوى...» (٣٦ : ٥٠٠). وعجب محرراً المختطف أنه لم يترقب على ما نشره شميل ما كانا يخشيانه، ورجو أن يَرى فى عدد النسخ المباعة من كتابه دليلاً على تهيق العقول للمباحث العلمية الحرة.

وبين هذين المقالين لشميل، ظهر فارس آخر من فرسان هذه الحلبة، فقد أرسل سلامة موسى من لندن، مقالاً بعنوان «نظريات النشوء الحاضرة» (٣٦ : ٤٣٥ - ٤٣٩)، واستعرض فيه أعمال داروين، وسبنسر، ولامارك، وصمويل بتلر،

وفيسمان، وده فريس. وكلامه عن الأخيرين يشير إلى إدراكه البعد الوراثي الجديد للداروينية. وهو يختم مقاله بقوله إنه يبدو أن الصفات المكتسبة لا تورث مطلقاً - أو على الأقل أن الدلائل الحاضرة ترجح النفي. وهذا يسقط كل أهمية أعطيت للعدنية، من تربية و نظام مدنى وغيرهما، ويجعلنا ننظر إلى الصفات الأصلية الوراثية كمتعمدين الوحيد فى ترقية الإنسان، وذلك بأن نسهل حفظ نسل من نرغب فى بقاء صفاته ونصعب حفظ نسل من لا نرغب فى بقاء صفاته. و هذه دعوة يوجينية صريحة كانت، و ماتزال موضع خلاف عميق، والطريف أننا نجد فى العام التالى (١٩١١) نصٌ خطبة ألقتها حضرة نصيف أفندى جندى المقتبضى المحامى، فى نادى المدارس العليا، يتحدث فيه عن تطبيق «مذهب النشوء والتسلسل» فى تحسين الزراعة. وهذا يدل على فهمه العجيب لموضوع التطور كله.

فإذا ما عدنا إلى شميل وكتابه، وجدنا مقالاً فى المجلد السابع والثلاثين، الصادر فى سنة ١٩١٠ نفسها، للدكتور نقولا الفياض، يبدى فيه عجه و أسفه لأن الكتاب «ظهر منذ شهرين تقريباً، فاستقبلته الصحافة العربية استقبالا لا يخرج عن المألوف، ولم يتصدُ لانتقاده إلا القليل منها، مع أن الكتاب من المباحث الخطيرة التى تشغل اليوم علماء الغرب، ولصاحبه شهرة طائرة فى عالم الأدب والطب.....» (٢٧ : ١٧٦). وفى ختام المقال يسرُّ الكاتب للقارئ الكريم قائلًا «مذهب التحول علم قد تأيدت دعائمه، والإنسان لم يمتعه أصله الميوانى أن يكون كما هو.....» (ص ١٨١).

وفى المجلد الثالث والأربعين فى عام ١٩١٢، مقال للدكتور أمين أبو خاطر عن «القديس أوغستينوس وناموس النشوء والتحول» (٤٣ : ٦٢ - ١٦٩). ويقول الكاتب إن ذلك الحبر ذهب إلى أن الله خلق المادة أولاً، ووضع فيها قوة النمو وجعل لها نظاماً للارتقاء، فظهرت بعد مرور القرون على صورها الحاضرة، فاتفق بذلك مع دارون (ص ١٦٣). و الواقع أن هذا هو جوهر إحدى نظريات التطور

المتعددة. وقد عاش هذا العبر في أواخر القرن الرابع و أوائل القرن الخامس الميلاديين، وكان أسقفًا على هيبون من أعمال الجزائر، وأرائه الفلسفية نُفِنت في خزائن رجال الدين، ورجال الدين أنفسهم يجهلونّها....» (ص ١٦٢).

وتتوالى المقالات، ففي عام ١٩١٢ مقال أثريولوجي في جزئين عن «نشوء الإنسان»، مترجمٌ عن خطبة للكتور إليوت سميث من مجمع تقدم العلوم البريطاني (٤١ : ٤١٧ - ٤٢٤، ٥٢٨ - ٥٤٤)، وآخر في عام ١٩١٣ عن «نشوء نوات الفقّار» (٤٣ : ١٨ - ٢٧)، ثم خير عام ١٩٢١ مما كتبه هنري أوسبورن، من متحف التاريخ الطبيعي في أمريكا و عن «نشوء الإنسان» (٥٨ : ٢٠٢)، ثم مقال في جزئين، مترجمٌ عن «هكملي» بعنوان «النشوء والوراثة» (٦٢ : ٢٤٥ - ٢٥٠، ٣٦٦ - ٣٦٨)، ثم صورة ملونة لشجرة النشوء، وبيانُ بأسماء ما عليها من مجموعات النبات والحيوان (٧٠ : ٢٥٦)، ثم مقال فلسفي في جزئين عام ١٩٣٠، عنوانه «هل في النشوء ارتقاء الأحياء»، للأستاذ إوار فارس (٧٦ : ٢٤١ - ٢٤٧، ٧٧ : ١٤٧ - ١٥٢)، ثم مقال عام ١٩٣١ عن «عمر الأرض و من عليها»، للدكتور عبد الرحمن شهبندر (٧٨ : ٢٨ - ٢٢)، ثم مقال عام ١٩٣٣، مترجم عن سير آرثر طومسون عنوانه «كيف نفهم التطور»، نشرته المقتطف بمناسبة وفاة سير طومسون (المجلد ٨٢)، ثم في عام ١٩٣٥ قصيدة عن «النشوء والارتقاء» للشاعر عبد الرحمن شكرى، وفي المجلد الأخير، عام ١٩٥٠، مقال مترجم عنوانه «مصنَعُ التطور، وأداةُ الوراثة الطبيعية»، فيه كلام عن الجينات (التي يسميها المترجم «جراثيم») يجوز أن تتغير فجأة في الطبيعة، أي تحدث فيها طفرات. وقبل أن أترك مجموعة المقتطف، ألتقط سؤالاً وجواباً مُهمَّين، من «باب المسائل» في المجلد الواحد والسبعين، في عام ١٩٢٧، ويستتسر السائل عن كتب عربية في النشوء والارتقاء. فكان جوابُ المحرر كما يلي :

- ١- كتاب دكتور شميل الذي ترجم فيه شرح بختر على مذهب داروين.
- ٢- كتاب اسماعيل مظهر بك، وما نشره من ترجمة لكتاب «أصل الأنواع».
- ٣- كتاب حسن أفندي حسين : «فصل المقال في مذهب النشوء والارتقاء».
- ٤- كتاب سلامة أفندي موسى : «نظرية التطور» (و سوف نعرض له بعد قليل).

٥- «مئات المقالات التي نشرت في مجلدات المقتطف السابقة.

وهذه القصة المؤثرة، التي أعتنر عن إطالتي في عرض أبرز أحداثها، تظهر لنا أن كتاب شميل «كتاب فلسفة النشوء والارتقاء» لم يكن الأسبق، عام ١٩١٠، في تقديم الداروينية إلى العالم الإسلامي، كما أن استقباله لم يكن دائماً الشجْب العنيف، كما ذكر هودبوي. وهذا الكتاب - على أية حال - لم يكن الأمثل أو الأصلح للقيام بهذه المهمة. فقد جاء الكتاب في مجلدين يحويان مجموعة من المقالات التي سبق لشميل نشرها. وقد حوى المجلد الأول ترجمةً لشرح بختر على مذهب داروين وتعليقات عليه، في خمسة فصول. ولودفيج بخنر (١٨٢٤ - ١٨٩٩) فيلسوف ألماني، يصنّفه الكتّاب بين أتباع المذهب المادي (Brooke, 1991: 690) وهو قد قدّم الداروينية من خلال فهمه الشخصي لها ومن خلال فلسفته الخاصة. ويرى عالِمنا الراحل دكتور جورج قنواتي، أن شميلاً كان ماديّاً راديكاليّاً (ص ١٣٩)، وأن عرضه للداروينية اتسم بالتحدي والاستقْراز، وخصوصاً في مقبمته (Anawati, 1939).

فلا عجب إذن أن اتبى الأب جرجس فرج صفيّر الماروني، مدرس الفلسفة في المدرسة اللبنانية في قرنة شهبان، إلى الرد عليه في كتاب له عنوان طويل : «كتاب في أصل الإنسان و الكائنات : حضناً لمذهب التحول، و ردّاً على الدكتور شبلي شميل الذي عرّب شرح بخنر على مذهب داروين» (جرجس

الماروني، ١٨٩٠). ولقد ألف المؤلف نحو ٤٠ في المئة من صفحات كتابه المُنْتَيْن والأربعين لمعارضة مقدمة المترجم. وجرى معظم الكتاب في هيئة حوار بين «الادبي» و«القردي».

وقد نُشر هذا الكتاب في بيروت عام ١٨٩٠، أي قبل نشر شميل لكتابه في القاهرة عام ١٩١٠ بعشرين سنة كاملة. ولكن قنواوي (Anawati, 1989) يذكر أن شميلاً كان قد نشر عام ١٨٨٤ طبعة سابقة لترجمته وشرحه لكتاب بخنر، ولكنَّ بينط صغير، ولكنَّ الدهش حقاً أن الأب جرجس الماروني لم يقدم أي بيانات عن ذلك الكتاب الذي كان ينقده بعمارة شديدة وعنف بالغ، ويقول إنه لما أجال النظر فيه مراراً وجده «لجة أوهام غايتها دك دعائم الإنسانية والهيئة الاجتماعية...» (ص : ٣).

أما كتاب سلامة موسى «نظرية التطور وأصل الإنسان» (عام ؟)، فهو كتاب حصين وأقلُّ تحيُّكاً وإثارة من كتاب شبلي شميل، و أحدثُ وأشمل. وقال المؤلف إن كتابه يسدُّ نقصاً يكاد يكون كاملاً في المكتبة العربية، ولكنه يستترك فيقول : «و ليس ينكر أحد فضل المقتطف والهلل وشبلي شميل في شرح هذه النظرية، وإيراد الأمثلة المتوالية على حقيقتها، ولكن مع ذلك ليس في العربية كتاب وافٍ سهل عنها لأن» (ص : ١٠). وكتاب سلامة موسى غير مؤرخ ولكن لابد أنه نشر بين عامي ١٩١٧، تاريخ أحدث مرجع فيه، و عام ١٩٢٧، تاريخ الإجابة في المقتطف عن الكتب المنشورة من التطور بالعربية.

و أما الخلاف بين الداروينية أو التطور و علماء الدين، فهو خلاف مزمن و متناصل. وقد تناول ذلك كثير من المؤلفين. فجون هدلي بروك، مثلاً، يقرُّ فصلاً طويلاً من كتابه «العلم و الدين» (Brooke, 1991) عن نظرية التطور والعقيدة الدينية.

وقد سجّلت بداية ذلك الخلاف تاريخياً بمشهد مسرحي في العام التالي مباشرة لنشر «أصل الأنواع». وقد تقاسم بطولة المسرحية اثنان : أولهما هو



توماس هنرى هكسلى (١٨٢٥ - ١٨٩٥)، الطبيب وعالم التشريح، الذى اقتنع بأراء داروين عند قراءته الأولى لكتابه، حتى ليرى أنه قال : «يا لغبائى، كيف لم أظن أنا لهذه الفكرة من قبل!»، ثم كتب لداروين مؤيداً، ومعلناً أنه يحذو مخابيه ومتقاربه استعداداً للنزاع. والواقع أن داروين كان منزوياً مسالماً لا يحسن الجدل، فكان فى شدة الحاجة إلى نكاه هكسلى ولباقته وسرعة بديهته وقوة حجته، فضلاً عن علمه بالتشريح، حتى أن هكسلى قد عُرف بلقب «الكلب الحارس لداروين» (Darwin's bulldog)<sup>(١)</sup>. أما البطل الثانى، فكان صمويل ويلبر فورس (١٨٠٥ - ١٨٧٣)، أسقف أكسفورد، الذى عرف بلقب «سام الزلق أو الصابونى» (soapy Sam)، كناية عن أنه كان ينسلُّ يبراعته من كل مأزق نظيفاً طاهر الذيل، على حدِّ قوله. وكان قد أغراه بالداروينية والبه على داروين سير رتشارد أون (١٨٠٤ - ١٨٩٢) أقوى معارضى داروين.

وكان اليوم المشهود فى الاجتماع السنوى لعام ١٨٦٠، للمجمع البريطانى لتقدم العلوم فى أكسفورد، إذ هاجم الأسقف ويلبر فورس الداروينية وداروين نفسه مهاجمة شرسة، أمام جمع غفير، وفى ختام خطبته قَدَّمَ المتحدثُ التالى له، هكسلى، متسائلاً عما إذا كان يدعى الانتماء إلى القردة من خلال جده أم جدته ؟ وهنا همس هكسلى لجاره : «لقد أوقعه الله بين يديَّ!»، ثم نهض معلناً أنه لم يجد فيما قاله الأسقف حقيقة أو حجة واحدة جديدة، أما عن التساؤل الذى وجهه إلى عن أصلى، فإننى أقول له إننى لو خُيرت أن يكون جدى قرناً بائساً أو رجلاً يستغل موهبته وتفوقه وسلطانه فى مجرد إقحام السخافات والصغائر فى مناقشة علمية جادة، فإننى سوف أفضّل القرد دون أننى تردداً

(١) أقيم فى لندن مؤخراً (٢٠-٢١ أبريل ١٩٩٥) مؤتمر عالمى عن توماس هكسلى، نظمته: الجمعية الملكية بلندن، والجمعية البريطانية لتاريخ العلوم، والكلية الامبراطورية للعلوم والتكنولوجيا والطب.

فانطلقت عاصفة لا تكبح من الضحك، ثم ألقى الحاضرون إلى خججه في انتباه بالغ. ومن المناسب أن نقول هنا إن أحد أحفاد توماس هكسلي، هو البيولوجي المشهور سير جوليان هكسلي (١٨٨٧ - ١٩٧٥) الذي أسهم إسهاماً بارزاً في الصياغة النهائية للداروينية الحديثة.

ومشكلة علماء الدين وغيرهم من فلاسفة واجتماعيين وعامة المثقفين الذين يكتبون عن التطور أنهم لا يفهمونه حق الفهم، بل إنهم غالباً ما لا يلمحون حتى ببعض أسسه، وكلهم يتسوّن أنه قضية بيولوجية في المحل الأول، ثم شدّت من تلابيبها إلى مختلف الميادين، وقليل منهم من يدرك حجم الدراسات التطورية وأبعادها، والجوانب الطمعية الدقيقة المستحدثة التي تتناولها بحوثها. ولنأخذ، مثلاً، جانباً صغيراً من الدراسات التاريخية التي تتناول أعمال داروين وحده، هناك كتاب في أكثر من سبعين صفحة يقرّخ لمراسلات داروين بين عامي ١٨٢١ و ١٨٨٢. وتفرّغ مجموعة من العلماء لدراسة تلك المراسلات، ولم يبلغوا حتى الآن إلا عام ١٨٦٠ (العام التالي لنشر «أصل الأنواع»)، ونشروا ذلك في ثمانية مجلدات، ظهر آخرها العام الماضي (١٩٩٣) <sup>(٦)</sup>، ويتراوح عدد صفحات كل مجلد منها بين ستمئة وأكثر من ثمانمئة صفحة! وهناك دراسات أخرى لمذكرات داروين اليومية، ومفكراته بألوانها المختلفة. وهذا قليل من كثير!

لقد كان الإمام جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ - ١٨٩٧)، المصلح الإسلامي العظيم، محبباً للعلوم الحديثة بصفة عامة، ولكنه ألف كتاباً باللغة الفارسية، عندما كان في الهند حول عام ١٨٩٠، وترجمه إلى العربية تلميذه الإمام محمد عبده ونشره في القاهرة عام ١٩٢٥ بعنوان «الرد على الدهريين». وفي هذا الكتاب يقول الأفغاني: «هو على زعم داروين هذا يمكن أن يصير

---

\* ظهر الجزء التاسع من هذا الكتاب (عن عام ١٨٦١) في أواخر عام ١٩٩٤. والكتاب تصدره مطبعة جامعة كيمبردج.

البرغوث فيلاً بمرور القرنين وكرّ الدهور، وأن ينقلب القيل برغوثاً كذلك» (ص ٢٨). وبالطبع، لم يُقل داروين ولا أي من أتباعه مثل هذه الترهات. ويرى منكوف، في كتابه عن التطور (Minkoff, 1983)، أن الأفغانيّ قاد حملة الهجوم الداروينية (وهذا غير صحيح تماماً)، وعلق قائلاً: «لقد شجب الأفغاني الاستعمار البريطاني والفلسفة المادية واحداً الإنسان من القردة.. شجبها جميعاً في نفس واحد» (ص: ١٣).

والذي نلاحظه أن معظم الكتب والمقالات المعارضة للتطور إنما تجتر الاعترافات القديمة المعهودة وترددها في هتّى الأساليب والتبرات. وينتقد ضياء الدين ساردار في كتابه «استكشافات في العلم الإسلامي» Explorations in Islamic Science (Sardar, 1989) كتاب عثمان بكر، الصادر عام ١٩٨٧ بعنوان «نقد النظرية التطورية» Critique of Evolutionary Theory، قائلاً إن المقالات التي جمعت في هذا الكتاب «لا تقدم أية حجج أو أدلة مناهضة للتطور، وإنما هي لا تقدم إلا تقارير ميتافيزيقية» (ص: ١٣٣). (وهنا يُعْنَى أن أقول إن كارل بوبر، أعظم فلاسفة العلم المعاصرين، الذي توفي في ١٦ سبتمبر ١٩٩٤، يعتبر نظرية التطور نظرية ميتافيزيقية؛ (ولو أنه هو شديد التأييد لها. وهذه نقطة دقيقة لا يتنبه لها من يفرحون بتسقط مثل هذه العبارات) [.

ولكن، من ناحية أخرى، هناك - على الأقل - كتاب بعينه جدير بالذكر، وهو «قصة الإيمان: بين الفلسفة والعلم والقرآن»، لمؤلف الشيخ نديم الجسر، مفتى طرابلس بلبان المنشور عام ١٩٦١. ويجرى الكتاب كله على هيئة حوار بين الشيخ وتلميذه «حيران بن الأضعف». ويقول الشيخ نديم في فصل عنوانه «بين داروين والجسر» (ص: ١٨١ - ٢٢٢)، إنه يفتخر بأستاذه هو، وأبيه حسين الجسر، لأنه في خلال الحملة الشعواء على مذهب داروين «وُجد في العالم كله عالم يبني واحد، تجاسر أن يؤلف كتاباً يقول فيه: (إن مذهب داروين، عند ثبوته، لا يتناقض مع فكرة وجود الله الخالق الحق لكل شيء)» (ص ٢٠٨). ويقول الشيخ

نديم إنه لو كان في أوروبا من علماء الدين دمن تجاسر على محاولة التقريب بين مذهب دارون والكتب المقدسة، فاعلم أنه، عند المقارنة التاريخية الصحيحة، يظهر لك أنه الجسر [ يقصد آياه ]، الذي وضع كتابه ونشره سنة ١٨٨٨، وكان السابق لهم جميعاً في هذا الباب» (حر: ٢٠٨).

و الواقع إن هناك الآن كثيراً من المؤمنين المعتدلين الذين يقولون، لماذا لا يكون التطور هو أسلوبُ الله في الخلق؟ فهذا هو بيكوك، مثلاً، يقول: «إن المسيحيين يتقبلون الآن تقبلاً تاماً فكرة أن الله يخلق من خلال عملية تطور، بيد أن هذه الحقيقة لم تُترك إدراكاً تاماً، ولم تلقَ حظها من العناية بعد» (Peacock، 1971: 123). وفي تجربتي الشخصية، مرُ بي كثير من الطلاب الذين يتقبلون فكرة التطور البيولوجي ما دامت لا تتعرض لقصة خلق آدم، عليه السلام، كما جاءت في الكتب المنزلة. وثمة نقطة أخرى لها حساسية خاصة، وهي مناقشة بداية الحياة على الأرض، وهو موضوع تخميني بطبيعته وليس أساسياً في مناقشة مبدأ التطور والانتخاب الطبيعي. أما عنصر الداروينية الثالث، الذي يُهاجم عادة بضرارة، فهو مسألة العشوائية والمصادفة (في بعض النظريات)، أو حكاية «صانع الساعات الضريب The blind watchmaker - علي حد تعبير رتشارد دوكنز. فمثلاً، عندما نشر جاك مونو، الحائز على جائزة نوبل، كتابه عن «المصادفة والضرورة» Chance and Necessity عام ١٩٧١ (Monod، 1971)، أثار للرد عليه كتبٌ من قبيل «ضد المصادفة» Anti-Chance، الذي نشره شوفينيلز عام ١٩٧٦ (Schoffenells، 1976) وكتاب «القصد في عالم المصادفات» Purpose in a World of Chance، الذي نشره ثورب عام ١٩٧٨ (Thorpe، 1978).

واكتفى هنا بالإشارة إلى ثلاثة كتب باللغة العربية مما وقع بين يدي، وتقدم عرضاً معقولاً لنظرية داروين، ولو أنها تكرر أوجه النقد المعهودة؛ والكتب هي: «الإسلام ونظرية التطور» لمحمد أحمد باشاميل، من مكة (١٩٦٨)، و«الإنسان بين الخلق والتطور» لمحمد حسن آل ياسين، من بغداد (١٩٧٧).

و«داروين ونظرية التطور»، المترجم عن التركية، لشمس الدين آق بلوت (الطبعة الثانية، ١٩٨٦). ولقد أنصف باشميل بذكر من دافعوا عن إيمان داروين ومن هاجموه في عقيدته (ص: ١٠٧ - ١١٥). أما آل ياسين فكان من رأيه أن داروين لم يقصد أبداً إنكار الخالق الأول للحياة والأحياء (ص: ٩). وأما آق بلوت فمع أنه يصرح على شيء من البيولوجيا الجزيئية الحديثة، يفرغ فصلاً كاملاً للكلام عن أحفورة يلتدون الزائفة المشهورة (ص: ٨٨ - ٩٩)، ويصف الداروينية بأنها حرب خبيثة على الدين، وليست نظرية (ص: ١٠٠ - ١٠٢)، ويدعو إلى تدريس الخلقية creationism في المدارس (ص: ١١٣).

وعلى ذكر «الخلقية»، نُشر حديثاً كتاب شامل عن الموضوع، من تأليف رونالد نُمبِرْز، أستاذ تاريخ العلم والطب في جامعة ويسكونسن بماديسون (Numbers, 1992). ولقد ذكر نُمبِرْز أن الستينات قد شهدت تصاعد طراز جديد من «الخلقية» يسمى «الخلقية العلمية» (Scientific Creationism) أو «علم الخلق» (Creation Science)، والخلقيون يتكلمون عن «جيولوجيا جديدة» أو «جيولوجية الطوفان». ويقول نُمبِرْز:

«لم تجد أغلبية ساحقة من الأمريكيين مبرراً للاعتراض على تدريس الخلقية في المدارس العامة. وقد أظهر استفتاء لمعهد جالوب عام ١٩٩١ أن ٤٧٪، ريعهم من خريجي الجامعات، مازالوا يعتقدون أن الله خلق الإنسان أقرب ما يكون إلى صبرته الحالية في حدود الآلاف العشرة للماضية من السنين». ويقول أيضاً: «إن ولايتي أركانساس ولويزيانا أصدرتا قوانين تلغى بتدريس «علم الخلقية» و«علم التطور» على قدم المساواة. ولو أن المحاكم المختصة حكمت فيما بعد بعدم دستورية هذه القوانين» (ص: IX-X).

و يلاحظ نُمبِرْز أيضاً أن «الخلقية» تشرئب من وقت إلى آخر في أبعد الأماكن احتمالاً لظهورها. فقد أعلن «معهد البحوث الخلقية» Institute for Creation Research (ICR) أن وزارة التعليم التركية ومؤسسة إسلامية خاصة دأبتا بضم

سنين على ترجمة كتب المؤسسة إلى اللغة التركية. بعد استبعاد الشواهد التوراتية، وأن كل مدرس للعلوم كان يتسلم نسخة من مجلة «الخلقية العلمية» ليتخذها من وسائله التعليمية الأساسية (ص : ٢٣٥).

ومن ناحية أخرى، نوه كل من هوبوى (Hoodbhoy, 1991) و نمبرز (Numbers, 1992) بأن عالمًا بيولوجيًا بارزًا في جامعة الخرطوم قد سجن وعذب عام ١٩٩٠ لتدريسه التطور لطلابه. وكلاهما قد استقصى الخبر من مجلة نيوسايتستتس العالمية الذائعة (Cogan, 1990). بل إن هوبوى يستطرد قائلاً : إن اعتناق آراء تؤيد البيولوجيا التطورية يعد، حتى في أيامنا هذه، أمراً خطيراً في كثير من البلاد الإسلامية، وإن هناك قوانين خاصة تحظر تدريسها (Hoodbhoy, 47 : 1991). وأعتقد أن في هذه العبارة كثيراً من المبالغة، وعميماً غير مقبول. فمن المؤكد أن التطور مبحث معتاد في مناهج البيولوجيا في المدارس الثانوية في كثير من البلاد الإسلامية. بل إن الكتاب المدرسي النموذجي الذي أعدته الأكسو ALECSO من «استمرارية الحياة» للتدريس في الصف الثالث الثانوي (أو الثاني عشر) في البلاد العربية يضم فصلاً من ٤٦ (ست وأربعين) صفحة عن التطور (عدنان بدران، ١٩٧٩).

وأخيراً ما دمنا بصدد «الاستقبال المقارن الداروينية»، فإنه يجوز لي أن أضيف أنني قد سبق لي في مناسبتين : مرة في المؤتمر النواى السادس عشر لتاريخ العلوم، الذى عقد فى بوخارست عام ١٩٨١ (Mohammad, 1981)، ومرة أمام الجمعية المصرية لتاريخ العلوم فى القاهرة عام ١٩٩١ (عبد الحافظ حلمى محمد، ١٩٩١) ... سبق لى أن قدمت فى هاتين المناسبتين أدلة مقنعة على أن علماء المسلمين فى القرون الوسطى كان عندهم فكرٌ تطورى بيولوجى عام، وأن إيمانهم وتقواهم لم يحجرا على فكرهم الحر والتعرض لمثل هذه المباحث التى يجدها بعض الناس شائكة. ولقد لقيت الأدلة التى سقتها القبول بل العجب والإعجاب فى المناسبتين. ولقد اقتبست عندئذ قول جورج سارتون، مؤرخ تاريخ

العلم العظيم : «إن رجال اللاهوت المسيحيين في ذلك الوقت - أي حتى في أوائل عصر النهضة - كانوا أقل ترحيباً بالأراء التطورية من علماء المسلمين الأوائل الذين سبقوهم». واعتقد أن أحد الأسباب في هذه الظاهرة أن عظماء علماء المسلمين الأوائل كانوا رحاب الألق موسوعيي المعرفة، فقد كانوا فقهاء دين وفلاسفة، فضلاً عن إتقانهم لعلوم عصرهم. أما عظماء الدين المسلمون في القرن العشرين فكثير منهم ليسوا كذلك.

## المراجع

- ١ - بشارة زلزله، ١٨٧٩. «كتاب تنوير الأيمان : فى علم حياة الحيوان والإنسان، وتفاوت الأمم فى المدنية والعمران». مسجل فى نظارة المعارف الجليلة فى الأستانة العلية، مطبعة مجلة الجامعة بالأسكندرية (٣٦٨ ص).
- ٢ - جرجس فرج صفيير المارونى (الأب)، ١٨٩٠. «كتاب فى أصل الإنسان والكائنات : بحثاً للمذهب التحول، ورداً على الدكتور شبلى شميل الذى عرّب شرح بختر على مذهب دروين». مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت (٢٣٩ ص).
- ٣ - جمال الدين الأقماني، ١٩٢٥. «الرد على الدروين». (ترجمه عن الفرنسية : الشيخ محمد عبده). المطبعة الرحمانية، القاهرة (٩٠ ص).
- ٤ - سلامة موسى، ٢. «نظرية التطور وأصل الإنسان». المطبعة العصرية، القاهرة، (٢٢٤ ص).
- ٥ - شمس الدين آق بلوت، ١٩٨٦. «داروين ونظرية التطور». دار الصحوة، القاهرة، (ص ١٢٠) (ترجمه عن التركية : أورهان محمد على).
- ٦ - عبد الحافظ حلمى محمد، ١٩٩١. «المعارف البيولوجية فى رسائل إخوان الصفا» (محااضرة أُلقيت أمام الجمعية المصرية لتاريخ العلوم).
- (١) مجلة العلوم الحديثة، القاهرة، ٣٥ (مايو) : ٤٨ - ٦٣.
- (٢) مجلة العلوم الحديثة، القاهرة، ٣٥ (سبتمبر) : ٦٢ - ٧٥.
- ٧ - عدنان بدران (محرر)، ١٩٧٧، «علم الأحياء للمرحلة الثانوية - استمرارية الحياة، للصف الثالث (الثانى عشر)». المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. طبع فى عمان (٢٩٨ ص + ملاحق).
- ٨ - محمد أحمد باشميل، ١٩٦٨. «الإسلام ونظرية التطور». الطبعة الثانية، دار الفتح، بيروت (١٧٢ ص).
- ٩ - محمد حسن آل ياسين، ١٩٧٧. «الإنسان بين الخلق والتطور» - الطبعة الثانية، المكتب العالمى، بيروت (١٢٣ ص).
- ١٠ - المقتطف (نورية شهرية)، ١٨٧٦ - ١٩٥٠. عدة مقالات أشير إلى مواضعها فى متن المقال. بيروت ثم القاهرة.



- ١١- نديم الجسر، ١٩٦١، «قصة الإيمان : بين الفلسفة والعلم والقرآن»، دار الأحد، بيروت، (٤٥٢ ص).
- ١٢- Anawati, Georges C., 1969 Shibli Shumayyil: medical philosopher and scientist. Article 40 (p. 637-650) in : Bosworth, C.E., C. Issawi, R. Savory, and A. Udovitch. (eds.), *The Islamic World : From Classical to Modern Times*. The Darwin Press, Princeton.
- ١٣- Barry, R. I. 1988. *God and Evolution*, Hodder & Stoughton, London. 190 pp.
- ١٤- Brooke, J. H. 1991. *Science and Religion: Some Historical Perspectives*. Cambridge Univ. Press, Cambridge. 422 pp.
- ١٥- Cogle, A. 1990. Sudan jails biologist for teaching Darwinism. *New Scientist*, March, 17: 21.
- ١٦- Duncan, R. and Weston-Smith, M. (eds.) 1978. *The Encyclopedia of Ignorance* (Articles pp.: 209, 219, 227 & 235).
- ١٧- Hoodbhoy, Pervez. 1991. *Islam and Science : Religious Orthodoxy and the Battle for Rationality*. 157 pp. Zed Books Ltd., London.
- ١٨- Hutchinson, C. 1980. The scientific status of the theory of evolution. *Biologist*, 27: 252-256.
- ١٩- Kimura, M. 1979. The neutral theory of molecular evolution. *Scientific American*, 241: 94-104.
- ٢٠- Kohn, David (ed.) 1885. *The Darwinian Heritage*. Princeton Univ. Press, New Jersey, 1140 pp.
- ٢١- Minkoff, E.C. 1983. *Evolutionary Biology*. Addison-Wesley, Massachusetts. 627 pp.
- ٢٢- Mohammed, A. H. Helmy. 1981. Evolutionary speculations of Muslim medieval scholars - a subject of unjustified controversy or neglect. *Proceedings of the 16th International Congress of the History of Science, Bucharest*, vol. A (Scientific Sections) : p.217.
- ٢٣- Monod, J. 1971. *Chance and Necessity* (Translated from French). Collin, London.

- Numbers, R. L. 1992. *The Creationist : The Evolution of Scientific Creationism*. Knopf, New York. 460 pp. -٢٤
- Panchen, A. L. 1992. *Classifican, Evolution, and the Nature of Biology*. Cambridge Univ. Press, Cambridge. (USA). -٢٥
- Peacocke, A. R. 1971. *Science and the Christian Experiment*. Oxford Univ. Press, London. -٢٦
- Sarder, Ziauddin. 1989 *Exploration in Islamic Science*. Mansell, London. 197 pp. -٢٧
- Schoffeniels, E. 1976. *Anti-Chance*. Pergamon Press, Oxford. -٢٨
- Spilsbury, R. 1974. *Providence Lost A Critique of Darwinism*. Oxford Univ. Press, London. 133 pp. -٢٩
- Stebbins, G. L. 1982. *Darwin to DNA, Molecules to Humanity*. Freeman, San Francisco. 491 pp. -٣٠
- Thorpe, W. H. 1978. *Purpose in a World of Chance : A Biologist's View*. Oxford Univ. Press, London. -٣١
- Weindling, P. J. 1985. Darwinism in Germany. Pages 685-729 in Kohn, David (ed.) *The Darwinian Heritage*. Princeton Univ. Press, New Jersey. -٣٢

مجلة الجمعية الجغرافية المصرية  
١٨٧٥ - ١٩٩٥

أوليفيه سان مارتان  
جاك سيجان  
URBAMA - CEDEJ  
ترجمة سامية صابر

فى الثانى والعشرين من يونيو عام ١٨٧٥ تم افتتاح «الجمعية الجغرافية الخديوية». ويتشجيع منها تم تنظيم رحلات إلى الأراضى التى كانت مصر تزعم ملكيتها، وكانت فى الحقيقة تعبيراً عن طموحات الخديوى التوسعية، فى عصر كان الأوروبيون فيه يشنون حروبهم من أجل السيطرة على الأراضى والثروات الأفريقية.

وفى هذا السياق فكان لابد وأن تمتلك مصر مؤسسة علمية تترجم هذه الطموحات»<sup>(١)</sup>.

إن بناء مؤسسة علمية تهتم بالجغرافيا فى القاهرة، كان استمراراً للإنجاز التحديثى الذى قام به محمد على. وفى نفس الاتجاه كان تأسيس المعهد المصرى، و الجمعية الخديوية للاقتصاد السياسى كمؤسسات رائدة تقوم

بالتأسيس لمعرفة «واعية» عن مصر والمجتمع المصرى<sup>(٢)</sup>. وتندرج الجمعية الجغرافية ضمن حركة المؤسسات الثقافية والعلمية التى بدأها إسماعيل منذ عام ١٨٦٣، [ المتحف - المدارس - المكتبة العامة «دار الكتب» - المجمع العلمى ]. وباستئناف حركة الامتداد فى اتجاه السودان والتيل الأعلى، التى بدأها محمد على منذ ١٨٢٠، أرادت مصر إبراز تراثها التاريخى وموقعها الجغرافى كمحور ضارب للحضارة فى قلب أفريقيا، وهمزة وصل بين أوروبا والقارة السوداء.

وقد وصف جورج شوينفرت أول رئيس وزاعى علمى أوروبى للجمعية الجغرافية الفتية، فى حفل الافتتاح، وصف مصر على التوالى بأنها «المهد القديم للحضارة» و«أبنة أوروبا الصغرى» وهى صور تشير إلى غموض الخطاب الذى وضع الجمعية الخديوية «بين عالمين».

لقد تم تعريف الأهداف الأولى للجمعية كالتالى : «دراسة الجغرافيا بكل فروعها» و«إلقاء الضوء على البقاع الأفريقية المجهولة أو غير المعروفة جيداً»، ولهذا عقدت المؤتمرات وصدرت «المجلة» وهى الإنجاز الأساسى للمؤسسة خلال المائة وعشرين عاماً من وجودها. ولقد قادت نهاية حركة الاستكشاف فى المنطقة والتغيرات السياسية، الجمعية إلى تعديل أنظمتها وإسمها والتركيز على الدراسات المتعلقة بمصر.

وفى عام ١٩١٧ أصبح إسمها الجمعية الجغرافية السلطانية، وتبنت «دراسة وتشجيع العلوم المتعلقة بالجغرافيا وخاصة جغرافية أفريقيا، ومصر والأراضى المتاخمة» ثم فى عام ١٩٢٢ تغير إسمها ليصبح الجمعية الجغرافية المصرية الملكية. وفى عام ١٩٥٢ تغير إلى الجمعية الجغرافية المصرية. فقد اختلف السياق ويعكس التغير فى لائحة الجمعية عام ١٩٥٦ اهتمامات جديدة، إذ عنيت منذ ذلك الحين «بتشجيع وإحياء الدراسات الجغرافية والعلوم المرتبطة بها، مع اهتمام خاص بالجغرافية الأفريقية وجغرافية مصر والعالم العربى».

وقد بدا لنا بعد مرور ١٢٠ عاماً وهو عمر جديد بالتقدير لى إصدار علمى، أنه يمكننا تجميع فهرس مبرمج يحتوى على مجمل الإسهامات التى شكلت هذه النشرة، بداية من روايات المستكشفين أبطال نهاية القرن التاسع عشر، وانتهاء بمقالات المتخصصين، مروراً بقصص أصحاب المؤلفات المتعددة الموضوعات وتنقياتهم الكثيرة التى شغلت مكاناً هاماً طيلة الربيع الأول من هذا القرن.

كما يجب الإشارة أيضاً، إلى أنه اعتباراً من عام ١٩٦٨ أصبح للجمعية منبراً ثانياً، هو المجلة الجغرافية العربية والتى تنشر باللغة العربية مقالات لها نفس التوجهات المنهجية والموضوعية للمجلة، وقد أصدرت عددها السادس والعشرين فى الوقت الحالى.

إن تطيلاً لمحتوى المجلة، يسمح بالقاء نظرة غير مباشرة على حقبة تعود لأكثر من قرن من الإنتاج العلمى. ويشير تطور التخصصات، وظهورها واختفائها، فى نفس الوقت، إلى اهتمامات ناشئة المجلة و إلى حركة تطوير المعارف العلمية، والموضوعات التى عنتت بها أجيال من الباحثين المصريين. هذا وقد سبق إجراء تطيل للأعداد الصادرة ما بين عامى ١٨٧٥ - ١٩٦٥<sup>(٣)</sup>. ولكن بعد ثلاثين عاماً من الانتاج الإضافى، فإن نظرة جديدة تفرض نفسها، ولو أن الاتجاهات الأساسية قد تراكمت منذ الخمسينات.

ومن بين ١١٨ مقال نشر ما بين عامى ١٩٦٥ - ١٩٩٤، فإن ١٠٣ من هذه المقالات قد كرست لمختلف فروع الجغرافيا والعلوم المرتبطة بها. وهناك عدم توازن لحساب الجغرافيا الطبيعية (٦٠ مرجعاً) أما الجغرافيا المسماة «بشرية» فـ (٤٢). ويحتكر الجيومورفولوجى (علم شكل الأرض وتطورها) والجيولوجى (٢٦) مرجعاً). ويمكننا أن نضيف إلى هذه المجموعة الدراسات المتضمنة لموضوعات الهيدروجرافيا (علم وصف المياه) و الهيدرولوجيا (علم المياه، معرفة معرفة

خصائص المياه وظواهرها وتوزعاتها (١٤ مرجعاً)، الموضوعات المناخية (١٤) الجغرافيا الحيوية (٦). وضمن مجموعة أخرى تظهر الجغرافيا الريفية (٨) والجغرافيا الحضرية (٧) والجغرافيا الاقتصادية (٦)، ويمكن أن نضيف الديموغرافيا (٧).

إن الصورة التي تعكسها النشرة توضح أن الجغرافيا الطبيعية، والتي ترتبط اليوم في أوروبا بعلوم الأرض أكثر من ارتباطها بالجغرافيا البشرية، مازالت ذات بعد راسخ في الجغرافيا المصرية. كما أن بعض الفروع الجغرافية التي كانت حاضرة بشدة قبل الحرب العالمية الثانية، قد اختفت تقريباً، كما في الحالة الخاصة بالموضوعات التي تصنفها تحت عنوان «الجغرافيا التاريخية» حيث أن آخر مؤلف فيها يعود إلى عام ١٩٧٦. والتاريخ يسيطر على مجموعة العلوم غير الجغرافية بتسعة دراسات. أما نسبة الدراسات المتعلقة بمصر، خلال تلك الحقبة، فإنها تقارب مجموع إصدارات النشرة أي نصف المواد تقريباً.

واستناداً إلى نفس التحليل فإن من بين ٧٠٨ موضوعاً نشرت منذ ١٨٧٥، هناك ١٢٥ منها تتعلق بالجيومورفولوجي والتي تحتل المرتبة الأولى. وتضم الجغرافيا البشرية عدداً أكبر قليلاً من الداخل (١٤١) تتوزع كالتالي : ٣٤ منها للجغرافيا التاريخية، ٢٤ للجغرافيا الاقتصادية، ٢٣ للجغرافيا الريفية، ١٤ للجغرافيا الحضرية، و ٤ خاصة بالجغرافيا الطبية، ٤٢ للجغرافيا العامة التي تضم لمحات وصفية للمناطق أو البلاد. ثم يليها في التصنيف، المبهم أحياناً «الرحلات / الاستكشافات» والتي تضم فيها تضم، مجموع البعثات الاستكشافية التي تمت فيما بين ١٨٧٥ وبداية الحرب العالمية الأولى في مختلف المناطق الأفريقية الاستوائية والشرقية. وهذه المجموعة تضم ١١٢ مرجعاً مقابل (٨٠)، للتاريخ و الأنثروبولوجيا والاثنوبولوجيا (٥١)، الهيدروجرافيا / الهيدروولوجيا (٥٠) وهي من العلوم التي تحافظ على أهميتها وتسبق المواضيع المناخية (٣٠) وعلوم المصريات (٢٢) و الديموغرافيا (١٦).

وكما يشير ي. تونى فإن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تسجل العبور إلى مرحلة تفوق علم الجيومورفولوجى وتظهر أجيال جديدة من الجغرافيين المصريين، فى مقدمتهم حسان عوض الذى تولى نشر المجلة حتى عام ١٩٥٩. وإذا كانت الفترة ما بين عامى ١٨٨٢ - ١٩١٧ لا تضم سوى ١٤ دراسة من هذا النوع و ٢٠ ما بين عامى ١٩١٨ - ١٩٤٦ فإنها قد تجاوزت الـ ٧٥ دراسة فيما بين سنوات ١٩٤٧ - ١٩٧٠ ثم هبطت إلى ١٦ دراسة ما بين عامى ١٩٧١ - ١٩٩٢.

وفيما يخص تغطية المناطق الجغرافية فإن النشرة تعطى مكاناً هاماً لمصر (٥٠٪) والسودان (١١٪) ولباقى إفريقيا (١٩٪) وتمثل شبه الجزيرة العربية ٣٪ من الدراسات والشرقين الأقصى والأوسط ٥٪ (باستثناء مصر والسودان وشبه الجزيرة العربية) أما آسيا فتكاد تكون مهملة تماماً (١.٥٪) وفيما يخص حوض المتوسط كمجموعة إقليمية، وأوروبا أو القارة الأمريكية فإن كلاً منها تشغل ١٪ من الدراسات.

### أسلوب البحث فى قلعة البيانات

يظهر فهرس مجلة الجمعية الجغرافية فى صورة قائمة بيانات، تضم المعلومات التالية عن كل مريع أو مقال :

(سنة الإصدار، رقم المجلد، إسم المؤلف أو المؤلفين، عنوان المادة يلفتها الأصلية، عدد الصفحات) ولغايات التصنيف والبحث فإننا قد أعطينا لكل بطاقة تحديد أساسى يميز مصر والسودان أو المجموعات الجغرافية الكبرى، وتحديد ثانوى أكثر دقة، حيث تظهر على سبيل المثال المناطق أو المدن المصرية وأسماء البلاد. أما مدخل النوع أو العلم فيصنف محتوى المادة فى مجموعة علمية مثل : الجيومورفولوجى، المناخ، الأنتروبولوجيا.. أو فى نوع مثل : الأسفار والاستكشافات إلى آخره. وهناك مدخل متجهى يحتوى على سلسلة من الكلمات / «الفتاح»

يمكن أن تكون مقتطف من العنوان يحدد نوع المادة. وأخيراً هناك مبخل يعطى (هوية) تميز الدراسات عن قوائم المراجع والمرثيات والتقارير... الخ.

وهذا التصنيف يخذ يعين الاعتبار الطريقة التى يتم فيها البحث البيبليوغرافى انطلاقاً من قاعدة البيانات، أى استناداً لمبدأ تعاقب الأحرف واپس انطلاقاً من بطاقة المعلومات. من ثم فإن كل ما يتعلق بالرئى يمكن استدعاه بكتابة مقطع من الكلمة، مثال : Irrig من irrigation. إن البطاقات المتحصل عليها ستقودنا إلى كلمة رى فى عنوان أو مبخل الكلمات المفتاح.

إن نشر مجموعة مراجع المواد الصادرة منذ ١٩٥٨ وفقاً لتصنيف علمى، يخذ فى الاعتبار بوجود فهرسين نشرتهما الجمعية فى المرحلة ما بين ١٨٧٦ - ١٩٢٨ والمرحلة من ١٩٢٩ - ١٩٥٧؛ ومرفق مثال للبحث، هو مجموع الدراسات المتعلقة بسيناء استناداً إلى التسلسل الزمنى، فضلاً عن تقديم بطاقة نموذج. وسيكون المجموع متاحاً خلال أشهر فى مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (CEDEJ) فى شكل قاعدة بيانات تم تنفيذها على برنامج Works ٣ ماكنتوش ويمكن نقلها إلى برنامج EXCEL أو البعد الرابع 4ème Dimension، أو تحويلها إلى PC (Dos/Windows).



## المواش

FOGEL, (1985), *Une société savante entre deux mondes: Le Société* — ١  
*khédiviale de Géographie, Le Caire (1975 - 1917)*, mémoire de Maîtrise en  
Ethnologie, Université de Paris X, 204 p.

(جمعية علمية بين عالمين: الجمعية الجغرافية الخديوية، القاهرة (١٨٧٥-١٩١٧))

ROUSSILLON A (1991), "Projet Colonial et traditions scientifiques: — ٢  
aux origines de la sociologie égyptienne," *D'un Orient l'autre*, vol. II, Identification,  
CEDEJ / CNRS, pp. 347 - 386.

(المشروع الاستعماري والتقاليد العلمية، بدايات علم الاجتماع المصري).

٣- مصدر سابق FOGEL.

TONY Y. (1966) , "The Bulletin de la Société de Géographie d'Egypte," a re- — ٤  
view of its volumes 1875 -1965", *BSGE*, Tome 39, pp. 83 - 114.

السنة	1943 - 1946
الجزء / المجلد	21
الكتاب	عمار عباس مصطفى
العنوان	المدخل الشرقي لمصر وأهمية شبه جزيرة سيناء كطريق للمواصلات ومعبّر للهجرات البشرية.
التحديد 1	مصر
التحديد 2	سيناء
النوع / العلم	الجغرافيا التاريخية
الموضوع	بنو / اقتصاد / طرق / نقل
النموذج	مقال / مداخلة
الصفحات	140 - 228 , 371 - 492

### سيناء (٣)

1902, 5, BODDY A.A., Les sources de Moïsa, 618-625.

عين موسى

1902, 5, FOURTAU R., La côte ouest du Sinaï. Etude de géographie physique (1 carte), 5-35.

الساحل الغربي لسيناء. دراسة في الجغرافيا الطبيعية. (١- خارطة)

1908, 6, PAOLETTI H., La route d'El-Kantara à El-Arish et Rafaa. Note. (1 carte), 103-109.

الطريق من القنطرة إلى العريش ورفح. (١- خارطة)

1917, 8, HUME William Fraser, Etude sur l'ouvrage de John BALL, The geography and geology of west-central Sinai, 324-328.

دراسة حول مؤلف جون بال جغرافية و جيولوجية شمال سيناء

1927, 15, LOZACH J., El-Ariche, 199-200.

العريش

1928-1929, 16, CLIFTON Courtenay, Une excursion au Sinaï, 243-280.

رحلة إلى سيناء

1929-1931, 17, HUME William Fraser, The surface dislocations in Egypt and Sinai. Their nature and significance, 1-11.

تصدعات السطح في مصر و سيناء ، طبيعتها و مفزاها

---

(٣) السنة، المجلد، المؤلف، العنوان، الصفحات.

1929-1931, 17, AZADIAN A., Note sur la fontaine de Moïse,  
13-17.

مذكّرة حول عيون موسى

1932-1934, 18, MURRAY G.W., Notes et renseignements  
géographiques: Richesse minière de l'Egypte sur les côtes de la  
mer Rouge et dans le Sinaï, 345-347.

مذكرات و لمحات جغرافية ، الثروة التعدينية المصرية على سواحل  
البحر الأحمر و سيناء

1935-1937, 19, RABINO H.L., Le monastère de Sainte Catherine  
(Mont Sinaï). Souvenirs épigraphiques des anciens pèlerins,  
21-126.

دير سانت كاترين (جبل سيناء) زكريات منقوشة لقدامى الحجاج

1943-1946, 21, AMMAR Abbas Mustapha, Al-madkhal  
al-sharqî li-misr aw ahmiyat shibhi jazîrat sînâ ka-tarîq  
li-l-muwâsalât wa ma'bar li-l-hijarât al-bashariyya,  
140-228 et 371-492

المدخل الشرقي لمصر و أهمية شبه جزيرة سيناء كطريق للمواصلات  
و معبر للهجرات البشرية

1943-1946, 21, SHAFEI Aly, "Historical notes on the, pelusiac  
branche, the Red sea canal and the route of the Exodus"  
231-287.

ملاحظات تاريخية حول الفرع الباليوزوي - قنال البحر الأحمر و  
طريق الخروج

1947-1948, 22, DE MARTONNE Emmanuel, Reconnaissance  
gographique au Sinaï, 105-136.

استكشاف جغرافي في سيناء

1953, 25, AWAD Hassan, Signification morphologique des dépôts  
lacustres de la montagne du Sinaï central, 23-28.

## المغزى المورفولوجى للرسوبات البحرية فى جبل سيناء الأوسط

1959, 32, MIGAHID A.M., EL-SHAFEI Ali, ABD EL-RAHMAN A.A., HAMMOUDA M.A., Ecological observations in western and southern Sinai (1 croquis, 5 planches photos), 165-206.

ملاحظات بيئية عن غرب و جنوب سيناء (١ - كروكى ، ٥ لوحات  
تصويرية)

1959, 32, SHATA A., Ground water and geomorphology of the northern sector of wadi al-'arish basin (9 croquis, 2 tableaux), 217-246.

المياه الجوفية و جيومورفولوجية القطاع الشمالى لحوض وادى  
العريش (٩ كروكى ، ٢ جدول)

1960, 33, SHATA A., The geology and geomorphology of El-Qusaima area (5 croquis, 2 cartes et 6 planches), 95-146.

جيولوجية و جيومورفولوجية منطقة القصيمة (٥ كروكى ، ٢ خارطة  
، ٦ لوحات تصويرية)

1961, 34, ABDEL SALAM M.Atef, Soil classification and land utilization of the ara of wadi El Arish (1 croquis, 1 tableau et 8 planches photos), 5-52.,

تصنيف التربة و استخدام الاراضى فى منطقة وادى العريش  
(١ كروكى ، ١ جدول ، ٨ لوحات تصويرية)

1966, 39, ABDU EL-EINEIN Hassan, Cuesta features definition, classification, and their development in Maghara district northern Sinai (3 planches photo), 177-192.

التعريف بعلامح النجد ، تصنيفه و تطوره فى منطقة مغارة ، شمال  
سيناء (٣ لوحات تصويرية)

1967, 40, EL-HADIDI Nabil, Observations on the Flora of the Sinai Mountain Region, 123-156.

ملاحظات عن النبات فى منطقة شمال سيناء

1970-1971, 43-44, ABOU EL-EINEIN Hassan, Characteristic and evolution of the drainage pattern in the Maghara district northern Sinai (4 planches photos).

خصائص و تطور نموذج صرف المياه في منطقة المغارة ، شمال سيناء  
(٤ لوحات تصويرية)

1978-1979, 51-52, DIAB M. Sh., Remarks on the regional hydrogeological of the gulf of Aqaba, Sinai, Egypt, 51-60.

ملاحظات عن المنطقة الهيدروجيولوجية لخليج العقبة ، سيناء

1986-1987, 59-60, ABULHAGGAG Y., The eastern boundary of Egypt in Sinai: some geographical considerations, 01-34.

الحدود الشرقية لمصر في سيناء ، بعض الاعتبارات الجغرافية

1988-1989, 61-62, GLADFELTER Bruce G., Late pleistocene lakes within the mountains of Southern Sinai observations at the Tarat oasis, 29-52.

البحيرات البلاستوسينية المتأخرة في جبال جنوب سيناء ، ملاحظات  
عن واحة الطارات

1991, 64, HUZAYYIN S.A., Pleistocene climate of Sinai peninsula, 5-10.

المناخ البلاستوسيني في شبه جزيرة سيناء

1991, 64, HASHEM Seham. M. et El - RAKAIBY Maged L., Geomorphology of Sinai peninsula from landsat satellite images and its potential for landuse, 145-167.

جيومورفولوجية شبه جزيرة سيناء من صور القمر الصناعي لاند  
سات و دورها في استخدام الاراضي

## مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ١٩٥٨-١٩٩٤ (\*)

### اثروبولوجيا

- 1962, 35, CHARLES Robert-P., Considérations sur la structure céphalique des populations du district occidental d'Egypte.  
ملاحظات حول البناء الرأسى لسكان المنطقة العربية فى مصر.
- 1963, 36, CHARLES Robert-P., Recherches sur l'unité de structure et d'origine du peuplement de l'Afrique méditerranéenne.  
أبحاث حول وحدة البناء و أصل الإعمار فى إفريقيا المتوسطية
- 1965, 38, CHARLES Robert-P., Recherches sur l'origine du peuplement de la Cyrénaïque d'après l'étude de la structure céphalique.  
أبحاث عن مصدر الإعمار فى شمال شرق ليبيا وفقا لدراسة البناء الرأسى
- 1967, 40, CHARLES Robert-P., II - La structure céphalique des populations du Fayoum et de l'oasis de Beheira.  
البناء الرأسى لسكان الفيوم و واحة البحيرة

---

(\*) السنة، المجلد، المؤلف، العنوان.

1959, 32, EL-HADIDI N., ABD EL-RAHMAN A.A., Some observations on the effect of wind on the desert vegetation along the Suez road (4 croquis).

ملاحظات حول تأثير الرياح على النباتات الصحراوية على امتداد طريق السويس (٤ كروكي)

1959, 32, MIGAHID A.M., EL-SHAFEI ALI, ABD EL-RAHMAN A.A., HAMMOUDA M.A., Ecological observations in western and southern Sinai (1 croquis, 5 planches photos).

ملاحظات بيئية حول غرب و جنوب سيناء

1960, 33, KASSAS M., Certain aspects of landform effects plant water resources (4 planches photos).

بعض أوجه تأثير تكوين الأرض على موارد المياه (٤ لوحات تصويرية)

1960, 33, MIGAHID A.M., EL-SHAFEI Ali, ABD EL-RAHMAN A.A., HAMMOUDA M.A., An ecological study of Kharga and Dakhla oases (2 croquis, 6 planches photos).

دراسة بيئية لوحدات الداخلة و الخارجة (٢ كروكي ، ٦ لوحات تصويرية)

1962, 35, KASSAS M. et ZAHRAN M.A., Studies on the ecology of the Red Sea coastal land. I-The district of gebel Ataqa and El-Galala El-Bahriya (6 croquis et 11 planches photos).

دراسات بيئية حول ساحل البحر الأحمر. ١- منطقة جبل عتاقة و الجلالة البحرية (٦ كروكي ، ١١ لوحة تصويرية)

1965, 38, KASSAS M. et ZAHRAN M.A., Studies on the ecology of the Red Sea coastal land. II-The district from El-Galala El-Qibliya to Hurgada (7 plances photos).



دراسات بيئية حول ساحل البحر الأحمر. ٢ - المنطقة من الجلالة  
القبليّة إلى الغرقة (٧ لوحات تصويرية)

1987, 40, EL-HADIDI Nabil, Observations on the Flora of the Sinai  
Mountain Region.

ملاحظات عن نباتات منطقة جبل سيناء

1968-1969, 41-42, KASSAS M., et GIRGIS W.A., Studies on the  
ecology of the eastern desert of Egypt. I-The region between  
latitude 27°30' and 25°30'N (3 planches photos).

دراسات حول بيئة الصحراء الشرقية في مصر ، ١- المنطقة بين خطي  
٢٧°٢٠' و ٢٥°٢٠' (٣ لوحات تصويرية)

1980-1981, 53-54, BAUMER Michel C., Catalogue de plantes  
utiles du Kordofan (Soudan) particulièrement du point de vue  
pastoral.

قائمة بالنباتات النافعة في كردفان خاصة من ناحية الرعي

1982-1983, 55-56, BAUMER Michel C., Catalogue de plantes  
utiles du Kordofan (Soudan) particulièrement du point de vue  
pastoral (1).

قائمة بالنباتات النافعة في كردفان خاصة من ناحية الرعي

1988-1989, 61-62, HAMMOUDA M.A., Plant growth in the desert  
fringe of the Nile delta.

نمو النبات في الأطراف الصحراوية لدلتا النيل

1993, 66, McMinn S., A hindsight evaluation of the environmental  
impact of the Aswan dam.

تقييم التأثيرات البيئية للسد العالي

## علم الخرائط

1960, 33, ZAKI Abdel-Rahman, Misr wa fann al-kharâ-it fî al-qarn at-têsi' ashara (4 planches). L'Egypte et la cartographie au XIXème siècle.

مصر و فن الخرائط في القرن التاسع عشر (٤ لوحات)

## المناخ

1964, 37, BRYANT Thomas L., Temperature in relation of aircraft operational environments: an eastern mediterranean example (1 croquis).

الحرارة و علاقتها بعوامل المحيط المؤثرة في الطيران . مثال من غرب البحر المتوسط (١ كروكي)

1966, 39, ABDEL RAHMAN A.A., et BATANOUNY K.H., Microclimatic conditions in Wadi Hoff (1 planche photos).

ظروف المناخ المحلي في وادي حوف (١ لوحة تصويرية)

1966, 39, CHRISTOPHE Louis-A., Pluies nubiennes avant la construction du Haut-barrage.

الأمطار النوبية قبل بناء السد العالي

1966, 39, FAYED Youssef A.M., The climate of the Sudan according to three climatic classifications.

مناخ السودان وفقا للتصنيفات المناخية الثلاث

1971-1971, 43 - 44, EL-TOM Mahdi Amin, Some remarks on the seasonality of rainfall over the Sudan.

ملاحظات عن موسمية سقوط الأمطار في السودان

1982-1983; 55 - 56, E L-SHARKAWY Fathy, Late quaternary climatic fluctuations in the tropical and saharan regions of Africa.

التقلبات المناخية في الحقب الرباعي الحديث في مناطق افريقيا الاستوائية و الصحراوية

1984-1985, 57 - 58, HUZAYYIN S.A., Changes in climate vegetation and human adjustment in the Saharo - Arabian belt.

تغيرات المناخ و التكيف البشرى و النباتى حزام الصحراء العربية

1990, 63, ABDEL AZIZ Abdel Kader, The variability and the reliability of rainfall over Saudi Arabia.

تغير و انتظام معدلات سقوط الأمطار فى العربية السعودية

1990, 63, HUZAYYIN S.A., Notes on climatic conditions in South west Arabia.

ملاحظات حول التغيرات المناخية فى جنوب غرب العربية السعودية

1991, 64, BUKECHIEM A.A., Temporal and spatial rainfall variability and probability in the jebel El-Akhdar.

معدلات سقوط الأمطار فى الجبل الأخضر ، تنوعها و احتمالات سقوطها زمانا و مكانا

1991, 64, EL-RAMLY Ismaïl Mahmoud, The relationship between earth movements and cyclic climatic variations in Africa and Europe and its impact on the environment.

العلاقة بين التحركات الأرضية و تغيرات المناخ الدورية فى افريقيا و اوروبا و تأثيرها على المحيط

1991, 64, HUZAYYIN S.A., Pleistocene climate of Sinai peninsula.

المناخ البلاستوسينى فى شبه جزيرة سيناء

1992, 65, EL-RAMLY Ismaïl, The retreat of ice sheets along mounts Kilimanjaro (Kenya) and Ruwenzori (Ugand/Zaire) and its relationship with drought and famine in Africa during the 20th century.

انحسار الثلوج عن جبال كلمنجارو(كينيا) و رونزورى (اوغندا/زائير) و علاقته بالجفاف و المجاعة خلال القرن العشرين

1993, 66, ALI A.A., El Nino events, and rainfall variations in the Sahel region of Africa.

التيار البحري النينوي و تغير معدلات سقوط الأمطار في مناطق  
الساحل الافريقية

1994, 67, ALI Abdel-Kader, Khamsin Conditions in Egypt.

ظروف الخمسين في مصر

دينوغرافيا

1959, 32, ABOU EL-EZZ, Some aspects of migration in Cairo  
(6 croquis).

بعض جوانب الهجرة في القاهرة (٦ كروكي)

1970-1971, 43 - 44, SEoudy M.A.E., Some aspects of labour  
migration in West Africa.

بعض جوانب هجرة العمل في غرب افريقيا

1972-1973, 45-46, ABOU AIAHAH F.M., Internal migration in  
Egypt 1927-1966.

الهجرة الداخلية في مصر (١٩٢٧-١٩٦٦)

1978-1979, 51-52, AL-KHOLI -Hassan, Internal migration in  
Sharqiya governorate 1947-1966.

الهجرة الداخلية في محافظة الشرقية ١٩٤٧ - ١٩٦٦

1978-1979, 51-52, AL-SAYYAD Nezar, The redistribution of  
population in Egypt, "an analysis of government current policies".

إعادة توزيع السكان في مصر ، تحليل السياسات الحكومية الحالية

1984-1985, 57-58, ABDEL HAMEED Wassim, World population:  
trends and prospects.

سكان العالم ، اتجاهات و توقعات

1988-1989, 61-62, HUZAYYIN S.A., The peopling of early Africa: reflections on the paleodemography of the continent.

الإعمار المبكر في إفريقيا ، حول الديموغرافية الإحاثية للقارة

1992, 65, TONI Y.T., A non-malthusian perspective on the population and development of the Arab World.

السكان و التنمية في الوطن العربي - منظور غير ملتقى

## المصريات

1958, 31, WIERCINSKI Andrzej, Interoductory remarks concerning the anthropology of ancient Egypt.

ملاحظات تمهيدية حول انثروبولوجية مصر القديمة

1959, 32, BUTZER Karl W., Environment and human ecology in Egypt during predynastic and early dynastic times (5 croquis 2 planches photos).

المحيط و البيئة البشرية في مصر خلال عصر ما قبل الأسرات و الأسرات المبكرة (٥ كروكي ، ٢ لوحة تصويرية)

1960, 33, SHAFEl Aly, Lake Moeris and Lahûn Mi-Wer and Rô-Hûn (5 croquis et 4 planches photos).

بحيرة ماوريس و لاهون مي - ور و رو-هون (٥ كروكي ، ٤ لوحات تصويرية)

1961, 34, CHARLES Robert-P., Contribution à l'anthropologie de l'Egypte ancienne - Etude des crânes proto-dynastiques d'Héluouan conservés au musée d'Ezbet-El-Walda.

مساهمة في انثروبولوجية مصر القديمة ، دراسة لجماجم عصر ما قبل الأسرات بحلوان و المحفوظة بمتحف الوالدة

1993, 66, RIZKANA I.A., Maadi culture.

حضارة المعادي

1994, 67, RIZKANA I.A., The Exclusively Indigenous Development of Ancient Egypt.

التطور الداخلي البحت في مصر القديمة

## ابستمولوجيا

1980-1981, 53-54, EL-TAYEB Galal el-Din, Towards a more human and social geography.

نحو جغرافيا أكثر اهتماما بالأبعاد البشرية و الانسانية

1982-1983, 55-56, HUZAYYIN S.A., Some contributions of the Arabs to geography.

بعض اسهامات العرب في الجغرافيا

## اثنولوجيا / اثنوغرافيا

1960, 33, RIAD Mohammed, Native plough in Egypt (4 croquis et 8 planches).

المحراث البدلي في مصر ( ٤ كروكي ، ٨ لوحات )

1982-1983, 55-56, SCHIENERL Peter W., Recent aquisition for the ethnographic museum of the Geographical Society in Cairo.

المقتنيات الحديثة للمتحف الاثنوغرافي للجمعية الجغرافية بالقاهرة

## جغرافيا

1958, 31, AWAD Mohammed, L'eau et la géographie humaine dans la zone aride.

المياه و الجغرافيا البشرية في المنطقة الجافة

1961, 34, CHRISTOPHE Louis-A., La Nubie et le tropique du Cancer.

النوبة و مدار السرطان

1965, 38, KAMEL A.A., The face of the moslem world (1 carte).

وجه العالم الإسلامى (١ خارطة).

1967, 40, KAMIL Abdul Aziz, Sudan profile. A comparative cultural study.

السودان ، دراسة ثقافية مقارنة

1968-1969, 41-42, ABDO Asaad, The evolution of modern roads in Saudi Arabia.

تطور الطرق الحديثة فى العربية السعودية

1972-1973, 45-46, MITCHELL Raoul C., Demographic and environmental controls on water.

السيطرة السكانية و البيئية على المياه

1986-1987, 59-60, SALEH A.S., Assimilation structural molecular system: a conceptual model.

نظام الاستيعاب الهيكلى الجزيئى . نموذج نظرى

1990, 63, ABDULJAWAD M., The role of proces-forme reasoning in geographical explanation and spatial analysis.

البحث فى عمليات التشكل و دوره فى التفسير الجغرافى و التحليل المكانى

جغرافيا اقتصادية

1962, 35, CHRISTOPHE Louis-A., Remarques sur l'économie de la Basse-Nubie égyptienne (1 carte).

ملاحظات حول اقتصاد النوبة السفلى المصرية (١ خارطة)

1980-1981, 53-54, BESHARA Aida, The geography of tourism and the planning of tourist centres in El Miniya, province of Upper Egypt.

جغرافية السياحة و تخطيط المراكز السياحية فى محافظة المنيا

1986-1987, 59-60, BABIKER Abdel-Bagi A., Industry in the Sudan. History of development and distribution.

الصناعة في السودان ، تاريخ النمو والانتشار

1990, 63, EL-GHAMMAZ M.A., Types de régions touristiques en Egypte.

أنماط المناطق السياحية في مصر

1993, 66, HASSAN H.S., Omani sea ports and foregin trade (a study in geography of transport trade).

موانئ عمان و التجارة الداخلية ، دراسة في جغرافية التجارة و النقل

1994, 67, Al-KANDARI Abdulla, The Effect of Industrial Activity on the Environment.

أثر النشاط الصناعي على البيئة

1994, 67, CLOTHIER Alan C., The Role of Railways in Egypt.

دور السكك الحديدية في مصر

جغرافيا تاريخية

1960, 33, GHALLAB Mohammed, Development of settlement in the syro-lebanese coast, a study of historical geography (4 croquis et 1 planche photo).

تطور الاستيطان على الساحل السوري اللبناني ، دراسة في الجغرافيا التاريخية ( ٤ كروكي ١ لوحة تصويرية)

1965, 38, MEINARDUS Otto, Damrûâ (Gharbiyah): past and present (1 planche photo).

دمروه (الغربية) . الماضي و الحاضر (١ لوحة تصويرية)

1966, 39, MEINARDUS Otto, Notes on Terenuthis - Tarrâna

(4 planches photos)

مذكرات حول ترنوسيس طرانه (٤ لوحات تصويرية)



1967, 40, EEHEBA Abdel Fatah, Rice culture in Egypt. A study in historical geography.

زراعة الأرز في مصر . دراسة في الجغرافيا التاريخية

1976-1977, 49-50, ABDUL-AZIZ AHMED Hassan, Factors affecting the operation routes in the Sudan during the 19th century.

العوامل المؤثرة في شق الطرق في السودان في القرن التاسع عشر

جغرافيا طبية

1976-1977, 49-50, SAUNIER SEITE Alice, Pathologie géographique intertropicale.

جغرافية الأمراض البيمدارية

جغرافيا إيفقة

1959, 32, AWAD Mohammed, Settlement of nomadic and semi-nomadic tribal groups in the middle east (2 croquis).

استقرار المجموعات البدوية و شبه البدوية في الشرق الأوسط  
(٢ كروكي)

1959, 32, EL-SHAFFI Ali, Problems of irrigation in arid zones (1 tableau et 4 planches photos).

مشكلات الري في المناطق الجافة (اجدول ، ٤ لوحات تصويرية)

1960, 33, ABDEL-RASOUL Kawthar, Subsidiary incomes and secondary economies in Mishla complex (2 croquis).

الدخول الإضافية و الأنشطة الثانوية في مركب مشلاه (٢ كروكي)

1964, 37, ABDEL SAMIE Ahmed, Water requirements for irrigated areas in the Fayyoun province.

احتياجات المياه في مناطق الري بمحافظة الفيوم

1964, 37, AWAD Mohammed, Sedentarisation of nomads in the Butana region of northern Sudan.

توطن البدو في منطقة بوتانا ، شمال السودان

1967, 40, NASR Nasr el-Sayed, Markaz Qalioub and El-Qanâtir El-Khairya. A contribution to the study of Land-use in the Nile Delta (1 carte et 2 planches photos).

مركز قليوب و القناطر الخيرية ، مساهمة في دراسة استخدام الأراضي في الدلتا (١ خارطة ، ٢ لوحة تصويرية)

1974-1975, 47-48, BAUMER Michel C., Pastoralisme au Kordofan (République du Soudan) I - Les hommes et les pâturages.

الرعي في كورفان ، السودان ١- البشر و المراعى

1974-1975, 47-48, EL-ARIFI Salih A., Some recent changes in pastoral nomadism in the Sudan.

بعض التغيرات الحديثة في الرعي البدوي في السودان

1976-1977, 49-50, BAUMER Michel C., Développement rural dans les zones sahélienne et sahélo-soudanienne.

التطور الريفي في المناطق الساحلية الإفريقية و حدودها مع السودان

1980-1981, 53-54, BABIKER Abdel-Bagi A., Modelling wood fuel use in the rural arid areas of the islamic world: the case of the Nuba mountains region (Soudan)

أنماط استخدام وقود الخشب في المناطق الريفية الجافة في العالم الإسلامي - حالة منطقة جبال النوبة في السودان

1984-1985, 57-58, BAUMER Michel C., Pastoralisme au Kordofan (2) - Les animaux.

الرعي في كورفان ٢- الحيوان

1991, 64, ABDEL-AZIZ Abdel Kader, Relationship between climatic variables and maize yields in Egypt.

العلاقة بين التغيرات المناخية و محصول الذرة في مصر

1992, 65, EL-HADDAD A.Y., The feasibility of agricultural settlements schemes in the jebel Al-Akhdar region of eastern Libya: the example of Wadi Al-Kharubah settlement project.

دراسة جدوى برامج المستوطنات الزراعية في منطقة الجبل الأخضر شرق ليبيا ، مثال مشروع وادي الخروبة

جغرافيا حضرية

1959, 32, HAMDAN Gamal, Some aspects of the urban geography of the Khartoum complex (3 croquis, 2 planches photos).

بعض أوجه الجغرافيا الحضرية لمركب الخرطوم (٣ كروكي، ٢ لوحة تصويرية)

1961, 34, SADEK Dawlat, Medium sized towns in the urban pattern of modern Egypt (1 croquis et 1 carte).

المدن المتوسطة الحجم في النمط الحضري لمصر الحديثة (١ كروكي . ١ خارطة)

1963, 36, HAMDAN Gamal, Sizes of african capitals.

حجم العواصم الافريقية

1965, 38, ABUL-ELA M.T., Some geographical aspects of Al Riyadh (Saudi Arabia).

بعض الجوانب الجغرافية لمدينة الرياض

1966, 39, EL-GOWHARY Yousry, Geography and town planning.

الجغرافيا و تخطيط المدن

1968-1969m 41-42, HARRIS Chauncy D., Cities of the Soviet Union, studies in their functions, size, density, and growth.

مدن الاتحاد السوفييتى . دراسة فى وظائفها و حجمها و كثافتها و نموها

1974-1975, 47-48, ABDEL-AZIZ AHMED Hassan, Market towns of northern Sudan during the Nineteenth century.

مدن السوق فى شمال السودان خلال القرن التاسع عشر

1974-1975, 47-48, EL-Sayed EL BUSHRA, Urbanization in the Sudan.

التحضر فى السودان

1974-1975, 47-48 KHATER S.A., The population of greater Khartoum.

السكان فى الخرطوم الكبرى

1980-1981, 53-54, EL-SAHN Soad, New towns for greater Cairo.

المدن الجديدة فى القاهرة الكبرى

1984-1985, 57-58, RAGAB Omar El-Farouk, Urban growth and water resources in Al-Riyadh (a case study).

النمو الحضرى و موارد المياه فى الرياض - دراسة حالة

1993, 66m GHALLAB Mohammed, Greater Cairo.

القاهرة الكبرى

جيولوجيا / جيومورفولوجيا

1958, 31, MITCHELL Raoul C., Instability of the measopotamian plains ( 1 carte ).

عدم استقرار سهول ما بين النهرين (١ خارطة)

1958, 31, SAID Rushdi, Remarks on the geomorphology of the deltaic coastal plain between Rosetta and Port-Sa'id (1 croquis).

ملاحظات عن جيومورفولوجية سهول سواحل الدلتا بين رشيد و بورسعيد (١ كروكي)

1958, 31, DE VAUMAS Etienne, L'âge exact de la grande nape volcanique de la Syrie du Nord (1 croquis).

العمر الحقيقي للطبقة البركانية الكبرى في شمال سوريا (١ كروكي)

1958, 31, DE VAUMAS Etienne, La structure et le modelé de la Bekaa. Seconde étude complémentaire (5 croquis, planches hors-texte et 3 planches photos).

بنية و تضاريس البقاع ، دراسة إضافية ثانية (٥ كروكي ، ٤ لوحات ، ٣ لوحات تصويرية)

1958, 31, DE YAUMAS Etienne, Le massif du djebel Akra (Cassius), étude morphologique (4 croquis, 3 planches hors-texte 5 planches photos).

كتلة جبل أكرا ، دراسة مورفولوجية (٤ كروكي ، ٣ لوحات ، ٥ لوحات تصويرية)

1959, 32, ABULHAGGAG Y., On the morphology of the eastern margin of the central north ethiopian plateau (3 croquis, 3 planches photos).

مورفولوجية الجافة الشرقية لهضبة شمال وسط اثيوبيا (٣ كروكي، ٣ لوحات تصويرية)

1959, 32, MITCHELL Raoul C., Stratigraphic and lithologic reconnaissance studies in northern Iraq (1 croquis, 1 planche).

استغرافية و خواص الصخور في شمال العراق (١ كروكي ، ١ لوحة تصويرية)

1959, 32, SHATA A., Geological problems related of the ground water supply of the desert areas of Egypt (7 croquis).

المشكلات الجيولوجية المرتبطة بإمدادات المياه الجوفية في المناطق الصحراوية بمصر (٧ كروكي)

1959, 32, DE VAUMAS Etienne, Les grandes régions morphologiques de Chypre (1 carte).

المناطق المورفولوجية الكبرى في قبرص (١ خارطة)

1960, 33, ABDEL SAMIE Ahmed, Soil survey, classification and management of the Mariut agricultural project (2 croquis et 1 carte).

مسح و تصنيف التربة و تنظيم مشروع مريوط الزراعى  
(٢ كروكي ، ١ خارطة)

1960, 33, ABULHAGGAG Y., North-East Iraq: a physiographical study (5 croquis et 4 planches photos).

شمال شرق العراق ، دراسة فيزيوغرافية (٥ كروكي ، ٤ لوحات تصويرية)

1960, 33, MITCHELL Raoul C., Structural studies in northern Iraq and their bearing on Zagros tectonics (3 croquis et 1 carte).

دراسة هيكلية لشمال شرق العراق و صلته ببنية الأليم (زاجروس)  
(٣ كروكي ، ١ خارطة)

1960, 33, SAID Rushdi, New light on the origin of the Qattara depression (1 carte).

أضواء جديدة على أصل منخفض القطارة (١ خارطة)

1960, 33, SHATA A., The geology and geomorphology of El Qusaima area (5 croquis, 2 cartes et 6 planches photos).

جيولوجية و جيومورفولوجية منطقة القصيمة (٥ كروكي ،  
٢ خارطة ، ٦ لوحات تصويرية)

1961, 34, ABDEL SALAM M. Atef, Soil classification and land utilization of the area of wadi El Arish (1 croquis, 1 tableau et 8 planches photos).

تصنيف التربة و استخدام الاراضى فى منطقة وادى العريش  
(١ كروكى ، ١ جدول ، ٨ لوحات تصويرية)

1961, 34, ABDEL SAMIE Ahmed, Report on the survey and classification of the Kharga oases soils (7 croquis et 2 cartes).

حول مسح و تصنيف التربة فى واحة الخارجة (٧ كروكى ، ٢ خارطة)

1961, 34, SAID Rushdi et BEHEIRI Salah, Quantitative geomorphology of the area to the east of Cairo (10 croquis).

الجيومورفولوجيا الكمية لمنطقة شرق القاهرة (١٠ كروكى)

1961, 34, SHATA A., Remarks on the regional geologic structure of the ground water reservoirs at El Kharga and El Dakhla oases (11 croquis, 1 carte, 2 planches photos).

ملاحظات حول البناء الجيولوجى الإقليمى لمخزون المياه الجوفية فى  
واحات الداخلة و الخارجة (١١ كروكى ، ١ خارطة، ٢ لوحة تصويرية)

1962, 35, AZER N. Some geological aspects about Ein-El-Sira spring area, at the Mokattam front (1 carte et 1 planche photos).

بعض الجوانب الجيولوجية حول منطقة عين الصيرة بالمقطم (١ خارطة  
، ١ لوحة تصويرية)

1962, 35, SHATA A., Remarks on the geomorphology, pedology and ground water potentialities of the southern Entereence of the new valey. I-The lower Nuba area, Egypt (5 cartes, 2 planches et 2 planches photos).

ملاحظات فى الجيومورفولوجى و علم التربة و المياه الجوفية فى  
المدخل الجنوبى للوالب الجديد ١- منطقة النوبة السفلية ، مصر  
( ٥ خارطة ، ٢ لوحات ، ٢ لوحات تصويرية )

1963, 36, ABDEL SALAM M. Atef, Soils of the lower Nuba area  
(2 cartes et 6 planches photos).

التربة فى منطقة النوبة السفلى (٢ خارطة ، ٦ لوحات تصويرية)

1963, 36, AKAAD KAMAL M. et NAGGAR M.H., The deposit of  
egyptian alabaster at wadi el Assiyuti (2 planches photos)

راسب الالبستر المصرى فى وادى الاسيوطى ( ٢ لوحة تصويرية)

1963, 36, DE VAUMAS Etienne, La morphologie du  
ruissellement aréolaire (3 croquis et 2 planches)

مورفولوجية التسيع (٣ كروكى ، ٢ لوحة)

1964, 37, LOTFI M. et KABESH M.L., On a new classification  
of the basement rocks of the Red sea hills, Sudan

تصنيف جديد للصخور التحتية فى جبال البحر الاحمر بالسودان

1965, 38, ABOU EL-EZZ M.S., The evolution of landscape in lower  
Nubia.

تطور المنظر الطبيعى فى النوبة السفلى

1965, 38, ABULHAGGAG Y., Geographical observations in  
western Arabia ( 2 cartes et 7 planches photos).

ملاحظات جغرافية عن غرب الجزيرة العربية (٢ خارطة ، ٧ لوحات  
تصويرية)

1965, 38, ABULHAGGAG Y., A recent karstic phenomenon in  
the limestone country of North Central Nejd, Saudi Arabia  
(2 planches photos)

ظاهرة كرسيتية حديثة فى منطقة الاحجار الجيرية فى وسط شمال  
نجد ، العربية السعودية (٢ لوحة تصويرية)

1965, 38, NAZMI AZER Ibrahim, Structural features of  
Gebel-el-Mokattam area, Cairo (1 carte et 3 planches photos).



الملاحق الهيكلية لمنطقة جبل المقطم ، القاهرة (١ خارطة ، ٣ لوحات  
تصويرية)

1966, 39, ABDEL SALAM M. A., et SABET S.A., Soils of the Gaza  
strip (2 cartes et 5 planches photos)  
التربة في قطاع غزة (٢ خارطة ، ٥ لوحات تصويرية)

1966, 39, ABOU EL-EINEIN Hassan, Cuesta features definition,  
classification, and their development in the Maghara district  
northern Sinai (3 planches photos).

تعريف بعلامج النجد و تصنيفه و تطوره في منطقة المغارة شمال  
سيناء (٣ لوحات تصويرية)

1967, 40, BEHEIRY Salah A., Geomorphology of the wester desert  
margin between Sohag and Nag Hamadi (1 carte et 3 planches  
photos).

جيومورفولوجية حافة الصحراء الغربية بين سوهاج و نجع حمادى  
(١ خارطة ، ٣ لوحات تصويرية)

1967, 40, KABESH M.L., Petrographic notes on some charnockitic  
rocks from the Sudan.

مذكرات في علم الصخور ، حول بعض الصخور في السودان

1968-1969, 41-42, BEHEIRY Salah A., Geomorphology of central  
east Jordan (4 planches photos).

جيومورفولوجية وسط شرقي الأردن (٤ لوحات تصويرية)

1968-1969, 41-42, EMBABI Nabil el-Sayed. The semi-playa  
deposits of Kharga depression, the western desert, Egypt (4  
planches photos).

ترسبات شبه البلايا في منخفض الخارجة ، الصحراء الغربية  
( ٤ لوحات تصويرية )

1968-1969, 41-42, DE VAUMAS Etienne, Essai sur les formes de  
relief dues au ruissellement. Description et relations avec les

composantes verticale et latérale de l'écoulement (4 planches)  
أشكال التضاريس الناجمة عن التسييع ، وصفها و علاقتها بالتشكلات  
العمودية و الجانبية للسيلان (٤ لوحات)

1970-1971, 43-44, BARAKAT M. G. et ABOU-KHADRAH A.M.,  
Contributions to the geomorphological pattern and structural  
features of Wadi el-Natron area, Western desert, Egypt (2 planches  
photos).

مساهمات فى النموذج الجيومورفولوجى و الملامح الهيكلية لمنطقة  
وادي النطرون، الصحراء الغربية ( ٢ لوحة تصويرية)

1970-1971, 43-44, EMBABI Nabil el-Sayed, Structures of Barchan  
dunes at the Kharga oases depression (the Western desert,  
Egypt) and a comparison with structures of aeolian microforms from  
Saudi Arabia (7 planches photos).

تكوينات كثبان برخان فى منخفض واحة الخارجة (الصحراء الغربية)  
و مقارنتها بتكوينات التشكلات الريحية فى السعودية ( ٧ لوحات  
تصويرية)

1970-1971, 43-44, SHAHIN Aly A.W., The morphology of  
the lower section of Wadi Hilal. A tributary dry valley of the  
Nile, South of Esna, Upper Egypt (10 planches photos)

مورفولوجية القطاع الأدنى ل وادي هلال . رافد جاف ب وادي النيل  
جنوب اسنا ( ١٠ لوحات تصويرية)

1972-1973, 45-46, GINDY Amin R., Basement geography of the  
environs of Zlingie town, Darfur province.

الإسس الجغرافية لمناحى مدينة زالنجى ، إقليم دارفور

1972-1973, 45-46, OMARA S., PHILOBBOS E.R. et HANNA S.,  
Contribution to the geomorphology and geology of the area  
east of Minia

مساهمة حول جيومورفولوجية و جيولوجية منطقة شرق المنيا

1976-1977, 49-50, EMBABI Nabil el-Sayed, Slope form of Barchan dunes at the Kharga and Dakhla depressions

شكل المنحدر فى كثبان برخان فى منخفضات الداخلة و الخارجة

1980-1981, 53-54, ABDEL-RAHMAN M.A., EMBABI H. A., EL-ETR H.A., MOSTAFA A.R., Some geomorphological aspects of Siwa depression, the Western desert

بعض الجوانب الجيومورفولوجية لمنخفض سيوة ، الصحراء الغربية

1982-1983, 55-56, ABULHAGGAG Y., On recent karstic phenomena in the arabian-peninsula

ظاهرة التجاريس الصلصالية الحديثة فى شبه الجزيرة العربية

1984-1985, 57-58, HUZAYYIN S.A., La dépression du Fayyoun: un exemple d'érosion éolienne.

منخفض الفيوم ، نموذج للتحت الريعى

1986-1987, 59-60, EMBABI Nabil el-Sayed, Dunne movement in the Kharga and Dakhla oases depressions, the western desert, Egypt.

حركة الكثبان فى منخفض واحات الداخلة و الخارجة ، الصحراء الغربية

1988-1989, 61-62, GLADFELTER Bruce G., Late: pleistocene lakes within the mountains of Southern Sinai : observations at the Tarat oasis

البحيرات البلاستوسينية المتأخرة فى جبال شمال سيناء . ملاحظات عن واحة الطارات

1990, 63, CANCELA DÀ FONSECA J.P., Quantitative analysis of landscape systems

التحليل الكمي لأنظمة المناظر الطبيعية

1990, 63, EMBABI N.S. et EL-SHARKAWY F.M., Landform systems of the United Arab Emirates from space images  
أنظمة الاراضى فى الإمارات العربية المتحدة بناء على الصور الجوية

1990, 63, SALEH Mohammed, Geomorphological effects of a torrential flood in wadi El-Atfeehy, the eastern desert of Egypte

التأثيرات الجيومورفولوجية لفيضان وادى الأطفيحى ، الصحراء الشرقية

1991, 64, ABOU EL-EINEIN Salah Mohammed, Dune encroachment on the cultivated land in Egypt.

زحف الكثبان على الاراضى الزراعية فى مصر

1991, 64, HASHEM Seham. M. et EL-RAKAIBY Maged L., Geomorphology of Sinai peninsula from landsat satellite images and its potential for landuse.

جيومورفولوجية شبه جزيرة سيناء من صور القمر الصناعى لاند سات وإمكانات استخدامها

1991, 64, HUZAYYIN S.A., Physiographic stages in the lower Nile valley during the Pleistocene

المراحل الفيزيوجرافية لوادى النيل السفلى خلال الحقبة البلاستوسينية

1991, 64, SAGGA Abdulhafez M.S., Grain-size characteristics of some eolian deposits in the western province of Saudi Arabia.

خصائص و أحجام الحبات فى الرسابات الهوائية فى المنطقة الغربية للعربية السعودية

1992, 65, GAD T.M., Variables influencing the development of the western desert depressions in Egypt, with special reference to Dakhla and Kharga.

المتغيرات المؤثرة في تطور منخفضات الصحراء الغربية في مصر ،  
مع إشارة خاصة إلى الداخلة و الخارجة

### جغرافيا سياسية

1986-1987, 59-60, ABULHAGGAG Y., The eastern boundary of  
Egypt in Sinai: some geographical considerations.

الحدود الشرقية لمصر في سيناء ، بعض الاعتبارات الجغرافية

1986-1987, 59-60, WOLDE-MARIAM Mesfin, The horn of Africa,  
ethnoconflict versus development.

القرن الافريقي بين النزاعات العرقية و التنمية

1988-1989, 61-62, OTAYEK René, Djibouti: construction  
nationale et contraintes stratégiques.

جيبوتي ، البناء الوطنى و القيود الاستراتيجية

1992, 65, ABUL-ELA M.T., The disputed boundaries between  
Iraq and Iran.

مراع الحدود بين العراق و ايران

### تاريخ

1958, 31, ABDEL HAMID MOHAMMED Bothaina, Social life in  
Syria and Egypt in the early 19th century as described by an  
english lady tourist.

الحياة الاجتماعية في مصر و سوريا في بداية القرن التاسع عشر كما  
وصفتها سائحة انجليزية

1958, 31, GHALLAB Mohammed, Some new lights on the origin of  
the phoenician civilisation (2 croquis).

أضواء جديدة على أصل الحضارة الفينيقية (٢ كروكى)

1960, 33, BUTZER Karl W., Remarks on the geography of settlement in the Nile valley during hellenistic times (3 croquis).

ملاحظات حول جغرافية الاستيطان في وادي النيل خلال العصور الهلنستية . (٣ كروكي)

1960, 33, WEHEBA Abdel Fatah, An outline of the economic geography of Egypt during the middle ages (640-1517 A.D.) (4 croquis).

خطوط عامة حول الجغرافيا الاقتصادية لمصر خلال العصور الوسطى . (٤ كروكي)

1961, 34, MEINARDUS Otto, The monastery of St. Paul in the eastern desert (4 planches photos).

دير القديس بولس في الصحراء الشرقية (٤ لوحات تصويرية)

1962, 35, MEINARDUS Otto, The coptic monuments in the Nile valley between Sohag and Aswân (1 tableau et 4 planches photos).

الأثار القبطية في وادي النيل بين سوهاج و أسوان (١ جدول .  
٤ لوحات تصويرية)

1964, 37, CHRISTOPHE Louis-A., L'alun égyptien. Introduction historique.

حجر الشب المصري ، مقدمة تاريخية

1966, 39, KAMIL Abul Aziz, Al-Maqrizi and the Nile flood, an analytic and comparative study.

المقريزي و فيضان النيل ، دراسة تحليلية مقارنة

1966, 39, TONI Y., The Bulletin de la Société de Géographie d'Egypte, a review of its volumes, 1875-1965.

مجلة الجمعية الجغرافية ، عرض لمجلاداتها ١٨٧٥ - ١٩٦٥

1967, 40, MEINARDUS Otto, The Laura of Naqlûn (4 planches photos).

دير ناقلون (٤ لوحات تصويرية)

1978-1979, 51-52, HUZAYYIN S.A., Spread of the Arabs and of Islam: its relation to climatic changes and other factors.

انتشار العرب و الإسلام علاقته بالتغيرات المناخية و عوامل أخرى

1980-1981, 53-54, HUZAYYIN S.A., Egypt and the Nile.

مصر و النيل

1986-1987, 59-60, SCHIENERI Peter W., The belief in the amuletic properties of iron weapons - a survey of major trends in amuletic history.

الاعتقاد فى الخواص السحرية للأسلحة الحديدية ، نظرة على الاتجاهات الرئيسية فى تاريخ التعاويذ السحرية

1986-1987, 59-60, SOLIMAN Azza Abdel-Aziz, Ibn Khaldun's concept of urbanisation.

مفهوم العمران عند ابن خلدون

1992, 65, GHALLAB Mohammed, The arabs and islam in Africa.

العرب و الإسلام فى افريقيا

1994, 67, SEOUDY Abdel-Ghany, La Langue et son Rôle pour Consolider l'Union Africaine.

اللغة و دورها فى دعم الوحدة الافريقية

هيدروولوجيا / هيدروغرافيا

1959, 32, SHATA A., Ground water and geomorphology of the northern sector of wadi al-'arish basin (9 croquis 2 tableaux).

المياه الجوفية و جيومورفولوجية القطاع الشمالى لحوض وادى العريش ( ٩ كروكى . ٢ جدول )

1960, 33, HIGAZY R.A. et SHATA A., Remarks on the age and origin of ground water in the western desert with special reference to Al Kharga oasis (3 croquis et 3 photos).

ملاحظات حول عمر و مصدر المياه الجوفية في الصحراء الغربية مع  
إشارة خاصة إلى واحة الخارجة (٣ كروكي . ٣ صور)

1963, 36, SABRY Youssef M. et El-Saady M.N., Relation between ground water composition and geology of Dakhla oasis (3 croquis).

العلاقة بين تكوين المياه الجوفية و جيولوجية واحة الداخلة .  
(٣ كروكي)

1964, 37, ABULHAGGAG Y., On the artesian water of Nejd, Saudi Arabia.

حول المياه الارتوازية بنجد ، العربية السعودية

1964, 37, RIZKANA I. et ABOU EL-EZZ M.S., The high dam lake in Aswan, a new environment in the making (1 carte).

بحيرة السد العالي في أسوان .محيط جديد في طور التكوين  
(١ خارطة)

1970-1971, 43-44, ABOU EL-EINEIN Hassan, Characteristic and evolution of the drainage pattern in the Maghara district - Northern Sinai (4 planches photos).

خصائص و تطور نموذج تصريف المياه في قطاع المغارة ، شمال سيناء  
(٤ لوحات تصويرية)

1970-1971, 43-44, ZAHARAN M.A., Wadi el-Raiyan: a natural water reservoir (Western desert, Egypt).

وادي الريان ، خزان مياه طبيعي ، الصحراء الغربية ، مصر

1972-1973, 45-46, HIMID I.H., BISHAY N.A., ABDEL'ALEM A.A., Some hydrogeological and hydrochemical studies of the ground water in and around Cairo.



دراسات هيدرولوجية و هيدروكيميائية حول المياه الجوفية فى القاهرة  
و ضواحيها

1974-1974, 47-48, EL-SAYED, EL-HUSSEINI Ibrahim, Channel  
patterns of the Nile in lower Egypt.

أنماط القنوات النيلية فى مصر السفلى

1976-1977, 49-50, EL-ETR Hassan et YOUSIF M., Systematic  
analysis of drainage patterns of the Qift Qusseir Region.

تحليل منهجى لأنماط الصرف فى منطقة قفط / قصير

1978-1979, 51-52, ABDEL-AZIZ Abdel Kader. The Aswan high  
dam: its implications for development and the river flow.

السد العالى ، أثره على التنمية و فيضان النهر

1978-1979, 51-52, DIAB M. Sh., Remarks on the regional  
hydrogeological of the gulf of Aqaba, Sinai, Egypt.

ملاحظات حول الهيدرولوجية الإقليمية لخليج العقبة ، سيناء ، مصر

1978-1979, 51-52, EL-SHAZLY M.M. et TAMER M.A., Preliminary  
hydrogeological study in Tushka Basin area, Egypt.

دراسة هيدرولوجية أولية عن منطقة حوض توشكا

1980-1981, 53-54, RADI M.D., The downstream channel form  
change and river environment variations.

التغيرات فى شكل مهبط النهر و تغيرات البيئة النهرية

1982-1983, 55-56, EL-SHAZLY M.M. et TAMER M.A., The  
hydrogeological properties of the aeration zone and its effect on  
the groundwater lenses in Sidi Kreir area.

الخصائص الهيدرولوجية لمنطقة التهوية و أثرها على طحالب المياه  
الجوفية فى منطقة سيدى كريب

1991, 64, EL-SHAZLY E.M., M ABDEL HADY M.A., EL-RAKAIBY M.L., Drainage megabasins in Egypt.

أحواض الصرف الكبرى فى مصر

1993, 66, ASHOUR M.M., Recent changes in the river Nile channel.

التغيرات الحديثة فى مجرى نهر النيل

1994, 67, EL-RAMLY Ismail M., Environmental Management of Water Ressources Development in the Zambezi River Basin.

الإدارة البيئية لتنمية مصادر المياه فى حوض نهر الزمبيزى

ما قبل التاريخ

1984-1985, 57-58, GHALLAB Mohammed, The pre-history of the Nile valley (with special reference to Egypt).

وادي النيل فيما قبل التاريخ ، مع إشارة خاصة إلى مصر

علم اجتماع

1962, 35, MISRA S.D., Social groups in Hamachal Pradesh.

الجماعات الاجتماعية فى هاماشال برادش

1963, 36, TONI Y., Social mobility and relative stability among the bedouins of Cyrenaica.

الحراك الاجتماعى و الاستقرار النسبى بين بدو شمال شرق ليبيا

1984-1985, 57-58, CLARKE John I., Mobility, location & society.

الحراك و الموقع و المجتمع

**I.S.B.N. 977-5122-02-3**  
**Dépôt légal 4642/1990**

**Maison Galaxy pour l'Edition et l'Impression**  
**41, rue Abdel Sattar - Pyramides - Guizah**  
**Tél. 5858587 - Télécopie : 5820932**









